سلسلة كتاب العميد

(١)

الصوتيات التراثية
برؤية معاصرة

الصوتيات التراثية برؤية معاصرة.-الطبعة الاولى.-كربلاء، العراق : العتبة العباسية المقدسة، مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات، قسم النشر، 1443 هـ. = 2021.
112 صفحة ؛ 24 سم. (سلسلة كتاب العميد ؛ 1)
يتضمن إرجاعات ببليوجرافية
1. اللغة العربية -- اصوات. أ. العنوان.

LCC : PJ6121 .S39 2021
مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة
فهرسة اثناء النشر

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٤١١٤) لسنة ٢٠٢١

العنوان: الصوتيات التراثية برؤية معاصرة

سلسلة كتاب العميد (١)

النَّاشر: العتبة العبَّاسية المقدَّسة – مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات – قسم النشر

الإشراف العام : أ.د. شوقي مصطفى الموسوي

المتابعة والتنفيذ: رضوان عبد الهادي السلامي

الادارة الفنية: م.م علي رزاق خضير

الإخراج الطباعي: احمد مصطفى – احمد نعمة

تصميم الغلاف: علي طالب

عدد النّسخ: ٢٥٠

الطبعة الأولى

١٤٤٣هـ – ٢٠٢١م

حقوق النَّشر والتَّوزيع محفوظة للعتبة العبَّاسية المقدَّسة

مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات.

الرمز البريدي للعتبة العباسية المقدسة: ٥٦٠٠١

رقم صندوق البريد (ص.ب): ٢٣٢

بسم الله الرحمن الرحيم

{وَلْيَعْفُوا
وَلْيَصْفَحُوا أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ
اللهُ لَكُمْ وَاللهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ}

صدق الله العلي العظيم

سورة النور، الآية: ٢٢.

كلمة المركز ٩

امتناع توالي إعلالين قراءة صوتية صرفيّة ١١

المقدمة ١٢
تأصيل ومتابعة..... ١٤
أولًا: الاستثقال ١٦
ثانيًا: الالتباس ١٧
ثالثًا: الإجحاف ١٨
مصاديق اجتماع اكثر من اعلال ٢٠
رأي الكاتب في حقيقته..... ٣٩

مبدأ التجاورالحركي وأثره في تغيير قيم الصوائت ٤٩

مدخل الدراسة ٥٠
مستوى التحريك وعدمه ٥١
مستوى التجانس ٥٣
الكسرة والياء ٥٣
الضمة والواو.....٥٨
مستوى التخالف ٦٠
عصارة الدراسة ٧١

السلوك الصوتي للهجات العربية والبنية الصرفية.....٧٥
المقدمة ٧٦
تفريعات لهجة تميم ٧٦
تخفيف الهمزة ٧٩
السلوك الصوتي للهجات والوقف ٨٢
الخاتمة ٨٨

الجيم الصوت المركب في العربية.....٩٥
المقدمة ٩٦
الفصل الأول ٩٧
مخرج الجيم بين التراثيين والمحدثين ٩٧
الفصل الثاني ٩٨
فكرة الصوت المركب ٩٨
الفصل الثالث ١٠٢
الصور الأخرى لصوت الجيم في العربية ١٠٢
الخاتمة ١٠٧

كلمة المركز

بسم الله الرحمن الرحيم ..

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله الطيبين الطاهرين .. وبعد ..

شرع قسم النشر في مركز العميد الدولي للبحث والدراسات في نشر الدراسات والبحوث الاكاديمية ذات الجنبة الفكرية المنتقاة من مجلة العميد المحكمة التابعة للمركز والبدء بنشرها ضمن سلسلة فكرية ثقافية (سلسلة كتاب العميد) ، ليكون بين يدي احبتنا قراء العميد .. هذه البداية جاءت بمثابة جذر، مثلها مثل التراث ، الذي يعد أحد جوانب تاريخنا الاسلامي بشكل عام وفي الجانب الصوتي على وجه الخصوص الذي اخترناه ليكون في كتاب ؛ بوصفه المستوى الأدائي الأول في عملية التواصل اللساني، فضلاً عن علقته بأهم نصّ إسلامي ذلك هو القرآن الكريم بوصفه علماً رئيساً في رسم خريطة الأداء النطقي للحرف القرآني عبر قواعد علم التجويد وقوانينه.

فجاء عنوان كتابنا الحالي (الصوتيات التراثية برؤية معاصرة) ؛ لتحقيق غايتين: الأولى: تتمثل ببيان ما لتراثنا الإسلامي، ولاسيما اللساني منه، من أهمية معرفية لا تقلّ عن أهمية نتاجات الحقول اللسانية الحديثة، مع لحاظ الفارق الزمني وما يستبطنه من فوارق في الإمكانات وأدوات الكشف المعرفي في كل زمن بحكم التطور والتقدّم التقني للآتي على السابق .

أما الغاية الثانية: فتتمثل في تأكيد المقولة الذاهبة إلى أن النتاجات الفكرية والثقافية والمعرفية التراثية يمكن قراءتها و تفعيل قيمها عبر الأدوات الحديثة .

وكانت رؤية المركز أن يحوي الاصدار أربعة دراسات : الاولى توسمت بـ

(امتناع توالي إعلالين قراءة صوتية صرفيّة) باتجاه التأصيل والمتابعة، مروراً بدراسة (الجيم الصوت المركب في العربية) ودراسة اخرى موسومة بـ (مبدأ التجاور الحركي وأثره في تغيير قيم الصوائت) عبر مستويات التجاور والتخالف، وصولاً الى الدراسة الرابعة المعنونة بـ(السلوك الصوتي للهجات العربية والبنية الصرفية) .. وسيكون هذا التقليد جارياً في اصدارات قسم النشر القادمة – إن شاء الله تعالى –، من خلال تضمين كل كتاب أربعة أبحاث مع لحاظ التنوّع في الموضوعة المخصّصة التي يدور في فلكها المحور.

ومن الله التوفيق ..

مركز العميد الدولي للبحوث والدراسات

قسم النشر

امتناع توالي إعلالين
قراءة صوتية صرفيّة

أ.د عادل نذير بيري الحسّاني

جامعة كربلاء

كلية التربية للعلوم الإنسانيّة

قسم اللغة العربيّة

المقدمة

الحمد لله الأوّل بلا أوّل كان قبلهُ، والآخر بلا آخر يكون بعدهُ، الذي قَصُرت عن رؤيته أبصارُ الناظرين، وعجَزَت عن نعته أوهام الواصفين، اللهمَّ وصلّ على محمّد عبدك ورسولك وأهل بيته الطيبين الطاهرين، وأصحابه المنتجبين .

وبعدُ..

فقد عانى الإعلال ولم يزل يعاني من هشاشة ما قيل فيه، فهو ولتشابك بعض المستويات اللغوية – المستوى الصوتي، والمستوى الصرفي، والمستوى الدلالي – فيه كان الخروج بمقولات كليّة فيه أمرًا متعسًّا نوعًا ما، إذ إنّ المنظّر اللغوي في هذه الظاهرة يعمد – في غالب الأحيان – إلى مراعاة مستوى من المستويات اللغويّة ويحاول أن يُصدر حكمًا عامًّا، الأمر الذي – وإن حقّق الشمول فيما يتعّلق بالمادة المدروسة من جهة المستوى المُراعى في إصدار الحكم – يؤدي إلى عدم انخراط أمثلة أخرى قد تشترك في المستوى الذي روعي في إصدار الحكم إلّا إنّها في مستوى آخر من مستويات اللغة قد تكون بهيئة تمنعها من مشاكلة مثيلاتها في المستوى الذي أُصدر بمراعاة الحكم .

لذا كان توالي أكثر من إعلال – بوصفه جزئية من جزئيات الإعلال – قد عانى كثيرًا من هذا الأمر، إذ نجد الرفض في بعض الأمثلة وعدم الرفض – بل بناء التعليل اللغوي على التوالي – في أمثلة أُخرى ومن هنا كنّا بحاجة إلى مقولة عامّة تراعي تلك المستويات جميعها، وتجعل القارئ ينظر إلى هذه الجزئية من نقطة أبعد يُحيط منها بكلّ ما يتعلّق بهذه الجزئية، وفي مختلف المستويات .

ومن هنا عمدت الدراسة إلى متابعة حال امتناع توالي أكثر من إعلال في المدونة

اللغوية العربية، وهل أنّه موضع إجماع؟ وعملت على توضيح وتفصيل القول في سبب المنع عند من خاض في سبب امتناع التوالي، ثمّ عمدت الدراسة إلى معالجة مصاديق توالي أكثر من إعلال واضعةً جلّ اهتمامها على تفسير التغييرات الصوتية التي حدث خلالها هذا التوالي، حتّى إذا ما أقرّت وجود هذا التوالي في المواضع المدروسة، عمدت الدراسة إلى إبداء رأيها في هذه الجزئية ـ امتناع توالي أكثر من إعلال ـ لتكون بذلك موجهة لذهن القارئ بعدما عرضت له حيثيات هذه الجزئية المهمّة من اللغة .

امتناع التوالي في المدوّنة اللغويّة القديمة
تأصيل ومتابعة

لطالما شكّل توالي أكثر من إعلال عائقًا أمام سريان تأثير بعض القوانين الصوتية ولاسيّما قوانين الإعلال، إذ كان توالي أكثر من إعلال مانعًا قويًا من موانع الإعلال الأمر الذي ذكره جلّ القدماء، قال المبرد(ت٢٨٦هـ) في معرض حديثه عن ذوات الياء التي عيناتها ولاماتهاياءات: "فما كان من هذا الباب فإنّ موضع العين منه صحيح، لأنّ اللام معتلّة، فلا تُجمع على الحرف علّتان، فيلزمه حذف بعد حذف، واعتلال"[١]، وهو ما صرّح به أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)بقوله:"ولا يجتمع إعلالان في الفعل كما لم يجتمع في الاسم"[٢]، وابن جني الذي ذكر في تعليله التصحيح أو المنع في عين (جُوَّى وشُوَّى) : "إنّما لم يجز إعلالُ مثل هذا لأنّك قد أعللت اللام بأن قلبتها ألفًا، فلم يجز إعلال العين؛ لئلا يجتمع على الكلمة إعلال العين واللام جميعًا، وهذا مرفوضٌ في كلامهم"[٣]، والخوارزمي (ت ٦١٧هـ) في تعليل التصحيح أو المنع في (نِواء)، قال: "لعلّ بعض النحويين أجرى نِواء مجرى رِواء في أنّه لم يُعلّ فيه الواو لئلا يجمع بين إعلالين"(٤(، وابن يعيش (ت ٦٤٣هـ) في تعليل التصحيح أو المنع في (هوى(ومثيلاتها، قال: "لم يعلّوا العين لاعتلال اللام فلم يكونوا يجمعون بين إعلالين في كلمة واحدة"[٥] ، وابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) في تعليله التصحيح أو المنع في (رِواء) ، قال: "فلو قلبوا التي هي عين ياءً على قياس(رياح) لجمعوا بين إعلالين"[٦] ، وقال ابن مالك: "توالي إعلالين إجحاف فينبغي أن يُجتنب على الإطلاق"[٧] ، ورضي الدين(ت ٦٨٦هـ) في تعليله التصحيح أو المنع في (رِواء، نِواء) ، قال: "وصحّ رواء... كراهة الإعلالين، وصحّ نِواء جمع ناو: أي سمين... لاجتماع إعلالين"[٨] ، وابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) ، قال: "إذا اجتمع في كلمة حرفا علّة، وكلّ منهما متحرّك مفتوح ما قبله، فلا

بدّ من إعلال أحدهما وتصحيح الآخر، لئلا يتوالى إعلالان"[٩] ، والنيلي (من أعلام القرن السابع الهجري) في تعليله التصحيح أو المنع في (الهوى، والنوى) ، قال: "فالقلب فيه يؤدي إلى الجمع بين إعلال العين واللام"[١٠] ، وصاحب حماة (ت٧٣٢هـ) في تعليل التصحيح أو المنع في (نَوى، وعَوى، وشَوى) ، فقال: «لأنّهم لمّا أعلّوا لامه لم يجمعوا بين إعلالين في كلمة واحدة»[١١] ، وابن هشام (ت٧٦١هـ) في تعليله التصحيح في (رِواء، وجواء) ،فقال: «يُقال: رِواء، وجواء، بتصحيح العين؛ لئلا يتوالى إعلالان»[١٢]، وابن عقيل (ت ٧٦٩هـ) في قوله: «إذا كان في كلمة حرفا علّة، كلٌّ واحد متحرّك، مفتوح ما قبله لم يجز إعلالهما معًا، لئلا يتوالى في كلمة واحدة إعلالان»[١٣]، ونظام الملّة النيسابوري (من أعلام القرن التاسع الهجري)، قال: «وأصل هَويَ: هَوِي أُعلّ إعلال(رمى) فلو ذهبوا يُعلّون الواو التي هي عين اجتمع إعلالان»[١٤]، والأزهري (ت٩٠٥هـ) في تعليله التصحيح أو المنع في (الحيا، والهوى، والحوى)، قال: «قُلبت لامهنّ ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فلو قُلبت أعينهنّ ألفًا... لَتوالى إعلالان إعلال العين وإعلال اللام»[١٥] ، والأشموني (ت ٩٢٩هـ)، فقال:«إذا اجتمع في الكلمة حرفا علّة: واوان أو ياآن أو واو وياء، وكلّ منهما يستحق أن يُقلب ألفًا لتحرّكه وانفتاح ما قبله، فلابدّ من تصحيح إحداهما، لئلا يجتمع إعلالان في كلمة»[١٦] .

إذن فإنّ توالي أكثر من إعلال أمر مرفوض، لكنَّ السؤال الذي ينبغي أن يُطرح هنا: ما السبب الذي جعل الناطق العربي ومن ثمّ عالم اللغة يرفض هذا التوالي للأعاليل؟

لعلّنا نستطيع الإجابة عن ذلك بالاستعانة بما ذكره سيبويه من تعليل لهذا الرفض، قال: "اعلم أنّ الواو والياء لا تُعلّان واللام ياء أو واو؛ لأنّهم إذا فعلوا ذلك صاروا إلى ما يستثقلون، وإلى الالتباس والإجحاف. وإنّما اعتلّتا للتخفيف .فلمّا كان ذلك يصيّرهم إلى ما ذكرت لك رُفِضَ "[١٧] ، يتّضح من هذا النصّ أنّ سبب الرفض ناتجٌ عن تضافر أسبابٍ

ثلاثة هي:

- الاستثقال.
- الالتباس .
- الإجحاف .

ولكي نقف على حقيقة ما ذكره سيبويه لابدّ لنا من التحقق من وجود كل سبب من هذه الأسباب الثلاثة في الأمثلة التي شكل توالي إعلالين فيها مانعًا من أن تقلّ.

أولًا: الاستثقال:

لعلّنا نستطيع القول: إنّ اجتماع أكثر من إعلال في كلمة واحدة قد ينافي حقيقة الإعلال في غايته وهي التخفيف، إذ إنّ عمليات القلب أو النقل أو الحذف – التغيير – في الأصوات المنطوقة تُولّد ثقلا أدائيًّا على الناطق بدرجات معينة تكون بلا شكّ أقلّ من درجات الثقل المتولّد عن بعض النُسج الصوتية المتحوّل عنها ،وهذا – لَربَّما – هو ما حدا بالناطق على العدول عن الثقل الأكبر في النُسج المُستثقلة إلى الثقل الأصغر الناتج عن عملية التغيير – الإعلال – وهنا يكون للتخفيف درجة تعرف عبر طرح درجة الثقل الأوّل من درجة الثقل الثاني – إن أمكن ذلك – وإنّ تكرار هذه العملية في الكلمة الواحدة – وإن كان يُحقّق تخفيفًا على مستوى الصوت المُخفّف – يؤدي إلى توليد نوع من الثقل على مستوى الكلمة، فهو إلى جانب درجة الثقل الناتجة عن الصوت المُتحوّل إليه يشتمل على ثقل يتوّلد من عملية التحويل نفسها، لأنّ هذه العملية تمنع اللسان من التحرّك بانسيابية كما لو كان الصوت غير محوّل، فهي – أي عملية التغيير – بمنزلة عارض يعرض للسان فيجعله يغيّر طريقة الأداء، وهذا فيه ما فيه من الثقل الذي يزداد بتكرار العملية في الكلمة الواحدة ،ولعلّ ما يؤكد هذا القول هو ورود بعض الصيغ التي تتشكّل من النسيج الصوتي نفسه الذي ينتج عن هذه الصيغ فيما لو أُعلت بإعلالين، وذلك نحو: (رواء)، فإنّها لو أُعلّت

إعلالين لأصبحت (رِياء) وهذه الصيغة موجودة في اللغة ولها دلالة محددة[١٨].

إذن فالاستثقال سبب صوتي، فهو يعمل على رفض توالي إعلالين من الناحية الصوتية؛ لأنّ الاستثقال والجهد تربط بينهما علاقة طردية فكلّما زادت كميّة أحدهما زادت كميّة الآخر، ومن ثمّ فإنّ الاستثقال نابع من المستوى الصوتي للغة. وهو ألصق المستويات بعضلة اللسان.

ثانيًا: الالتباس:

لمّا كانت اللغة العربية لغة قالبية ـ بمعنى «أنّ متن العربية في جلّه يفيء إلى

قوالب متمايزة مجرّدة، وهي حوامل لمعانٍ مخصوصة، ومؤديّة لأدوار وظيفيّة»[١٩] – كان بالإمكان القول: إنّ الكلمة التي لا تُعلّ إلّا إعلالًا واحدًا، تبقى محافظة إلى حدّ ما على شكلها الأصلي بمعنى أنّها لا تتغير كثيرًا ـ وأنّ المتعامل مع مثل هذه الألفاظ يستطيع – من دون كثير نظر – أن يُرجع هذه الألفاظ إلى أصلها الذي تغيّرت عنه ،ولكنّها إذا ما أُعلت إعلالاً آخر فلربما أدّى ذلك بها إلى الابتعاد عن ذلك الأصل ،ولربما وجد المتعامل معها صعوبة في إرجاعها إليه، أو قد لا يستطيع ذلك البتة، مّا يجعلها عائمة إذ يجتذبها أكثر من أصل وهذا ما يؤدي إلى حدوث اللبس، ولعلّ ما يحصل في (رِواء) فيما لو أُعلّت إعلالين خير دليل على ما يضفيه توالي إعلالين على بعض الألفاظ من اللبس، إذ إنّها – أي رِواء – إذا ما أُعلّت – بقلب الواو الواقعة عينًا ياءً – فإنّها تصبح (رِياء) وهي عند ذاك تلتبس بالمصدر (رِياء)[٢٠]، وهذا ما يجعلنا نقرر أنّ الجانب الدلالي له الأثر الواضح في امتناع جريان قانون صوتي وهو الإعلال إلى جانب إعلال آخر.

ثالثًا: الإجحاف:

تدلّ مادة (ج ح ف) في المعجم العربي على معانٍ متعدّدة منها الذهاب بالشيء ومنها الإخلال به[٢١]، ولعلّ سيبويه أراد في نصّه المذكور آنفًا أحد هذين المعنيين أو كليهما معًا، فكلّنا يعرف أنّ توالي إعلالين في بعض حالته قد يؤدي إلى حذف أكثر من صوت من أصوات ذلك اللفظ المعلّ، ومن ثمّ يتركه مشوّهًا، ولعلّ من أنجع ما يُستشهد به هنا هو (شوى) وأمثلتها (هوى، ونوى، وغوى)، إذ إنّ أصل (شَوَى) هو (شَوَيَ)، وبيانه على وفق تفسيرات القدماء الآتي:

(شَوَيَ) : تحركت الياء – لام الصيغة – وسُبقت بفتحة فقُلبت ألفاً، فأصبحت الصيغة (شَوَى) : تحرّكت الواو –عين الكلمة – وسُبقت بفتحة فقلبت ألفًا فأصبحت الصيغة (شاا) : التقى ساكنان على غير حدّهما فيُتخلّص من هذا المحذور بحذف أحدهما فتصبح الصيغة (شا)، وهكذا الأمر مع بقية الأمثلة.

وزعمنا أنّ سيبويه أراد بالإجحاف المعنيين المذكورين آنفًا ناتج عن أمرين:

أحدهما ينظر إلى الكلمة من ناحية المعنى، إذ إنّ توالي إعلالين فيها – فيما لو أُجريا – يؤدي إلى ذهاب المعنى المراد من هذه اللفظة برمّته، إذ لم تعد تدلّ على ذلك المعنى الذي كانت تدلّ عليه قبل إجراء الإعلالين، وهذا يدفعنا إلى القول بأنّ سيبويه أراد المعنى الأول وهو (الذهاب بالشيء).

أمّا الآخر فإنّه ينظر إلى الكلمة من الناحية الصوتية ومن الناحية الصرفية، فأمّا الإخلال بالكلمة من الناحية الصوتية فيتمثّل في أنّ توالي إعلالين يؤدي – في هذه الأمثلة – إلى حذف جملة من أصوات الكلمة ويتركها من دون تعويض مّا يخلّ بها من الناحية الصوتية، ويجعلها تفتقر إلى التوازن والانسجام الصوتيين .

وأمّا الإخلال بالكلمة من الناحية الصرفية فإنّه يتمثّل في أنّ هذا الحذف الذي نتج عن توالي الإعلالين في هذه الأمثلة، قد جعل الصيغة تتكوّن من صوتين – حرفين على وفق تعبير القدماء – وهو أمر لا تتقبله العربية.

مصاديق اجتماع أكثر من إعلال:

إنّ إطلاق القول بامتناع توالي أكثر من إعلال لا يتفق كثيراً مع الواقع اللغوي الذي نجده يشتمل على غير مصداق لهذا التوالي، وسنعمد – فيما يأتي من الدراسة – على ذكر كل مصداق من هذه المصاديق وعلى وفق منطلقات القدماء، وهذه المصاديق:

١) إذا كانت الواو أو الياء عيناً لفعل ماضٍ مزيد تحركة:

مّا نجده في المتن الصرفي العربي مّا يقف بوجه إطلاق القول بامتناع اجتماع أكثر من إعلال ما كانت فيه الواو أو الياء عينًا لفعل متحرّكة وقد سُبقت بساكن صحيح[٢٢] ، قال سيبويه:«فإذا كان الحرف الذي قبل الحرف المعتلّ ساكنًا في الأصل ولم يكن ألفًا ولا واوًا ولا ياءً فإنّك تسكّن المعتلّ وتحوّل حركته على الساكن ...وذلك أجادَ، وأقالَ، وأبانَ، وأخافَ، واستَراثَ، واستَعاذَ»[٢٣] ، وقال السيرافي في بيان آلية هذا الإعلال: «فأمّا أفعل فنحو أجادَ وأبانَ وأقالَ والأصل فيه أَجْوَدَ وأَقْوَلَ وأَبْيَنَ ألقوا فتحة الياء والواو على الساكن، وهو فاء الفعل وقلبوهما ألفًا فقالوا أجادَ وأبانَ... وأمّا اسْتَفْعَل فهو كقولك اسْتَجارَ واسْتَبانَ والأصل اسْتَقْوَمَ واسْتَبْيَنَ فألقيت فتحة الياء والواو على ما قبلهما وقلبتهما ألفًا»[٢٤] ، وبيان ذلك:

• (أَقْوَمَ) : نُقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف ،فصارت (أَقَوْمَ) : قُلبت الواو ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن[٢٥] فصارت (أقامَ).

• (اسْتَقْوَمَ) : نُقلت حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها وهو القاف ،فصارت (اسْتَقَوْمَ) : قُلبت الواو ألفًا لتحركها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فصارت (اسْتقام).

إنَّ التمثيل الصوتي لهذه الأمثلة:

• (أَقْوَمَ) : / ءَـ ق / وَـ / مَـ / (أَقْوَمَ):/ ءَـ / قَـ و / مَـ /

• (أَقامَ(:/ ءَـ / قَـَ / مَـ ./

• (اسْتَقْوَمَ):/ ءَـِ س / تَـ ق / وَـ / مَـ / (اسْتَقْوَمَ(:/ ءَـِ س / تَـ / قَـ و / مَـ /

• (اسْتَقَامَ):/ ء ـِ س / ت ـَ / ق ـَ / م ـَ./

يدفعنا إلى القول – فضلًا عن كون الصيغة ما زالت على فعليتها، فهي بالحمل على الماضي المجرد أجدر – أنّ ما حدث فيها ما هو إلّا تمثيل لما هو راسخ في ذهن الناطق العربي بعد أن قرّ في ذهنه تغيير الصوت الذي يتوسط البنية إلى صوت مدّ – حركة طويلة – فلمّا كان التغيير في المحمول عليه قد نتجت عنه هذه الحركة الطويلة ألزمَ ذلك – بعد أن أصبحت عملية التغيير حتمية – أن يكون الصوت المُتَغَيَّرُ إليه هو حركة طويلة.

أمّا المحدثون، فإنّهم وإن لم يشيروا إلى الإعلال في الفعل المزيد الماضي إلا أنَّ النسيج الصوتي العام في هذه الأمثلة هو عينه موجود في أمثلة أخرى، كانوا علّلوا الإعلال فيها بتعليلات مرّ ذكرها، فالنسيج الصوتي الضيق ـ المزودج الهابط – (و) موجود في مصدري الإفعالوالاستفعال، وفي الظروف وغيرها.

وقد كانت هذه التفسيرات من قِبلهم تُشير في معظمها إلى القول بحذف الواو ،ومن ثمّ إطالة حركتها بعد أن تنتقل لتكون قمّة للقاعدة المتطرّفة في المقطع السابق .

٢) إذا كانت الواو أو الياء عينًا لفعل مضارع متحركة:

مّا نجده في المتن الصرفي العربي من المواضع التي لم يُرفض فيها توالي أكثر من إعلال، إذ يجتمع الإعلال بالنقل والإعلال بالقلب[٢٦]، قول ابن جني: «فأمّا (يخافُ، ويهابُ) فأصلهما،(يَخْوَفُ، ويَهْيَبُ) فأرادوا الإعلال فنقلوا الفتحة إلى الخاء والهاء فصاروا في التقدير(يَخَوْفُ، ويَهَيْبُ)، ثمّ قلبوا الواو والياء ألفين لتحركهما في الأصل وانفتاح ما قبلهما الآن، ولأنّهما قد اعتلّتا ضرورةً في (خاف، وهاب)»[٢٧]، وكان القدماء قد ذكروا «أنَّ الواو والياء إذا سُكّن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح فلم تُستثقل فيهما الحركة»[٢٨]، غير أنّهم علّلوا الإعلال في هذه الأمثلة الحاملة لمثل هذه النُسج الصوتية بالإتباع لها في الماضي حيث أُعلّت فيه[٢٩]، ولتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها في هذه النُسج بعد النقل[٣٠].

إنّ آلية الإعلال في هذه النُسج على وفق ما ذهب إليه القدماء هي:

•(يَخْوَفُ): تُنقل حركة الواو – الفتحة – إلى الساكن الصحيح قبلها – الخاء –

فتصير(يَخَوْفُ): تُقلب الواو ألفًا لتحرّكها في الأصل ولانفتاح ما قبلها الآن فتصير (يَخَافُ).

•(يَهْيَبُ): تُنقل حركة الياء – الفتحة – إلى الساكن الصحيح قبلها – الهاءفتصير (يَهْيْبُ): تُقلب الياء ألفًا لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن ،فتصير(يَهَابُ).

إنّ الذي اجتمع في هذه النسج لدى القدماء كلّهم – خلا الرضي – هو الإعلال بالنقل والإعلال بالقلب، أمّا الرضي الاسترابادي فقد ذكر أنّه: «إذا تحرّك الواو والياء وسكن ما قبلها فالقياس أن لا يُعلّا بنقلٍ ولا بقلب؛ لأنّ ذلك خفيف ،لكن إن اتفق أن يكون ذلك في فعلٍ قد أُعلّ أصله بإسكان العين أو في اسم محمول عليه سُكّن ذلك الفعل والمحمول عليه ؛ إتباعًا لأصله، وبعد الإسكان تنقل الحركة إلى ذلك الساكن المتقدّم، تنبيهًا على البنية؛ لأنّ أوزان الفعل إنّما تختلف بحركات العين»[٣١]، فالذي يجتمع عنده هو الإعلال بالتسكين والإعلال بالنقل والإعلال بالقلب .

أمّا المحدثون فقد ذهبوا إلى أنّ ما يحدث فيما اتفق القدماء على تسميته إعلالاً بالنقل، ما هو إلّا إعلال بالحذف فقد أوجز الدكتور عبد الصبور شاهين القول في ذلك، فذكر أنّه يمكن تلخيص جميع صور الإعلال بالنقل في الصور الآتية حيث تجتمع واو وحركة، أو ياء وحركة – قصيرة في الحالتين – فتسقط الواو أو الياء ،وتطول الحركة بعدها:

(و ـُ)()(ي ـِ)

(و ـَ)()(ي ـَ)

(و ـِ) ()[٣٢]

وأرجع السبب في هذه التغيّرات كلِّها إلى حقيقتين، قال: «والسبب أنّ اللغة تكره أن تتابع أصوات اللين في صورة حركة ثنائية على هذا النحو الثقيل، فتهرب منه إلى توحيد الحركة لتصبح فتحة أو كسة، أو ضمّة طويلة. هذا من الناحية الصوتية ،أمّا من الناحية

المقطعية فإنّ المقطع العربي يتكوّن في حالة الحركة الثنائية من حركات فقط، وهو ما لا يتّفق مع خصائص النسيج المقطع العربي، فكان إسقاط الواو أو الياء سببًا في إلحاق الحركة الطويلة المتخلّفة عنه باعتبارها فاء الكلمة، وجزءًامنالمقطع الطويل»[٣٣].

أمّا الدكتور محمد جواد النوري فقد ذهب إلى «أنّ نصفي الحركة وقعتا متحرّكتين في بداية مقطع، ومن المعلوم أنّ الواو والياء صامتان ضعيفان وقريبا الشبه بالحركات، ولهذا فإنّ المقطع المبدوء بهما يكون ضعيفًا... ومن ناحية أخرى فقد جاءت نصفا الحركة متحرّكتين، وقد نصّ اللغويون العرب على استثقال النطق بهما في حال تحرّكهما»[٣٤]، وهو يرى كسابقه أنّ ما حصل في أمثلة الإعلال بالنقل هو حذف للواو أو الياء وإطالة حركتها، قال: «إنّ كلّ ما حدث في هذه الأمثلة وما كان على غرارها تمثّل في سقوط الواو والياء اللتين استُثقلتا بالحركة الملابسة لهما من بداية المقطع ثم تمّ التعويض عنهما بإطالة الحركة القصيرة الواقعة بعدهما، وذلك من أجل المحافظة على الإيقاع وعدم الإخلال في الكميّة الصوتية المكوّنة للبنية»[٣٥].

أمّا الدكتور حازم علي فقد ذهب إلى أنّ هذا النوع من الأفعال قد مرّ في تطوره بأربع مراحل هي: مرحلة التصحيح، ومرحلة التسكين، ومرحلة الانكماش ،ومرحلة الفتح الخالص، وذكر أنّ الفعل(يَخَافُ) نتج عن مرور الفعل(يَخْوَفُ) بهذه المراحل الأربع، وعلى النحو الآتي: يَخْوَفُ يَخَوْفُيَخَوَفُ يَخافُ[٣٦].

أمّا الدكتور عبد القادر عبد الجليل فقد ذهب إلى أنّ «نقل حركة حرف العلّة.... لا يمتّ إلى الواقع الصوتي والبناء بأية صورة»[٣٧]، وذكر أنّ تعليل القدماء «غير منطقي. أولًا: إنّ الواو والياء صائتان طويلان يُحرّك بهما الصوت الواقع قبلهما ،فكما يحرّك الحرف بالصوائت القصيرة، كذلك يحرّك بالصوائت الطويلة، ولعلّ هذا الخطأ متأتٍ من رسم صور الحروف والحركات، ومن فعل كينونة الكتابة العربية .

إذ لا توجد من الأساس، حركة على الحرف الواقع قبل الصوائت الطويلة، لأنّه لايحق لتلك الحروف أن تُحرّك بثلاث حركات متوالية مرّة واحدة، الحركة القصيرة والحركة الطويلة المزدوجة»[٣٨].

أمّا الدكتور زيد القرالّة فقد ذهب إلى أنّ غاية هذا التغيير أمران، قال: «ويتم التبديل الصوتي بناءً على أمرين: الأوّل لتصحيح الصوت وتخفيفه، والثاني لتصحيح الوزن وطول الكلمة»[٣٩]، وإنّ «ما حدث هو حذف حركة الواو أو الياء، فقصرت الكلمة، وعُوّض من قصرها بتطويل الحركة، سواء أ كانت فتحة أم ضمّة أم كسة ،فاستقامت الكلمة وعادت من ثلاثة مقاطع»[٤٠].

غير أنّنا نرى خلاف ذلك، فقد كان القدماء علّلوا هذا الإعلال بأحد تعليلين ،قال ابن جني: «فلما جاء المضارع أعلّوه إتباعًا للماضي لئلّا يكون أحدهما صحيحًا والآخر معتلًّا... فأمّا من ذهب إلى أنّ (يَقُولُ، ويَبِيعُ) ونحوهما إنّما استُثقلت الحركة فيهما في الواو و الياء فنُقلت إلى ما قبلهما فسُكّنتا، فغير معبوءٍ بقوله، لأنّ الواو و الياء إذا سُكّن ما قبلهما جرتا مجرى الصحيح فلم تُستثقل فيهما الحركة»[٤١]، ويتّضح من قوله أنّ هناك من علّل هذا الإعلال بثقل الحركة على الواو والياء الذي وصفه ابن جني بأنّه (غير معبوءٍ به)، على خلاف من علّلها بالحمل على الماضي «وهذا هو الذي عليه حذّاق أهل التصريف»[٤٢].

ونرى أنّ الإعلال في هذه الأفعال ـ وربّما كان في مواضع الإعلال بالنقل جميعها – ناتج عن تضافر التعليلين، والدليل على ذلك قول سيبويه: «وإنّما كان الاعتلال في الياء و الواو لكثرة ما ذكرت لك من استعمالهم إيّاهما وكثرة دخولهما في الكلام ،وأنّه ليس يُعرّى منهما ومن الألف أو من بعضهنّ. فلمّا اعتلّت هذه الأحرف جعلت الحركة التي في العين محوّلة على الفاء، وكرهوا أن يُقرّوا حركة الأصل حيث اعتلّتالعين»[٤٣]، فالواو والياء لمّا اعتلّتا في الماضي جعلهما ذلك تقتربان من الصوائت – الحركات – بصفة أكبر، فلم تعد – الواو والياء – قادرتين على حمل الحركة، إذ إنّ الحركة لا تحمل الحركة، فهما قاعدتان ضعيفتان،

والحركة تبحث عن قاعدة قوية لتكون حاملًا لها، مّا أدّى إلى انتقال الحركة من هذه القاعدة الضعيفة المهدّدة بالاعتلال إلى القاعدة القوية قبلها – الصامت الساكن – فسُبقت الواو بفتحة قصيرة / ـَ / شكّلت معها مزدوجًا هابطًا – فهما في المقطع نفسه – وهذا النوع من المزدوج مكروه في العربية، فعمد الناطق إلى حذف الواو، وتطويل الفتحة القصيرة السابقة لها، بغية الحفاظ على الانسجام الصوتي للبنية. وتمثيل ذلك صوتيًا:

•يَخْوَفُ:/ ي ـَ خ / و ـَ / ف ـُ / يَخَوْفُ:/ ي ـَ / خ ـَ و / ف ـُ /

• يَخَفُ:/ ي ـَ / خ ـَ / ف ـُ / يَخَافُ:/ ي ـَ / خ ـَ / ف ـُ ./

٣) إذا كانت الواو أو الياء عينًا لاسم مفعول آتٍ على (مفعول):

مّا نجده في المتن الصرفي العربي مّا يجتمع فيه أكثر من إعلال النُسج الصوتية التي تكون فيها الواو أو الياء عينًا لاسم مفعول آتٍ على (مَفعُول) [٤٤]، قال سيبويه:

«ويعتلّ (مَفْعُولٌ) منهما كما اعتلّ (فُعِلَ)، لأنّ الاسم على فُعِلَ مَفْعُولٌ، كما أنّ الاسم على فَعَلَ فَاعِلٌ. فتقول: مَزُورٌ ومَصُوغٌ، وإنّما كان الأصل مَزْوُرٌ، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفْعَلُ، وحُذفت واو مفعولٍ لأنّه لا يلتقي ساكنان»[٤٥].

وكانوا ذكروا الآلية التي يحدث فيها هذا التغيير، قال ابن عصفور: «وأمّا اسم المفعول فإنّه يأتي على وزن (مَفْعُول) على قياس الصحيح، نحو:(مَبْيُوع) و (مَقْوُوْل) فيُعلّ حملًا على فعله، فتنقل حركة العين إلى الساكن (كذا)[٤٦](مَقُوْوْل) و (مَبُيْوع) فيجتمع ساكنان: واو (مفعول) والعين، فتحذف واو (مفعول)، فيقال (مَقُولٌ) في ذوات الواو. وأمّا (مَبْيُوعٌ)، فإنّه إذا حُذفت واو (مَفعول) قُلبت الضمّة التي قبل العين كسة، لتصحّ الياء، فتقول: (مَبِيعٌ). هذا مذهب الخليل وسيبويه»[٤٧].

وكان الأخفش قد خالف الجمهور في المحذوف، قال ابن عصفور: «وأمّا أبو الحسن فإنّه ينقل الحركة من العين إلى الفاء، في ذوات الواو، فيلتقي له ساكنان ،فيحذف العين فيقول (مَقُول). وفي ذوات الياء نحو (مَبْيُوع) ينقل الضمّة من الياء إلى ما قبلها، ثم يقلب

الضمّة كسة لتصحّ الياء فيلتقي ساكنان – الياء و واو (مَفعول) – فتحذف الياء، فتجيء الواو ساكنة بعد كسة، فتقلب الواو ياءً، فيقول:

(مَبيعٌ)»[٤٨].

وبيان ذلك:

•(مَقْوُوْل): تُنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها، فتصير (مَقُوْوْل): يلتقي ساكنان ،تُحذف واو (مَفعول) عند الخليل وسيبويه، فتصير (مَقُوْل) على وزن (مَفُعْل)، وتحذف الواو عين (مَفعُول) عند الأخفش فتصير (مَقُوْل) على وزن (مَفوْل).

•(مَبْيُوْع): تُنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها، فتصير (مَبُيْوْع): يلتقي ساكنان ،تُحذف واو (مَفعوُل) عند الخليل، وسيبويه، فتصير (مَبُيْع): تُقلب الضمّة كسة لتصحّ الياء، فتصير (مَبيِع) على وزن (مَفِعْل)، وتُحذف الياء عين(مَفعُول) عند الأخفش، وقبل الحذف تُقلب الضمّة كسة الياء ،فتصير (مُبيِوْع): تُحذف الياء، فتصير (مَبوِع): تجيء الواو ساكنة بعد كسة فتُقلب ياءً، فتصير (مَبيِع) على وزن (مَفِيْل) .

ومن ثمّ فإنَّ ما يجتمع في هذه الصيغ من الإعلال هو الإعلال بالنقل والإعلال بالحذف في الواوي، والإعلال بالنقل والإعلال بالحذف والإعلال بالقلب في اليائي.

وقد ذهب المحدثون إلى القول بالحذف – مثلما أسلفنا – إذ ذكر الدكتور عبد الصبور شاهين أنّه «في حالة صوغ اسم بوزن (مفعول) من هذا الفعل الأجوف يقال: (مَقْوُول) ثمّ: (مَقُول)، و (مَبْيُوع) ثمّ: (مَبيِع)، أي:

أنّ التحوّل تم على الصورة التالية:

uu<wuu

i i<yuu

ويدلّنا النظر في صور هذا النموذج على أن الواو أو الياء سقطت دون أدنى زيادة في موضعها، كما يدلّنا على أنّ الصيغة المطلوبة من الفعل هي التي تتحكم في شكل التحليل الصوتي. ولذلك اتحدت الصور المكروهة، كما اتحدت الصور التي انتهت إليها الكلمات في اللغة الفصحى»[٤٩].

وهذا عين ما ذهب إليه الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود إذ كان متابعًا له فيه[٥٠].

أمّا الدكتور البكوش فقد ذهب إلى أنّ ما يحدث في اسم المفعول من الأجوف الواوي هو إدغام الواو في حركتها، قال: «حيث تكون الواو مضمومة بعد حرف ،فإنّها تدغم كالعادة في حركتها. ونظرًا إلى أنّ الحركة هي ضمّة طويلة، فإنّ إدغام الواو فيها لا يزيدها طولًا، وكأنّما قد حذفت: مَقْوُول مَقُول»[٥١]، وهو يقول مثل هذا القول في اليائي، قال: «أمّا في اسم المفعول من الأجوف اليائي، فإنّ الياء في مثل مَبْيُوع توجد أيضًا بين حرف وضمّة طويلة. لكنّ إدغام الياء في الضمّة يعطي كسة طويلة (مَبِيعٌ) وذلك للتمييز بين الأجوف الواوي والأجوف اليائي»[٥٢].

أمّا الدكتور النوري، فقد قال: «وقعت الواو نصف الحركة في بداية مقطع ومتلوّة بحركة طويلة فاستثقلت الواو استثقالًا زائدًا مّا أدى إلى سقوطها»[٥٣]، هذا في (مَقْوُول)، أمّا في (مَبْيُوع) فقال: «استتبع سقوط الياء من بداية المقطع إلى بقاء الضمّة الطويلة، فكان لا مفرَّ من استبدال الكسة الطويلة بها للإيحاء بالصوت المحذوف من جهة، وهذا الياء، وللمحافظة على الأصل اليائي للكلمة من جهة أخرى» [٥٤]، وزاد أنّه « تجدر الإشارة إلى أنّ التغيرات الصوتية التي صاحبت عملية التشكيلات البنيوية، استتبعت عملية إعادة تشكيل النسج المقطعي»[٥٥].

أمّا الدكتور الشواهنة، فقد ذكر أنّ «الناظر في مثل هذه البنى يجد أنّه لا وجود للحركة المتوهمة قبل الواو نُقلت للعين، فلا يوجد في مثل هذه البنى إعلال بالنقل والكتابة الصوتية تبيّن هذا:

- مَقْول maq \ wuul

• مفعول maf \ ´uul

فأين الحركة التي على العين حتى تُحذف؟»[٥٦]. وفي هذا القول نظر، ولعلّ ما نصّ عليه من تمثيل صوتي دليل قاطع على بطلان هذا القول، والضمّة الطويلة في المقطع الثاني – مثلما هو ظاهر في التمثيل الصوتي – قمّة الواو والعين، فكيف تكون العين ساكنة وبعدها ضمّة طويلة، بل إنّ هناك تناقضًا ملحوظًا في كلام الدكتور ،فهو يقول: «إنّ كلّ ما حدث في هذه البنى هو إسقاط نصف الحركة الضعيفة في بداية المقطع، والثقيلة ؛ لأنّها تحرّكت فزادت ثقلًا»[٥٧]. إذ نراه يقول بثقل نصف الصامت الواو والياء لأنّها تحرّكت، وهذا خلاف ما ذكره قبل ذلك .

أمّا الدكتور الطيب البكوش، فقد تفرّد بالقول: إنّ الواو في اسم المفعول تكون «مضمومة بعد حرف فإنّها تُدغم كالعادة في حركتها. ونظرًا إلى أنّ الحركة هي ضمّة طويلة، فإنّ إدغام الواو فيها لا يزيدها طولًا، وكأنّما قد حُذفت»[٥٨]، وهو قول لا يمكن تصوّره بحال من الأحوال؛ لأنّه إذا كانت الواو المدغمة في حركتها لا تزيدها طولًا وكأنّها قد حذفت فما الحكمة من القول بالإدغام؟ وما الدليل على كونها مدغمة في حركتها؟

فكلّنا يعلم أنّ الإدغام يترك أثرًا في الأصوات المدغمة يكون أمارة على ذلك الإدغام، والكتابة الصوتية، وملاحظة النطق السليم لهذه الأمثلة لا تفضي إلى وجود ذلك الأثر بل تبيّن خلاف ذلك .

أمّا الدكتور حازم علي، فماضٍ في تفسير مواضع الإعلال بالنقل في ضوء مقولته بالانكماش، إذ ذكر أنّ اسم المفعول قد مرّ بمرحلتين هما: مرحلة التصحيح ،ومرحلة انكماش الصوت المركب[٥٩]، وقال: «ويمكن توضيح ذلك على الكلمتين السابقتين... على النحو الآتي:

• مَقْوُولٌ مَقُولٌ makwulunmakülun

• مَبْيُوعٌ مَبِيعٌ mabyucunmabïcun

ويتّضح من التحليل السابق أنّه لا يوجد فيها نقل حركة مصاحبة لحرف المدّ، بل إنّ هذه الحركة الطويلة – حرف المدّ – التي نراها في أمثلة هذه الظاهرة ناتجة عن انكماش الصوت المركب، ولهذا فإنّ هذه الأمثلة وما كان على شاكلتها تدرج في دائرة ظاهرة صوتية يمكن أن نطلق عليها اسم (ظاهرة الانكماش)»[٦٠].

غير أنّنا نرى أنّ الذي حدث في (مَفْعُول) هو الآتي:

(مَقْوُول):/ م ـَ ق/ و ـُ ل/ تُنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها ،فتصير (مَقُوول):/ م ـَ / ق ـُّ ول/ إذ تنتهي الصيغة بمقطع متمادّ وهو مقطع مستثقل ومشروط وقوعه في الوقف أو عدم الإعراب[٦١]، فيُتخلّص من هذا المقطع بحذف الساكن الأول، الواو وهو عرف لغوي عربي، فتصير (مَقُول):/ م ـَ / ق ـُّ ل/ ، إذ يتحوّل المقطع المتمادّ (ص ح ح ص ص) إلى المقطع مديد (ص ح ح ص) وهو مقطع «يوجد في النثر كثيرًا في باب شابّة و دابّة، كما أنّه يكثر أيضًا في أواخر الكلم في حالة الوقف مثل المقطع: (مِينْ) من (المسلمِينْ) والمقطع (بُونْ) في آخر الفعل (يكتبُونْ)»[٦٢]، وهذا أمر يجعل اللسان العربي يعتاد نطق هذا النوع من المقاطع، وسماعه.

أمّا (مَبْيُوع) فيجري فيها الآتي:

(مَبْيُوع):/ م ـَ ب / ي ـُّ ع/ تُنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها ،فتصير (مَبُويع):/ م ـَ/ ب ـُّ ي ع/ فتنتهي الصيغة بمقطع متمادّ وهو – كما مرّ – مقطع مستثقل، فيعمد الناطق إلى التخلّص منه بحذف أول الساكنين – الياء – فتصير (مَبُوع):/ م ـَ/ ب ـُّ ع/ ، إذ يتحوّل المقطع المتمادّ (ص ح ح ص ص) إلى مقطع مديد (ص ح ح ص)، ولأجل التنبيه – أو الحفاظ – على الأصل اليائي للبنية قُلبت الضمّة الطويلة في (مَبُوع) إلى كسرة طويلة، فصارت (مَبِيع) :/ م ـَ/ ب ـِ ع./ وفي ضوء ما تقدم فإنّنا نرى أنّ ما ذهب إليه الأخفش هو الأكثر انسجامًا مع ما نراه .

٤) إذا كانت الواو أو الياء عينًا للمصدر الموازن للأفعال والاستفعال:

ومّا نجده أيضًا في المتن الصرفي العربي مّا اجتمع فيه أكثر من إعلال من نسج صوتية، إذا ما كانت الواو أو الياء عينًا للمصدر الموازن للإفعالوالاستفعال(٦٣)، قول السيرافي: «أفعل واستفعل يعتلّان إذا كان موضع العين منهما ياءً أو واوًا ،فإذا اعتلّا فلا بدّ من إعلال مصادرهما، فأمّا مصدر أفعل من المعتل العين فالإقامة نحوها، وأمّا مصدر استفعل فالاستقامة نحوها، وكان الأصل في الإقامة الإقوام ؛ لأنّه مصدر أفعل مثل أكرم ومصدره الإكرام، وقد كانت هذه الواو ألقيت حركتها في الفعل على ما قبلها وقُلبت ألفًا فقُلبت في المصدر ألفاً فاجتمعت ألفان إحداهما المنقلبة من الواو والأخرى ألف إفعال فأُسقطت إحداهما لاجتماع الساكنين، فعلى قول الخليل وسيبويه الساقطة هي الألف الثانية؛ لأنّها زائدة، وقال الأخفش الساقطة الأولى، لأنّ التغيير عند اجتماع الساكنين يلحق الأوّل... وكذلك الاستقامة أصلها الاستقوام مثل استغفار من استغفر فعمل بالواو مثل ما ذكرنا في واو إقوام وجُعلت الهاء لازمة عوضًا من حذف إحدى الألفين»(٦٤)، وبيان ذلك:

(إقْوَام): تُنقل حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فتصير (إقَوْام): تُقلب الواو ألفًا لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فتصير (إقَاام): يلتقي ساكنان – الألف المنقلبة عن الواو وألف الصيغة – فتُحذف الأولى على رأي الأخفش ،أو الثانية على رأي الخليل وسيبويه، فتصير (إقام): تُزاد التاء للتعويض عن الألف المحذوفة، فتصير (إقامة) .

(اسْتقوَام): تُنقل حركة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فتصير (اسْتقِوْام): تُقلب الواو ألفًا، لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن، فتصير (اسْتقِاام): يلتقي ساكنان – الألف المنقلبة عن الواو، وألف الصيغة – فتُحذف الأولى على رأي الأخفش، أو الثانية على رأي الخليل وسيبويه، فتصير (اسْتقِام): تُزاد التاء للتعويض عن الألف المحذوفة، فتصير (اسْتقِامة) .

وقد ذهب المحدثون – في هذا الموضوع – إلى القول بحذف نصف الصامت الواو

أو الياء من دون إطالة الصائت بعدها لأنّه طويل في الأصل، فما يحدث عندهم إعلال بالحذف ليس غير، قال الدكتور شاهين: «وأمّا... حالة المصدر (الإفعال والاستفعال) من نفس الفعل الأجوف، فيُقال: أقام إقواما، واستقام استِقوامًا .

ويظهر في تحليل الصيغتين أنّ:

´iqwaam < iqaam´ <qaamt´

وكذلك istiqwaam´ < istiqaam< ´istiqaamt

أي: أنّ الصورة الصوتية: (waa<aa)

كما يحدث في كلمة (استبيان) المحولة إلى: (استبانة) أن يصبح:(yaa<aa)»[٦٥].

وهو ما ذهب إليه الدكتور ديزيرهسقال الذي ذكر أنّ «كلّ ما يحدث صوتيًا هو حذف الواو، فلا يتغيّر في صوت الفعل شيء، ثم تُزاد التاء في آخره لتمييز الفعل عن الاسم – المصدر، وهذا يسبب الرسم الكتابي القديم الذي لم يكن ليميّز بالصوائت المكتوبة»[٦٦].

وقد ذهب الدكتور النوري إلى أنّ السبب في هذا الإعلال هو «وقوع الواو والياء في بداية مقطع ومتلوّة بحركة طويلة، فاستثقلت الواو استثقالًا زائدًا أدّى إلى سقوطها وعدم التعويض عنها بإطالة الحركة التالية، نظرًا لكونها في الأصل طويلة ،اللهم إلّا ما حدث في هذه الحالة عند ما صُوحب إسقاط الواو في بعض البنى بإلحاق التاء في نهايتها، ولعلّ ذلك يعود إلى الخوف من حدوث التباس بين بنية المصدر وبنية الفعل»[٦٧].

أمّا الدكتور الشواهنة فهو بعد أن ذكر هشاشة حجج القدماء في الحذف – إذ قال: «وحججهم في الحذف لا تعتمد على قواعد صوتية وإنّما على استنتاجات منطقية»[٦٨] – ذكر أنّ «ما نلاحظه من الكتابة الصوتية، إسقاط نصف الحركة الواو لأنّها ضعيفة ووقعت في بداية مقطع، ومتلوّة بحركة طويلة فزادت ثقلًا فعمد الناطق إلى حذفها، وبهذا الحذف تمّ إعادة تشكيل النسيج المقطعي للبنية، وتمّ زيادة التاء خوفًا من حدوث التباس بين

المصدر والفعل»[٦٩]، ولعّل الناظر في هذا القول لم يبذل جهدًا لمعرفة أنّه نسج على منوال قول الدكتور النوري المذكور آنفًا .

أمّا الدكتور عبد المقصود، فقد اكتفى بالقول بالحذف، وزيادة التاء للتعويض بين الاسم، والفعل من دون أدنى إشارة إلى سبب ذلك الحذف[٧٠].

أمّا الدكتور حازم علي فقد فسّ ما يحدث هنا من إعلال - على عادته - بظاهرة الانكماش، فذكر أنّ الكلمات في هذا القسم مرت في تطورها بأربع مراحل في: التصحيح، والتسكين، والانكماش، والفتح[٧١]،وذكر أنّه «يمكن توضيح هذه المراحل... على النحو الآتي:

- إقَوَمَةإقَوْمَةإقوَمة إقامة
- إسْتَقَوَمَةإسْتَقَوْمَةإسْتَقوِمَةإسْتقامة»[٧٢] .

أمّا الدكتور جواد كاظم عناد، فقد نظر إلى ما يحدث في هذه المصادر في ضوء نظرية المزدوج، فهو بعد أن بيّن موقفه من مذهب القدماء ـ إذ قال:» إنّ قراءة حديثة لما حدث من تحوّلات في هذه الصورة، لا تنكر أنّ إسقاطًا، أو حذفًا قد حصل، غير أنّها لا يمكن أن تقبل بالوصف الذي قُدم في المدونة النحوية لهذا التحوّل، وهو وصف كان أسير محدّدات أو موجّهات لا مكان لها في دراسة لغوية حديثة»[٧٣] - ذكر أنّ «المزدوج بصورة: (وٌـ) و (ي ـُ)، و(و ـُ)، و(وَـ)، و(ي ـِ) يمثّل كراهة ،فكان أن تخفف منه بإسقاط الجزء الأول من (وٌـ) و (وَـ) و (و ـُ) و (ي ـِ)، والجزء الثاني من (ي ـٌ) مراعاة لأصل البنيّة، هكذا:

- ...إقوام = ء ـِ ق/ و× ـَ م... ترتّب على هذا الإسقاط مقاطع ابتدأت بـ ...

(حركة)، وهذا في العربية لا يكون، فكان أن نُقلت قاعدة المقطع السابق إلى المقطع التالي، ليتقوّم بها المقطع، هكذا:

- ... إقامة =ء ـِ/ ق ـَ/ م ـَ ة (عوّض عن الجزء الساقط بالتاء)»[٧٤].

وجدير بالذكر أنّ الدكتور جواد يقول بعد الحذف بنقل الصوت الصامت وليس الصائت، قال: «وهكذا نرى أن التقاءً للساكنين لم يحدث، ونقلًا للحركة لم يحصل، بل الذي حدث هو نقل للصامت»(٧٥).

وكنّا ذهبنا في غير هذه الدراسة إلى أنّه «يمكن القول:

إقوام إقامة ء ـِ ق / و ـَ / م ـَ

تسقط قاعدة المقطع الثاني / و/ ويشكّل المصوّت الطويل / ـَ / مع القاعدة الثانية للمقطع الأوّل / ف/ مقطعًا طويلًا مفتوحًا ويعاد تشكيل المصدر على النحو الآتي:

ء ـِ / ق ـَ / م ـَ + ــة»(٧٦).

غير أنّنا نرى هنا – من خلال المواءمة بين مقولات القدماء ومعطيات الدرس الصوتي الحديث – أنّ الذي حدث في المصدر الذي على (إفْعال، واستفعال) الآتي:

• (إقْوام):/ ء ـِ ق / و ـَ م / تُنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها ،فتصير (إقاوْم):/ ء ـِ / ق ـَ و م / تنتهي الصيغة بمقطع متمادّ وهو مقطع مستثقل، ومشروط وقوعه في الوقف أو عدم الإعراب، فيتخلص الناطق من هذا المقطع بحذف الساكن الأوّل، فيتحوّل المقطع المتمادّ (ص ح ح ص ص) إلى مقطع مديد(ص ح ح ص)، فيصير(إقام):/ ء ـِ / ق ـَ م / تُزاد التاء للتعويض عن المحذوف، وللتخلّص من المقطع المديد بتحويله إلى مقطعين أولهما: طويل مفتوح (ص ح ح)، والآخر: طويل مغلق (ص ح ص)، فتصير (إقامَة):/ ء ـِ / ق ـَ / م ـ ة ./

• (اسْتِقوام):/ ء ـِ س / ت ـِ ق / و ـَ م / تُنقل حركة العين إلى الساكن الصحيح قبلها، فتصير (إسْتِقاوم): /ء ـِ س / ت ـِ / ق ـَ و م / تنتهي الصيغة بمقطع متمادّ، وهو مقطع مستثقل، ومشروط وقوعه في الوقف وعدم الإعراب مثلما أسلفنا، فيتخلص الناطق من هذا المقطع بحذف الساكن الأوّل، فيتحوّل المقطع المتمادّ (ص ح ح ص ص)

إلى مقطع مديد (ص ح ح ص)، فيصير (اسْتِقام):/ ء ـِ س / ت ـِ / ق ـَ م / تزاد التاء للتعويض عن المحذوف، وللتخلّص من المقطع المديد بتحويله إلى مقطعين أوّلهما طويل مفتوح (ص ح ح)، والآخر: طويل مغلق (ص ح ص)، فتصير (اسْتِقامة):/ ء ـِ س / ت ـِ / ق ـَ / م ـَ ة./

٥) إذا كانت الواو أو الياء عينًالاسم يشبه المضارع في وزنه دون زيادته، أو زيادته دون وزنه:

ونجد أيضًا في المتن الصرفي العربي أنّ من المواضع التي يجتمع فيها أكثر من إعلال، وهو أن تكون الواو أو الياء عينًا لاسم يشبه المضارع في وزنه دون زيادته ،أو زيادته دون وزنه[٧٧]، قول ابن جني: «اعلم أنّ جميع الأسماء الجارية على الأفعال المعتلّة العينات يجب إعلالها، بتسكين الواو والياء منها ونقل حركتهما إلى ما قبلهما ،لا فصل بين الأسماء في هذا والأفعال، وأسماء الفاعلين في هذا والمفعولين والظروف والمصادر سواء، لأنّها كلّها جارية على الأفعال، فيجب إعلالها لاعتلال أفعالها»[٧٨] ويُقصد بالأسماء والجارية على الأفعال «الأسماء المأخوذة من الأفعال، وكانت على مثال الفعال وزيادتها ليست من زوائد الأفعال»[٧٩].

وقد زاد المبرّد – على ما اقترضه جلّ اللغويين العرب – قيدًا آخر، قال – بعد أن ذكر رأيهم –: «النحويّون البصريّون يرون هذا جاريًا في كلّ ما كان على هذا الوزن الذي أصفه لك. ولست أراه كذلك، إلّا أن تكون هذه الأسماء مصادرَ فتجرى على أفعالها، أو تكون أسماءً لأزمنة الفعل، أو لأمكنته الدالة على الفعل»[٨٠].

وقد فصّل ابن عصفور القول في هذا الإعلال قال: «وإن كان مخالفًا في جنس الزيادة فإنّه يُعلّ إعلال الفعل الذي يكون على وفقه في الحركات وعدد الحروف ،لأنّه قد أُمن التباسه بالفعل، فتقول في (مَفْعَل) من القول والقيام: (مَقالٌ) و (مَقامٌ). والأصل (مَقْوَلٌ) و (مَقْوَمٌ)، فأعللتهما كما أعللت(يَخافُ). وكذلك (مَفْعِلَةٌ) من البيع تقول فيها (مَبيعِةٌ) فتنقل الكسة من حرف العلّة إلى الساكن قبله، كما فعلت ذلك في نظيره من الفعل وهو (يَبيعُ) وكذلك تقول في (مَفْعُلَةٍ) من البيع، على مذهب سيبويه، لأنّك إذا نقلت الضمّة

من الياء إلى الساكن قبلها جاءت الياء ساكنة بعد ضمّة قريبة من الطرف فعلى مذهب سيبويه تُقلب الضمّة كسة لتصحّ الياء. وعلى مذهب الأخفش تقلب الياء واواً لأنه مفرد، ولا تقلب الضمة عنده كسة لتصحح الياء: لا في الجمع، فتقول على مذهبه (مَبُوعةٌ)»[٨١].

وبيان ذلك صرفيًا:

• مَفْعَل (مَقْوَل): تُنقل حركة الواو – الفتحة – إلى الساكن الصحيح قبلها – القاف – فتصير:

• (مَقَوْل): تُقلب الواو ألفًا لتحرّكها في الأصل وانفتاح ما قبلها الآن فتصير: (مَقال) .

• مَفْعِلَة (مَبْيِعة): تُنقل حركة الياء – الكسة – إلى الساكن الصحيح قبلها – الباء – فتصير:(مَبِيعه) .

• مَفْعُلَة (مبْيُعَة): تُنقل حركة الياء – الضمّة – إلى الساكن الصحيح قبلها – الباء – فتصير: (مَبْيُعَة): جاءت الياء ساكنة بعد ضمة فتقلب الضمة كسة لتصح الياء على مذهب سيبويه فتصير:(مَبيْعة)، أو تُقلب الياء واوًا على مذهب الأخفش فتصير (مَبُوْعَة) .

إنّ ما يحدث في الحالة – الصيغة – الثانية لا يعنينا كثيرًا إذ إنّ الصيغة تشتمل على إعلال واحد. وهو النقل. أمّا الثالثة والأولى فهما مدار بحثنا .

ومثلما استبعدنا الحالة الثانية – الصيغة – فنحن نستبعد الحالة الثانية من حالات الاسم الجاري على الفعل وهي الحالة التي يكون فيها الاسم مشابهًا للفعل في زيادته دون وزنه، لأنّها حالة افتراضية لم تجد مكانها في الواقع اللغوي .

ويُزاد على ما ذكره ابن عصفور ما ذكره ابن جني من قبل، قال: «فاسم الفاعل (مُخِيْفٌ، ومُبِينٌ) فقد جريا مجرى(يُخِيْفُ، ويُقِيلُ)»[٨٢].

وبيانه صرفيًا أيضًا:

• مُفْعِل(مُخْوِف): تُنقل حركة الواو – الكسة – إلى الساكن الصحيح قبلها، فتصير: (مُخِوْف): وقعت الواو ساكنة بعد كسة فتُقلب ياءً فتصير:

(مُخيف) .

ونرى – في ضوء كلّ هذه المعطيات وما ورد في المواضع السابقة من هذه الدراسة – أنّ الإعلال في هذه الأمثلة ناتج عن أمر طالما شكّل مستلزمًا من مستلزمات العقل العربي وهو الحمل على السابق – التصريف السابق – فبعد أن قرّ في عقل الناطق العربي ضعف الواو والياء – بعدما رآه من كثرة تغيّرهما وعدم ثباتهما في الأفعال – تعامل مع هذين الصوتين عند ورودهما في الأسماء التي تُشمّ فيها رائحة الفعل بموجب ما هو قارّ في عقله، فعمد إلى إعلال هذين الصوتين .

أمّا عن آلية هذا الإعلال وتداعياته فلعله يتبين في التمثيل الصوتي لهذه الأمثلة الآتية:

•مَفْعَل (مَقْوَل):/ م ـَ ق / و ـَ ل / (مَقَوْل):/ م ـَ/ ق ـَ و ل /

•(مَقل):/ م ـَ/ ق ـَ ل/ (مَقال):/ م ـَ/ ق ـَ ل ./

•مُفْعَل(مُخْوَف):/ م ـُ خ / و ـَ ف(/ مُخَوْف):/ م ـُ/ خ ـَ و ف /

•(مُخَف):/ م ـُ/ خ ـَ ف(/ مُخَاف):/ م ـُ/ خ ـَ ف ./

•مَفْعُلَة (مَبْيُعَة): / م ـَ ب / ي ـُ/ ع ـَ ة / (مَبْيَعَة):/ م ـَ/ ب ـُ ي/ ع ـَ ة/

•(مَبِيعَة):/ م ـَ/ ب ـِ/ ع ـَ ة / ، أو (مَبُوعة):/ م ـَ/ ب ـٌ/ ع ـَ ة./

أو: •(مَبُـْيعَة):/ م ـَ/ بـُـ ـي / ع ـَ ة /

•(مَبِـْيعَة):/ م ـَ/ بـِـ ي / ع ـَ ة / (مَبيعة):/ م ـَ/ ب ـِ/ ع ـَ ة ./

•(مَبُـوعة):/ م ـَ/ بـُـ و / ع ـَ ة / (مَبُوعَة):/ م ـَ/ ب ـٌ/ ع ـَ ة./

ولعلّنا في هذه الأمثلة أمام تفسيرات ثلاثة:

أوّلها: وينطبق على (مَفْعَل) و (مُفْعَل)، إذ يتولّد في هذه الأمثلة بعد نقل حركة نصف الصامت – الواو أو الياء – مقطع مزيد (ص ح ص ص) وهو مقطع قليل الشيوع في العربية ولا يرد إلّا في أواخر الكلمات وحين الوقف، فللتخلّص من هذا المقطع تُحذف الواو أو الياء ما يؤدّي إلى حدوث خلل في التوازن الصوتي ؛ لذلك يُصار إلى تطويل الحركة القصيرة –

الفتحة – السابقة لإعادة التوازن الصوتي .

وثانيها: وينطبق على (مَفْعُلَة)، إذ يتولّد في هذه الأمثلة بعد نقل حركة نصف الصامت – الياء – نسيج صوتي مستكره في العربية وهو المزدوج الهابط (ي)، فيعمل الناطق على التخلّص من هذا المزدوج المستكره بقلب قمّته الحركة القصيرة – الضمّة – إلى حركة من جنس قاعدته – الياء – لتشكّلا حركة طويلة – كسة – والناطق بذلك يلمح الأصل اليائي للكلمة.

وثالثها: وينطبق على كلّ هذه الأمثلة – ولعلّه ينطبق على معظم أمثلة الإعلال بالنقل – ومفاده أنّ الناطق العربي اعتاد على وجود المدّة الطويلة – الحركة الطويلة – في وسط ما حملت عليه هذه الأمثلة وهو الفعل، ولمّا كان الناطق في إعلاله لهذه الأمثلة حاملًا لها على أفعالها المعلّة ؛ كانت السليقة تحتّم عليه وجود هذه المدّة.

وقد ذهب الدكتور عبد الصبور شاهين إلى أنّ ما حدث في هذه الأمثلة إنّما هو إعلال بالحذف، وذكر أنّنا لو «لخصنا هذا التحليل كلّه لانتهى إلى الصور الآتية ،حيث تجتمع واو و حركة، أو ياء و حركة ـ قصيرة في الحالتين، فتسقط الواو أو الياء ،وتطول الحركة بعدها:

wu<uuyi< ii

wa aa ya < aa

wi< ii .(٨٣)

وهو بذلك قد جمع قواعد النقل كلّها في هذا التفسير، وذكر أنّ «اللغة تكره تتابع أصوات اللين في صورة حركة ثنائية على هذا النحو الثقيل، فتهرب منه إلى توحيد الحركة لتصبح فتحة أو كسة، أو ضمّة، طويلة. هذا من الناحية الصوتية. وأمّا من الناحية المقطعية فإنّ المقطع العربي يتكوّن في حالة الحركة الثنائية من حركات فقط ،وهو ما لا يتفق مع خصائص النسيج المقطعي العربي، فكان إسقاط الواو أو الياء سببًا في إلحاق الحركة الطويلة المتخلفة عنه باعتبارها حركة فاء الكلمة، وجزءاً من المقطع الطويل»(٨٤).

أمّا الدكتور دزيرهسقال فقد ذكر أنّ «كلّ ما يحدث هو أنّ الواو والحركة، أو الياء

والحركة، اجتمعتا – والحركة قصيرة – وما قبلها ساكن، فسقطت الواو أو الياء، وعوّض منها بحركة قصيرة فطالت الحركة نفسها»[٨٥] وهو بذلك لا يختلف عمّا ذهب إليه الدكتور عبد الصبور شاهين من القول بالحذف .

أمّا الدكتور حازم علي فقد فسّ ذلك كعادته بأنّ هذه الأمثلة قد مرّت في تطوّرها بأربع مراحل، قال: «ومراحل تطوّر هذه الكلمات هي:

١. مرحلة التصحيح .
٢. مرحلة التسكين .
٣. مرحلة الانكماش.
٤. مرحلة الفتح .

ويمكن توضيح المراحل السابقة على بعض الكلمات السابقة، وذلك على النحو الآتي: مَقَوَمٌ مَقَوْمٌمَقوَمٌ مَقام makawamunmakawmunmakômmakâm»[٨٦].

أمّا الدكتور عبد المقصود محمد عبد المقصود، فهو لم يختلف عمّا ذهب إليه سابقوه، فقال: «الكلمتان (مَقام، مُقِيم). أصلهما (مَقْوَم، مُقْيِم): اجتمعت الواو والفتحة في أولاهما والياء والكسة في الثاني – والحركة التي هي الفتحة والكسة قصيرة – فحُذفت الواو والياء فيهما فقصرت الكلمتان، فعوّض عن ذلك بتطويلهما ،فاستقامت الكلمتان وصارت كلّ منهما ثلاثية المقاطع»[٨٧].

أمّا الدكتور جواد كاظم عناد، فلم يكن مخالفًا لهم إذ نصّ على أنّ ما يحصل هوإسقاط للجزء الأوّل من المزدوج في هذه الصور «ترتّب على هذا الإسقاط مقطع يبدأ بقمّة (حركة)، فكان أن نُقلت قاعدة المقطع السابق الثانية، إلى هذا المقطع ؛ ليتقوّم بها... عُوّض الجزء الساقط من المزدوج بإطالة زمن النطق بقمّة المقطع الثاني»[٨٨].

رأي الكاتب في حقيقته

لعلّ القارئ المتأمل فيما ورد في هذه الدراسة يصاب بالحيرة؛ لأنّ ما نُقل من نصوص، وما ذُكر من تفسيرات، وما رُوي من رؤى – سواء أكانت في امتناع اجتماع أكثر من إعلال أم في وصف ما يوجد من تفسير في بعض الصيغ بأنّه قد توالى فيه أكثر من إعلال – تُثبت وتدعم بقوّة الجانب الذي وردت فيه، ومن ثمّ برزت الحاجة إلى إبداء رأينا فيه، وهنا تكمن أهميّة هذه الدراسة.

إنّ هذا التضادّ الحكمي في الأدلّة المنقولة لكلا الجانبين هو منشأ الإيهام والتعمية في القول بإثبات أحد الجانبين أو نفيه، ونفي الجانب الآخر أو إثباته. غير أنّ المدقّق في هذه الأدلّة المذكورة آنفًا يجدها تمتاز بميزة تُعيد الأمل لهذا المدقّق بالوقوف على أرض صُلبة، وهذه الميزة هي أنّها – أي هذه الأدلّة – لم تكن متضادّة في موضوعها؛ بتعبير آخر أنّ هذا التضادّ الحكمي كان في موضوعات مختلفة ولم يرد الإثبات والنفي للحكم الواحد في موضوع واحد. ومن ثمّ يمكننا إثبات كلا الحكمين المتضادّين من دون تجريم أي موضوع من الموضوعات التي تزاحم عليها هذان الحكمان.

ونجد عند القدماء من يضع محدّدًا لثبوت الحكم الذي يذكره ليوحي بفعله هذا أنّه قد تنبّه على ما ذكرناه آنفًا، ومن هؤلاء العلماء ابن مالك الذي قال: «توالي إعلالين إجحاف فينبغي أن يُجتنب على الإطلاق فاستمر اجتنابه إذا كان الإعلال متفقًا كما يكون في الهوى. واغتفر تواليهما نحو: ماء أصله موه فأُبدلت الواو ألفًا ،والهاء همزة وهذا لا يطّرد. واغتفر تواليهما باطّراد في نحو: شاءٍ اسم فاعل من شاءَ وأصله شاوئ فأُعلت عينه بإبدالها همزة كما فُعل بقائم، ثمّ أُبدلت الهمزة الثانية ياءً لوقوعها طرفًا بعد همزة. واغتفر تواليهما أيضًا للاختلاف في نحو ترى، لأنّ أصله ترأى فحُذفت الهمزة وقلبت الياء ألفًا. وأمثال ذلك كثيرة»[٨٩]. فهو بعد أن ذكر سبب امتناع توالي أكثر من إعلال – إذ وصفه بأنّه إجحاف وهو بعض ما علّل به سيبويه هذا الامتناع، وقد مرّ بنا ذلك[٩٠]– ذكر أنّه قد يُغتفر هذا

التوالي لسبب حدّده باختلاف العلّتين، فقد كان يشرح قوله: «ولِاختلافِ العلّتين اغتفرا في الماءِ والشائي وتُرا»[٩١].

غير أنّ كلامه مُلبس شيئًا ما، فهو في نصّ الشرح وفي عجز بيت الكافية الشافية ذكر أمثلة يُستفاد منها أمران:

أحدهما: أنّه مثّل بـ (ماءٍ، وشاءٍ، وترى)، والإعلال في هذه الأمثلة كلّها قد نتج في الكلمة الواحدة عن علّتين – لإعلال كلّ صوت علّة تختلف عن علّة إعلال الثاني – وهذا يجعلنا نقرّر أنّه أراد أن يقول إنّ سبب غفران توالي أكثر من إعلال هو لاختلاف علّة إجراء كلّ إعلال عن علّة إجراء الإعلال الآخر.

وثانيهما: أنّه بتمثيله بـ (ترى) أوهمَ بأنّ المراد قد يكون نوع الإعلال – قلب ،نقل، حذف – إذ إنّ الإعلال الحاصل في هذا المثال على خلاف المثالين السابقين له إذ توالى فيهما إعلالان بالقلب ـ هو إعلال بالحذف والاه إعلال بالقلب.

وهو في صدر بيت الكافية الشافية ذكر أنّ السبب هو اختلاف العلّتين، وهو مُلبس أيضًا ؛ إذ توحي هذه اللفظة – العلّتين – بأمرين:

أحدهما: أنّه أراد بالعلّتين علّتي الإعلالين الحاصلين في الكلمة، وهذا ما أثبته وأشرنا إليه فيما مثّل به من الأمثلة.

وثانيهما: أنّه أراد بـ (العلّتين) صوتي العلّة ؛ أي إنّ صوتي العلّة المتواليين في الكلمة الواحدة إذا اختلفا جاز إعلالهما معًا، ولا يشفع له التمثيل – إذ إنّه مثّل بألفاظ كان أحد أصواتها المعتلّة هو الهمزة – لأنّ الهمزة كحكم أصوات العلّة ؛ فهي ملحقة بها، وهي كأصوات العلّة – عند القدماء في أقلّ تقدير – من الناحية السياقية.

ومن هؤلاء العلماء الخضري (ت ١٢٨٧هـ) من المتأخرين الذي ذكر في حاشيته على

قول ابن عقيل: «لئلّا يتوالى إعلالان»[٩٢]، قال: «أي بلا فصلٍ بينهما وهو منوع لإجحافه، أمّا مع الفاصل فجائز، نحو: يفون إذ أصله يوفيون»[٩٣]. وكلامه صريح وزاده صراحة ما مثّل به - يفون - فالفاء شكّلت فاصلًا بين الصوت المعلّ الأوّل والثاني، وهو بذلك لا يحتاج إلى مزيد كلام.

غير أنّنا قد مرّ بنا - فيما ذكرناه من مصاديق توالي أكثر من إعلال - أنّ الإعلال الحاصل في تلك المصاديق سالفة الذكر كان يطرأ على صوتين من دون فاصل بين الصوت وحركته، وهذا يردّ قول الخضري المذكور آنفًا.

ونرى - وبعد كلّ ذلك - أنّ توالي أكثر من إعلال إنّما يمتنع إذا كان من دواعي هذا التوالي أو نتائجه حدوث أحد الموانع التي سطّرها سيبويه أو بعضها أو كلّها وهي (الاستثقال، والالتباس، والإجحاف)[٩٤].

الهوامش

١) المقتضب: ١/ ١٤٨.
٢) التكملة: ٦٠٤.
٣) المنصف: ٢٩٢، و ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٣٦٥.
٤) شرح المفصل للخوارزمي: ٤/ ٤٠٨.
٥) شرح المفصل لابن يعش: ١٠/ ١٧.
٦) الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٥٧.
٧) شرح الكافية الشافية: ٢ / ٢٧٧.
٨) شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٣٨.
٩) شرح ابن الناظم: ٦٠٩.
١٠) الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية: ٤/ ٦١٨.
١١)الكناش: ٢/ ٢٢٧.
١٢) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٤/ ٣٨٧.
١٣) شرح ابن عقيل: ٢/ ٥٢٤.
١٤) شرح النظام: ٢٧٨.
١٥) شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٨٨.
١٦) شرح الأشموني: ٤/ ١١٨، ينظر: ٤/ ١٢٢، ٤/ ١٣١، ٤/ ١٠٦.
١٧) الكتاب: ٤/ ٣٧٦.
١٨) ينظر: لسان العرب: مج ٣/ ج٢٠/ ١٧٨٤، مادة (ر و ي) وينظر: م. ن:. ٣٤٠/ ج٢٠/ ١٥٤٠، مادة (ر أ ى).
١٩) ظاهرة اللبس في العربية: ٣٢، وينظر: فقه اللغة وخصائص العربية: ٢٨٤.
٢٠) ينظر: لسان العرب: مج٣/ ج٢٠/ ١٥٤٠،مادة (ر أ ى).
٢١) ينظر: م. ن: مج١/ ج٧/ ٥٥١، مادة (ج ح فط).
٢٢) ينظر: المقتضب: ١/ ١١١، التكملة: ٥٨٠، المنصف: ٢٣٦، شرح المفصل للخوارزمي: ٤/ ٣٨٢، الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٣٥، الممتع في التصريف: ٢/ ٣٧٣، شرح ابن الناظم: ٦١١، الكناش:٢/ ٢٥٩، ارتشاف الضرَب: ١/ ٣٠٦، شفاء العليل:٣/ ١١٠١، شرح النظّام:٢٧٧، شرح الأشموني:٤/ ١٢٢.
٢٣) الكتاب: ٤ / ٣٤٥.
٢٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/ ٢٣٩- ٢٤٠.
٢٥) ينظر: التصريف الملوكي: ٤٥.

٢٦) ينظر: الكتاب:٤/ ٣٤١-٣٤٢، الأصول في النحو:٣/ ٢٧٩، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/ ٢٣٤، شرح المفصل لابن يعيش:١٠/ ٦٦،شرح الملوكي:٤٤٦، الممتع في التصريف:٢/ ٤٤٨-٤٤٩، شرح ابن الناظم:٦١١، شرح الشافية للرضي:٣/ ١٤٤، الكنّاش:٢/ ٢٥٨، ارتشاف الضرب: ١/ ٣٠٦، أوضح المسالك: ٤/ ٤٠٢، شرح التصريح على التوضيح:٢/ ٣٩٣.

٢٧) المنصف: ٢٢٣.

٢٨) م. ن، وينظر: شرح الشافية للرضي:٣/ ١٤٤.

٢٩) ينظر: شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٤٤.

٣٠) ينظر: المنصف: ٢٢٣.

٣١) شرح الشافية للرضي: ٣/ ١٤٤.

٣٢) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٨- ١٩٩.

٣٣) م. ن: ١٩٩.

٣٤)دراسة صوتية لموضوعي الإعلال والإبدال في العربية(٢٥، نقلاً عن القواعد الصرف صوتية ٢٥٧.

٣٥) م. ن: ٢٦.

٣٦) ينظر: دراسة في علم الأصوات: ١٥٢-١٥٤.

٣٧) علم الصرف الصوتي: ٤١٦.

٣٨) م. ن: ٤١٧.

٣٩) الصرف وعلم الأصوات: ١٦٧.

٤٠) م. ن: ١٦٨.

٤١) المنصف: ٢٢٣.

٤٢) م. ن.

٤٣) الكتاب: ٤/ ٣٣٩.

٤٤)المقتضب: ١/ ١٠٠، الأصول في النحو: ٣/ ٢٨٣، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٥/ ٢٤٥، التكملة: ٥٨٢، المنصف: ٢٤٦، أمالي ابن الشجري:١/ ٣١٤، شرح المفصل للخوارزمي:٤/ ٣٩٣، شرح المفصل لابن يعيش: ١٠/ ٦٦، الإيضاح في شرح المفصل: ٢/ ٤٤٧، الممتع في التصريف: ٢/ ٤٥٤، التسهيل:٣١١، شرح ابن الناظم:٦١٣، شرح الشافية للرضي:٣/ ١٤٦ -١٤٧،الكناش:٢/ ٢٦٩، ارتشاف الضرب: ١/ ٣٠٦، أوضح المسالك:٤/ ٤٠٣، شرح ابن عقيل:٢/ ٥٢٨، شفاء العليل:٣/ ١١٠٢، شرح النظام: ٢٩٥، شرح التصريح على التوضيح:٢/ ٣٩٥، شرح الأشموني:٤/ ١٢٥.

٤٥) الكتاب: ٤/ ٣٤٨.

٤٦) يوجد خطأ مطبعي في المتن] قبل، فَيضبر [والصحيح] قبلها، فيصير].

٤٧) الممتع في التصريف: ٢ / ٤٥٤.

٤٨)م.ن: ٢/ ٤٥٤- ٤٥٥.
٤٩) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٩-٢٠٠.
٥٠) دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوضعية: ٢٨٥.
٥١) التصريف العربي من خلال علم الأصول: ١٥٤.
٥٢) م. ن.
٥٣)دراسة صوتية لموضعي الإعلال والإبدال في العربية: ٢٦،نقلاً عن القواعد الصرف صوتية: ٢٥٩ .
٥٤) م. ن .
٥٥) نفسه.
٥٦) القواعد الصرف صوتية: ١٤٣.
٥٧) م. ن.
٥٨) التصريف العربي من خلال علم الأصوات: ١٤٩.
٥٩) ينظر: دراسة في علم الأصوات: ١٥٧.
٦٠) دراسة في علم الأصوات: ١٥٨.
٦١)ينظر:علم الأصوات:٥١١، دراسة الصوت اللغوي:٣٠٢، التشكيل الصوتي: ١٣٣.
٦٢) أثر القوانين الصوتية في بناء الكلمة: ١١٤.
٦٣)ينظر:الكتاب:٤/ ٣٥٤، المقتضب:١/ ١٠٤،التكملة:٥٨٦، شرح المفصل للخوارزمي:٤/ ٣٨٣، شرح الملوكي:٣٥٥، شرح المفصل لابن يعيش:١٠/ ٧٠، الإيضاح في شرح المفصل:٢/ ٤٣٦-٤٣٧، الممتع في التصريف:٢/ ٤٩٠، التسهيل:٣١٢، شرح ابن الناظم: ٦١٢، شرح الشافية للرضي:٣/ ١٠٨، ١٥١، ارتشاف الضرب:١/ ٣٠٨، أوضح المسالك:٤/ ٤٠٣، شرح ابن عقيل:٢/ ٥٢٧-٥٢٨، شفاء العليل:٣/ ١١٠١، شرح النظام:٢٩٧،، شرح التصريح:٢/ ٣٩٤، شرح الأشموني:٤/ ١٢٤.
٦٤) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٥/ ٢٥٧-٢٥٨.
٦٥) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٩.
٦٦) الصرف وعلم الأصوات: ١٦٩.
٦٧) دراسة صوتية لموضوعي الإعلال والإبدال في العربية: ٢٦، نقلاً عن القواعد الصرف صوتية:٢٥٨.
٦٨) القواعد الصرف الصوتية: ١٤٤.
٦٩) م. ن: ١٤٥.
٧٠) ينظر: دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية: ٢٨٥.
٧١) ينظر: دراسة في علم الأصوات: ١٥٦-١٥٧.
٧٢) دراسة في علم الأصوات: ١٥٧.
٧٣) المزدوج في العربية: ١١٢.

٧٤) م. ن: ١١٢-١١٣.
٧٥) نفسه:١١٣.
٧٦) التعليل الصوتي عن العرب: ٢٧١ -٢٧٢.
٧٧) ينظر: الكتاب:٤/ ٣٤٩، المقتضب:١/ ١٠٧، الأصول في النحو:٢٨٤، شرح كتاب سيبويه للسيرافي:٥/ ٢٤٩-٢٥٠، التكملة:٥٨٣-٥٨٤، شرح المفصل للخوارزمي: ٤/ ٤٠١، شرح المفصل لابن يعيش:١٠/ ٦٧، الإيضاح في شرح المفصل:٢/ ٤٥٢-٤٥٣، شرح ابن الناظم: ٦١١، شرح الشافية للرضي:٣/ ١٤٥، الكناش:٢/ ٢٧٥، ارتشاف الضرب:١/ ٣٠٤، أوضح المسالك:٤/ ٤٠٢، شرح ابن عقيل:٢/ ٥٢٦، شفاء العليل:٣/ ١١٠١، شرح التصريح على التوضيح:٢/ ٣٩٣، شرح الأشموني: ٤/ ١٢٣.
٧٨) المنصف: ٢٣٧- ٢٣٨.
٧٩) شرح المفصل لابن يعيش:١٠/ ٦٧.
٨٠) المقتضب: ١/ ١٠٧.
٨١) الممتع في التصريف: ٢/ ٤٨٦-٤٨٧.
٨٢) المنصف: ٢٣٨.
٨٣) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٨-١٩٩.
٨٤) م. ن:١٩٩.
٨٥) الصرف وعلم الأصوات: ١٦٨.
٨٦) دراسة في علم الأصوات:١٥٥-١٥٦.
٨٧)دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية: ٢٨٤-٢٨٥.
٨٨) المزدوج في العربية: ١١٥.
٨٩) شرح الكافية الشافية: ٢ / ٢٧٧.
٩٠) ينظر: الكتاب: ٤ / ٣٧٦.
٩١) شرح الكافية الشافية: ٢ / ٢٧٧.
٩٢) شرح ابن عقيل: ٢ / ٥٢٢.
٩٣) حاشية الخضري: ٢ / ٩٢٤-٩٢٥.
٩٤) ينظر: الكتاب: ٤ / ٣٧٦.

المصادر والمراجع

١) أثر القوانين الصوتيّة في بناء الكلمة العربية، د. فوزي حسن الشايب، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد ـ الأردن ،٢٠٠٤م .

٢) ارتشاف الضرَب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)، تحقيق وجمع ودراسة: د. رجب عثمان محمد،مراجعة: د. رمضان عبد التواب،مكتبةالخانجي بالقاهرة ،١٩٩٨م.

٣) الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السّاج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ)، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط: ٣، ١٩٩٦م .

٤) أمالي ابن الشجريّ هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق ودراسة:
د. محمود محمد الطنّاحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، مطبعة المدني ،١٩٩٢م.

٥)أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام ،الأنصاري، المصري (ت ٧٦١هـ)، ومعه كتاب عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، منشورات المكتبة العصرية،بيروت،ب.ت.

٦) الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب أبي عمرو عثمان بن أبي بكر بن يونس الدوني (ت ٦٤٦هـ)
، تحقيق:د. إبراهيم محمد عبد الله، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع ،دمشق ،٢٠٠٥ م .

٧) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك (ت ٦٧٢هـ)، حققه وقدم له :محمد كامل بركات،دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ،١٩٦٧م.

٨) التشكيل الصوتي في اللغة العربية فونولوجيا العربية، د. سلمان حسن العاني، ترجمة: د. ياسر الملاح ،مراجعة: د. محمد محمود غالي، النادي الأدبي الثقافي، جدة ـ المملكة العربية السعودية ،١٩٨٣م.

٩) التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، د. الطيّب البكوش، تقديم: صالح القرمادي
،الشركة التونسية لفنون الرسم، تونس ،١٩٧٣م.

١٠) التصريف الملوكي صنعة أبي الفتح عثمان بن عبد الله بن جنّي النحوي (ت ٣٩٢هـ)،عنى بتصحيحه وفهرسة أخطائه وشواهده وإشارات جمله:
محمد سعيد بن مصطفى النعسان الحموي ، مطبعة شركة التمدن الصناعية ، الغربية–مصر،د.ت.

١١) التعليل الصوتي عند العرب في ضوء علم الصوت الحديث، قراءة في كتاب ،سيبويه، د. عادل
نذير بيري الحسّاني ،مركز البحوث والدراسات الإسلامية،بغداد–العراق،٢٠٠٩م.

١٢) التكملة لابي علي الفارسي ،تحقيق ودراسة:د. كاظم بحر المرجان ،مطابع مديرية دار الكتب للطباعة والنشر،جامعة الموصل،١٩٨١م.

١٣) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ضبط وتشكيل وتصحيح:
د. يوسف
الشيخ محمد البقاعي، إشراف: مكتب البحوث

والدراسات، دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع، بيروت ـ لبنان ،٢٠٠٦م .
١٤) دراسة البنية الصرفية في ضوء اللسانيات الوصفية، د. عبد المقصود محمد عبد المقصود، الدار
العربية للموسوعات، بيروت ـ لبنان ،٢٠٠٦م.
١٥) دراسة الصوت اللغوي، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، القاهرة ،١٩٩٧م .
١٦) دراسة في علم الأصوات، د. حازم علي كمال الدين، مكتبة الآداب ،القاهرة ،١٩٩٩م.
١٧) سرّ صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جنى (ت٣٩٢هـ) ،شارك في التحقيق :احمد رشدي شحاته عامر، منشورات محمد علي بيضون،دار الكتب العلمية،بيروت،ط:٤،ب.ت.
١٨) شرح ابن عقيل بهاء الدين عبد الله ابن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت٧٦٩ هـ)، على ألفيّة ابن مالك ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل لمحمد محيي الدين عبد الحميد ، منشورات آسيانا ، قلم، ١٣٨٤ هـ .
١٩) شرح ابن الناظم على ألفيّة ابن مالك لابن الناظم أبي عبد الله بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون،
دار الكتب العلمية ،بيروت ـ لبنان ،٢٠٠٠م.
٢٠) شرح الأشموني أبي الحسن نور الدين علي بن محمد بن عيسى (ت ٩٢٩هـ) على ألفيّة ابن مالك، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حسن حمد، إشراف: إميل بديع يعقوب ،منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ،١٩٩٨م .
٢١) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ) على الفيّة ابن مالك ،وبهامشه حاشية الشيخ يس بن زين الدين العلمي، صححت هذه الطبعة وروجعت بمعرفة لجنة من العلماء ،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،د. ت .
٢٢) شرح شافية ابن الحاجب للشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي النحوي (ت ٦٨٦ هـ)، مع شرح شواهده للعلم الجليل عبد القادر البغدادي (ت ١٠٩٣هـ)، حققها ،وضبط غريبها،
وشرح مبهمها ،الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ،١٩٧٥م .
٢٣) شرح شافية ابن الحاجب المسمى بشرح النظّام لنظام الملة والدين الحسن بن محمد النيسابوري (من أعلام القرن التاسع الهجري)، إخراج وتعليق: علي الشملاوي، مكتبة العزيزي، مطبعة الأمير،
قم، ط: ٦، ١٤٢٧هـ.
٢٤) شرح الكافية الشافية لجمال الدين بن محمد بن مالك بن عبد الله الطائي (ت ٧٦٢هـ)، تحقيق: أحمد بن يوسف القادري، دار صادر، بيروت ،٢٠٠٦م.
٢٥) شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق:

أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان ،٢٠٠٨م .
٢٦) شرح المفصّل للشيخ موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ)، عالم الكتب، بيروت، د. ت .
٢٧) شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت ـ لبنان ،١٩٩٠م .
٢٨) شرح الملوكي في التصريف، صنعة ابن يعيش (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، الدوحة، ط: ٢، ١٩٨٨م .
٢٩) شفاء العليل في إيضاح التسهيل، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السليلي(ت ٧٧٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي،

مبدأ التجاورالحركي وأثره في تغيير قيم الصوائت

أ .د .مشتاق عباس معن

جامعة بغداد

كلية التربية ابن رشد

قسم اللغة العربية

مدخل الدراسة

تحدّث علماء العربية عن الصوائت بمختلف مستوياتها النطقية؛ القصيرة ،وأنصاف الصوائت، والطويلة، وتابعوا أثرها في البنية والتركيب من جهتي؛ النطق والمعنى.

واتفق علماء العربية السابقون على القيم النطقية لها من جهتي؛ الخفّة والثقل ،فوضعوا قاعدتهم التي مفادها:

أنّ الفتحة أخفّ الحركات وتليها في الخفّة الكسرة فالضمّة:

َ. ===> . ===> ُ. : خفّة

<=== َ<=== : ثقل[1]

لكن الصرفيين لم يتوقفوا عند حدود هذه السلسلة، بل فرّعوا منها قواعد مختلفة تغيّرت فيها قيم تلك الأصوات النطقية، فالأخفّ كان في بعض الأبنية ثقيلاً، والأثقل صار أخف مما قيل بخفّته سلفاً وهكذا[2].

وكانت هذه النظرية مبدأ من مبادئ التفكير الصرفي الذي شمل تحليل مساحة واسعة من أبنية العربية، وذلك من خلال تأثير العدول في القيم النطقية في تأدية البنية؛ خفّة وثقلاً، وانسجاماً واختلافاً، مما حدا بالناطق العربي إلى أن يترك البنية ذات الثقل، أو غير المنسجمة، ليستعمل بنية بديلة قوامها: الخفّة والانسجام.وعلى الرغم من عدم ثبات بعض تصّورات الصرفيين هذه أمام الدراسة والمناقشة، أيدت الدراسة الصوتية الحديثة هذا التوجّه من حيث المبدأ، حيث أقرّ إنّ تجاور الأصوات في سياق واحد، فقد يؤدي ذلك التجاور إلى التفاعل فيما بينها ،إذ ((من العسير أن تكون عناصر الكلمة الصوتية متساوية القيمة في داخلها فمنها القوي، ومنها الضعيف))[3]، وفي التفاعل الصوتي تحدث الكثير من التعاملات؛ كالمماثلة والمخالفة والإعلال والإبدال، وما إلى ذلك، لغاية إحداث الانسجام في النطق وإيصاله إلى أخفّ تأدية ممكنة للجهاز النطقي، لذلك أقرّ د. الطيب البكوش ((أنّ سرّ السقوط والثبوت يكمن في تجانس الحركات وأنصاف الحركات))[4].

ومن خلال متابعة نصوص الصرفيين التي تناقش هذا المبدأ الإجرائي، وجدتهم يعتمدون في تثبيت نظرتهم لتغيّر قيم الصوائت النطقية على أساسين:

أ. طبيعة الصّوت النطقية.

ب. الصائت القصير المجاور له -بفاصل أو من دون فاصل-[٥].

ويؤكد هذان العاملان وعي الصرفيين من علمائنا المتقدمين بما يدعو إليه الدارسون المحدثون الذين ينصّون: على أن طبيعة الصوت وما يجاورها في السياق تؤثران في بقاء الصوت أو عدمه -بالتعامل-، وكذلك تؤثران في مخرج الصوت وصفاته[٦].

وبعد ذا يمكن أن نعرّف هذا المبدأ بأنّه: مبدأ إجرائي صرفي يقوم على أساس تغيير قيم الصوائت في العربية؛ بحكم طبيعتها، وموقعها من السياق، وأثر ذلك في البناء اللفظي.

وسنعرض فيما يأتي النصوص الصرفية القديمة، ونقف عندها على ثلاثة مستويات:

١. مستوى التحريك وعدمه:

اختلف علماء العربية في الحكم على السكون أهو حركة أم لا؟، وما يهمّنا من ذلك الخلاف في هذا الموضع من الدراسة، موقف الصرفيين من أثر الحركة والسكون في التجاور الصوتي داخل البنية العربية.

فمن المعروف ان السكون والفتحة يعاملان في عرف علماء العربية على أنهما خفيفان ولا يفوقهما في ذلك ضمّ ولا كسر. وقد استعملا في أغلب الموضوعات للهروب من الصعوبة النطقية عند العرب[٧].

وقد اختلف السابقون فيما يخلّفه تحريك الصائت الطويل ومجاورته للصوائت القصيرة، من قوة وضعف فيه.

فذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي - ت ١٧٠هـ - إلى أنّ ذلك يؤدي إلى تقوية الصائت الطويل فـ ((الواو والياء إذا جاءتا بعد الفتحة قويتا وكذا إذا تحركتا كانتا أقوى))[٨].

في حين ذهب بعض العلماء إلى خلاف هذا التوجّه – أي إسكان الصائت الطويل– يعني ضعفه، فقد نصّ ابن يعيش – ت ٦٤٣هـ – على ذلك في معرض حديثه عن ثقل الواو والياء ((لكونها أثقل من الياء والكسرة، مع أنها ساكنة ضعيفة))[٩].وذهب ابن جني – ت ٣٩٢هـ – مذهبين قد يلمح منهما إيحاء التناقض، ففي نصّ له في (سرّ صناعة الإعراب) أكّد أنّ ((الياء والواو لما تحركتا قويتا بالحركة فلحقتا بالحروف الصحاح))[١٠].

في حين صرّح في نصّ أورده في (الخصائص) بأنك ((ترى أنّ هذين الحرفين]أي الواو والياء[إذا قويا بالحركة فإنّك حينئذ مؤنس فيهما ضعفاً وذلك أن تحملهما للحركة أشقّ منه في غيرهما ولم يكونا كذلك إلاّ إنّ مبنى أمرهما على خلاف القوة))[١١].

فكيف تكون الواو والياء قويتين بالحركة، وفي الوقت نفسه نأنس فيهما ضعفاً؟!، فإن ظاهر النصين قد يوهم بالتناقض، لكننا لو دقّقنا فيهما لوجدنا أن جهتي الحكم فيهما مختلفتان.

فالنّص الأول يتحدث عن ضعف حروف العلّة، وقوة الحروف الصحاح ،وأنّ تحريك حروف العلّة يعني تحولها إلى حروف صحاح، وهذا يورثها قوة تخالف الضعف الذي كان من صفاتها حال كونها حروف علّة، لذلك قال (فلحقتا بالحروف الصّحاح)، وأنّ تحوّل حروف العلّة إلى حروف صحاح بالتحريك أمر أقرّه الدرس الصوتي الحديث[١٢].

أمّا كونهما ضعيفين فينبع من مواقع سياقية؛ لأنّ ضعف الصوت ينبع من فقدانه كلياً أو جزئياً بسبب التعامل مع الأصوات المجاورة له؛ إمّا لكون الصوت أصلاً ضعيفاً، كأصوات العلّة، أو بسبب مجاورته لأصوات تتفاعل معه فتؤثر فيه، وما أشار إليه ابن جني من ضعف هذين الصوتين، يعود إليالسياق الذي وردا فيه، وهو ما ستوضحه الصفحات اللاحقة –إن شاء الله تعالى.– .

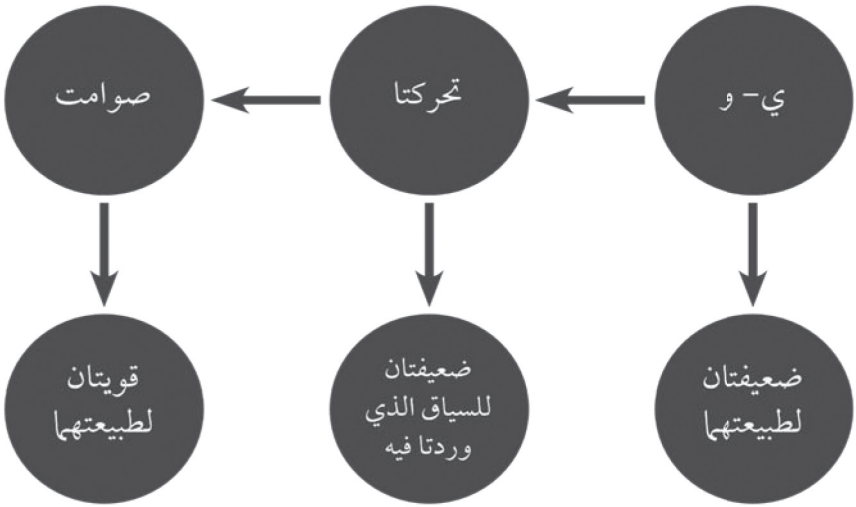

١. مستوى التجانس :

لقد تحدث الصرفيون عن تجاور بعض الصوائت القصيرة وأصوات نتجت من إشباعها، وعلى الرغم من ذلك التجانس، لم يكن تجاورها بمأمن من الثقل أو التنافر، بل نقد أغلب الصرفيين جملة من تلك التجاورات.

ولما كانت الألف مستبعدة في هذا المقام، انتفى مقطع تجاورها والفتحة؛ لأن الصرفيين يرون أن الألف ليست أصلية، فهي إما من أصل واوي أو يائي[١٣].

وسنعرض في هذا المستوى لتجاور الضمة والواو والكسرة والياء؛ لنتعرف من خلال ذلك نظرة الصرفيين للمقاطع التي تتجاور فيها تلك الصوائت وأنصافها وطوالها.

أ. الكسرة والياء:

أكد القدامى من علماء العربية، وأيدّهم في ذلك المحدثون، انّ الياء تتولّد من إشباع الكسرة[١٤]. ويعني هذا أنّ التجاور بينهما في السياقات الصوتية جائز، لكن الصرفيين غيّروا هذه النظرة تبعاً لمبدئهم الذي اعتمدوا عليه في إجراءاتهم التحليلية لأغلب الأبنية العربية.

وجاءت المقاطع تبعاً لنظرتهم تلك ذات (الكسرة والياء) على مستويات من القبول والرفض، تأسيساً على طبيعة الصوت وموقعه وتأثير المجاور في المجاور لـه ،وفيما يأتي عرض لتلك المستويات وموقف الصرفيين منها سلباً أو إيجاباً:

أ: ١: ـِي :/

إنّ الكسرة لو جاءت قبل الياء تكون مقبولة ولا ثقل فيها، بل بالعكس يلجأ اللسان إليها في حالة ورود حركة غير مجانسة في ذلك الموقع. ودُرس هذا المقطع ضمن الإتباع الحركي عند الأقدمين من علماء العربية.

أ: ٢: / يِـ/ :

ذكرت في المقطع السابق: أن الكسرة إذا سبقت الياء كانت خفيفة ومقبولة في الأبنية العربية، في حين تتغيّر تلك القيمة النطقية لهذا المقطع، إن تغيّرت المواقع في السياق الذي تجاورتا فيه: / ي ـِ/

هذا التغير في المقطع ثقلاً في البناء والنطق

وسبب((ذلك أنهم كرهوا الكسرة[١٥] في الياء)) للثقل الذي تورثه لأداء ذلك المقطع[١٦].

وقد أنكر د. فوزي الشايب هذا التوجّه في رفض هذا المقطع عند الأقدمين من علماء العربية، ورأى فيه وجهة أخرى هي وجهة (مبدأ تجاور الحركات)[١٧].

ولو دقّقنا في كلام الأقدمين لوجدناهم على حقّ في ذلك، لأنّ سبق الكسرة على الياء يولّد انسجاماً من حيث الكسرة، بحيث يهيئ الجهاز النطقي للمدّ في نطق الصائت.

وهو تصوّر أيده الدرس الصوتي الحديث من خلال (نظرية التداخل النطقي؛ بقسمها التوقع) .

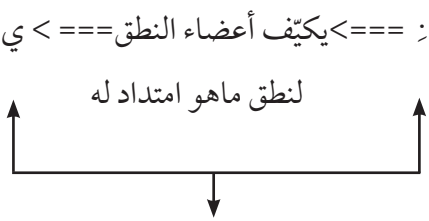

فالبدء بتوسيع الضيق الكامن في موضع نطق الكسرة[١٨]، شيئاً فشيئاً حتى يُشبع بنطق الياء، أمر يؤيده المنطق اللغوي، في حين أنّ مجيء الكسرة بعد الياء يغاير التوجه السابق، فالجهاز النطقي أخذ حيّزه من توسيع مخرج (الكسرة) بنطق الياء وأشبع، لذا لا ينسجم مع هذا الحال أن يعدل من الاتساع إلى التضييق فجأة.

يضاف إلى ذلك أن مخرجيهما متقاربان جداً، لأن الياء متولدة عن الكسرة ،والانتقال من المخرج والعودة إليه صعب في الأداء النطقي، وقد تنبّه الأقدمون إلى ذلك، إذ نصّ ابن جني على أنه ((على اللسان كلفة شديدة في الرجوع إلى المخرج بعد انتقاله عنه))[١٩].

وعلى الرغم من إمكان نطق هذا المقطع، يظلّ صعباً، لذا عبّر عنه الأقدمون بأنه مكروه -كما في نص سيبويه السابق- وحدّدوا تلك الكراهية بالاستثقال إذ ((لا يكسرون الياء، لأنّ الكسر من الياء، فاستثقلوا اجتماع ذلك))[٢٠].

أ: ٣: / ـِـْ/ :

من بديهات الدرس الصوتي -قديماً وحديثاً-، أن توالي الصوائت القصيرة المتماثلة يولد صائتاً طويلاً مديّاً؛ بالمماثلة، ويعدّ هذا التجاور صورة من صور التجانس والخفّة في النطق[٢١].

وعلى الرغم من هذا التصور نظر الأقدمون إلى هذا التجاور الصائتي في الأبنية العربية نظرتين متضادتين:

١. **الخفة**: وهو التصوّر الأشيع في أذهان الدارسين وكتاباتهم -قديماً وحديثاً- ولاسيما توليده الياء[٢٢].

٢. **الثقل**: ما وجده بعض الصرفيين من الثقل في توالي هذه الحركات في النطق، من باب أن الأمثال لو توالت أورثت السياق ثقلاً[٢٣]، لذا عدل العرب عنه إلى (المخالفة) وهي من القوانين الصوتية المعروفة في الدرس الصوتي الحديث[٢٤].

والفاصل بين الوجهتين، أنّ الخفّة تتولد من الإشباع، إن كانت هذه الصوائت متجاورة من دون فاصل صوتي، في حين يأتي الثقل في حال تجاور الصائتين بفاصل وعدم إمكان الإشباع -في أكثر مواضعه.-

وذهب ابن جني المذهب الثاني لتوجيه هذا التجاور الصائتي في معرض موازنته بين (الفتح والسكون)؛ وذلك ((أن كل واحد منهما[أي الفتح والسكون] يُهرب إليه مما هو أثقل منه، نحو قولك في جمع فُعْلة وفِعْلة فُعُلات بضم العين نحو غُرُفات وفِعِلات بكسرها نحو كِسِرات ثم يستثقل توالي الضمتين والكسرتين فيهرب عنهما تارة إلى الفتح فتقول: غُرَفات وكِسَرات وأخرى إلى السكون فتقول: غُرْفات وكِسْرات أفلا تراهم كيف سوّوا بين الفتحة والسكون في العدول عن الضمة والكسرة إليهما))[٢٥] .

ولو دقّقنا في تتابع الكسرتين في بناء واحد؛ لوجدنا أن تلاقيهما يستدعي المدّ، ولكن بتوسّط صوت صامت بينهما يمتنع الإسقاط، فعدل عن المدّ بمخالفة التماثل نحو الفتح أو الإسكان.

لذلك نجد أن إمكان المدّ مع إسقاط الفاصل بين الكسرتين يجعل الناطق ينحو نحو زيادة التماثل وإسقاط المخالف كما في أشهر لغات صياغة الأجوف الواوي على زنة المبني للمجهول مثل (قيل)[٢٦].

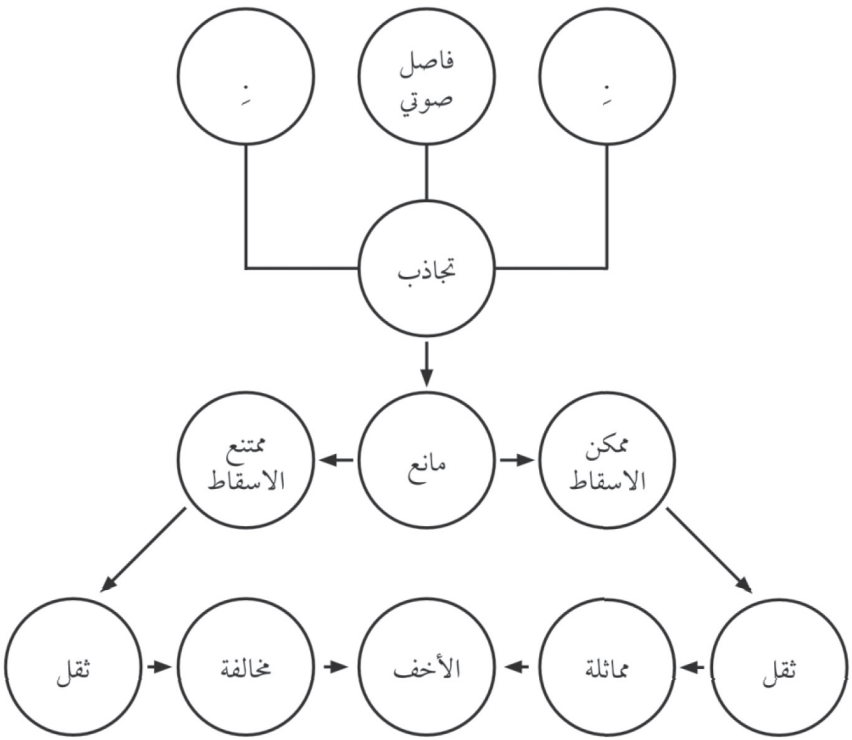

وعلى الرغم من وجود بعض الثقل في عدم المخالفة أو الإسقاط ، لا يعدّ هذا البناء متعذر النطق ، بل يظل ممكن النطق مع ثقله.

أ: ٤ : / ي ي :/

نصّ ابن يعيش على أن توالي الياءات جائز في بناء اللفظ العربي على الرغم من وجود شيء من الثقل فيه[٢٧].

وأرى أن هذا المقطع من المقاطع المباحة إن فصل بينهما صائت قصير كـ (الفتح أو الكسر) ، وقد وردت عليه أبنية في العربية مثل:

يَيْجَلُ: / ي ـَ ي / / ج ـَ / / ل ـُ/

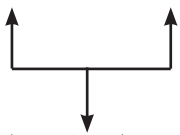

جائز لفصلهما بالفتح

يِيجَلُ: / ي ـَ ي / / ج ـَ / / ل ـُ/

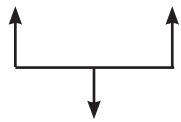

جائز لفصلهما بالكسر (٢٨)

فهذا التجاور الصوتي جائز على رأي الصرفيين وإن كان في التجاور الثاني ثقل واضح، وقفنا عنده في صفحات سبقت عند الحديث عن مقطع: / ي ـِ / .

ب. الضمة والواو

ذهب القدماء من علماء العربية، وأيدهم في ذلك دارسو الأصوات المحدثون ،إلى أن إشباع الضمّ في النطق يولّد صائتاً طويلاً مدّياً يعرف بـ(الواو)، أو كما يعبّر عنه المحدثون بالضمة الطويلة(٢٩) .

وقد وقف الصرفيون من هذا التجاور الموقف نفسه الذي وقفوه من تجاور الكسرة والياء، فعلى الرغم من التجانس الملموس بين هذه الأصوات، وقف الصرفيون من تجاورهما في سياقات صوتية واحدة موقفين مختلفين من جهتي؛ الثقل والخفّة، ونهجوا في ذلك منهجهم في تجاور الكسرة والياء.

ب: ١: / ـُ و :/

وقف الصرفيون في تحديد قيمة هذا التجاور موقفهم من التجاور بين / ـِ ي ،/ وقد وضع علماء العربية هذا المقطع في الحقل نفسه الذي وضعوا فيه المقطع المماثل ،وهو –التوافق الحركي(٣٠).

ب: ٢: / وـُ :/

جعل الصرفيون هذا التجاور تجاوراً مكروهاً في أبنية العربية كسالفه/ يـِ/ (٣١)، ولا أرى توجيهه يختلف عن توجيه المقطع المماثل من الناحية الصوتية.

ب: ٣: / ـُـُ :/

ذهب الصرفيون في الحكم على هذا التجاور في كتبهم المذهب نفسه الذي ذهبوه إليه في تقويمهم تجاور / ـِـِ/ ، من جهتي الثقل والخفة، كما أرى أن توجيهه من الناحية الصوتية يماثل ما ذهبنا إليه في توجيه المقطع المماثل[٣٢] .

ب: ٤: / و و :/

جوّز الصرفيون تتابع الواوات في أبنية العربية على كراهة، لذلك ذهبوا إلى ثقله، كما ذهبوا سلفاً في بيان ثقل توالي الياءات[٣٣].

ب: ٥: / ـُـُ و :/

ذهب أغلب الصرفيين إلى استثقال هذا التجاور بين هذه الصوائت –على الرغم من وجود الفاصل الصامت بينها.–ومن ذلك: (مُقُول)[٣٤]–على الأصل:–

/ م ـُ ق / / ـُ و / ل ـُ/

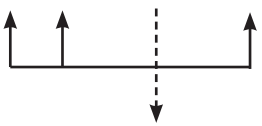

الفاصل الصامتي

وأرى أن سبب هذا الثقل ما يأتي:

إنّ توالي الضم في الأبنية العربية يولّد صائتاً طويلاً مدياً / و /، ما وجدوا إلى ذلك سبيلاً – سواء أتجاورا بفاصل أم من دون فاصل– .

ولما لم يجد الجهاز النطقي سبيلاً إلى مدّ الضم الأول؛ لوجود الفاصل الصّامتي ،مع عدم إمكان إسقاطه من البناء –لعدم أمن اللبس–، عُدل بالضم الأول نحو الفتح. أمّا الضم الثاني فهو سابق على الواو، ومقطع / ـُ و / من المقاطع المستحبة في العربية –كما ذكرنا سالفاً–.

٣. مستوى التخالف:

ناقش الصرفيون مسألة التجاور بين الصوائت المختلفة، وأثر ذلك في النطق وبناء الألفاظ في العربية.

وقد عقد أغلبهم موازنات بين المقاطع المتقاربة في البناء، المختلفة في المادة ،لبيان الأخفّ منها والأثقل.

ووجدت أن الفصل بينهما بقسمين يقدّم صورة واضحة للتحليل أفضل من جمع كلّ الحديث في سياق واحد؛ فجعلت القسم الأول خالياً من الفتح وأدخلته في القسم الثاني:

أ: ـُ و / ـِ ي:

جعل أغلب الصرفيين أكثر مقاطع هذا التجاور موضع موازنة بين الثقل والخفّة، وكانت الموازنة مندرجة في تحليلهم من الصوائت القصيرة حتى الطويلة المدّية.

وسنوضح فيما يأتي تلك النصوص، ولاسيما ذات الموازنةمنها:

أ: ١: و و / / ي ي:/

عقد الصرفيون موازنة بين مستويات نطق / ـُ/ ، / ـِ/ المختلفة، فحكموا على المولدّات من هذين الصائتين أحكاماً متماثلة.

فالضمة أثقل من الكسرة[٣٥]، في عرفهم، لذا جعلوا الواو المتولّدة عن الضمة بالإشباع

أثقل من الياء المتولّدة عن الكسرة بالإشباع[٣٦]. وتبعاً لذلك كان توالي الواوات أثقل من توالي الياءات في أبنية العربية[٣٧].

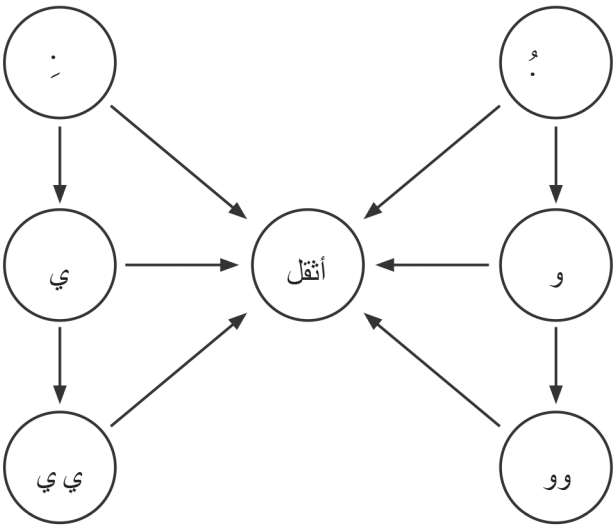

وقد تحدثنا في المستوى السابق من هذه الدراسة عن مقطعي / و و / و / ي ي / ، لكن بعض الصرفيين أخذوا بإتمام الموازنة بين ثقل الضمة وما يتولّد عنها، وثقل الكسرة وما يتولّد عنها، فكان هذان المقطعان من جملة تلك الموازنة.

أ: ٢: / ـِوْ / / ـُيْ / :

تحدّث الصرفيون عن مقطعين من مقاطع العربية تقدّم فيهما صائت قصير مغاير لصوت العلة المجاور له، واشترطوا في اللاحق أن يكون ساكناً.

وقد عدّ ابن جني هذين المقطعين من المقاطع الثقيلة لأنك: ((إذا بدأت بالضمة ثم جئت بعدها بالياء فقد جئت بأمر غيره المتوقع لأنك لما جئت بالضمة توقعت الواو فإذا عدلت إلى الياء فقد ناقضت بآخر لفظك أوّله))[٣٨] وقاس ثقل / ـُ ي / على هذه الوجهة أيضاً[٣٩].

وتعليل ابن جني هذا يعدّ سبقاً علمياً جليلاً، لأن (التوقع) أحد ركني نظرية (التداخل النطقي) التي تحسب من مكتشفات الدرس الصوتي الحديث، في حين نجد أن ابن جني يشير إليها صراحة وهو مذهب يؤيده المنطق اللغوي والنظرية الصوتية الحديثة.

لذلك نجد أن الجهاز النطقي عدل عن الأصل المخالف لـ(التوقع) النطقي ،إلى الفرع المماثل له:

مُوْزان=== >ميزان

ميْقن=== >موقن

* أي أنّ:

/ م ـِ و/ / ز ـً ن/

/ م ـٍ / / ز ـً ن

/ م ـُ ي/ / ق ـِ ن/

/ م ـُـ / / ق ـِ ن/

تجاور مماثل لمتوقع

أ: ٣: / و ي :/

إن تجاور الواو والياء في سياق لفظي واحد مدعاة للثقل – عند الأقدمين من علماء الصرف العربي–، لكن إسكان الصوت السابق على الواو يأتي بنوع من الخفة ،سوّغت وروده في أبنية العربية[٤٠].

أ: ٤: / ي و ـِ :/

كره الصرفيون تجاور الواو والياء، لكنهم عدلوا عن نظرتهم هذه، إن أسكن ما قبل الواو – إذا سبقت الياء في البناء–.أمّا ما نحن بصدد الحديث عنه من تجاور، فقد كرهه الصرفيون أيضاً، على الرغم من مغايرته له من جهتين:

١. سبق الياء الواو.

٢. تحرّك الواو اللاحقة بالكسر.

وقد نظر الصرفيون إلى هذا التجاور أربع نظرات من الاستثقال مفادها:

١. الكراهة: ذهب سيبويه إلى أن وقوع الواو بين ياء وكسرة مكروه في تأليف أبنية العربية كما في: يوزِن==== >يزن[٤١]

٢. الثقل: حدّد بعض الصرفيين تلك الكراهة بالثقل من دون تحديد مستواها ((وذلك أن الواو نفسها مستثقلة وقد اكتنفها ثقيلان الياء والكسرة والفعل أثقل من الاسم، وما

يعرض فيه أثقل مما يعرض في الاسم، فلما اجتمع هذا الثقل، آثروا تخفيفه بحذف شيء منه))[٤٢].

٣. التنافر: جعل ابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) الثقل في هذا المقطع متنافراً وذلك

((أنّ الكسرة والياء منافرتان للواو، فإذا وقعت الواو بينهما كانت واقعة بين شيئين ينافرانها))[٤٣].

٤. التضاد: زاد الصّبان (ت ١٢٠٦هـ) مستوى التنافر في تجاور تلك الأصوات في بناء واحد، فأوصله إلى درجة التضاد، لأنّ الكسرة والياء ((ضدان للواو، والواقع بين ضديه مستثقل))[٤٤].

وفي حقيقة الأمر أن هذا المقطع مكروه فعلاً -على اختلاف مسميات القدامى السابقة-؛ لأنّ مخرج الواو يباين مخرج الياء وأصلها القصير -الكسرة-.

فالواو والضمة ذواتا مخرج خلفي، في حين تتصف الياء والكسرة بالمخرج الأمامي، والانتقال من صوت ذي مخرج أمامي إلى صوت ذي مخرج خلفي فصوت ذي مخرج أمامي يولد إجهاداً للجهاز النطقي، فسبب ذلك الإجهاد ثقلاً في النطق ،فعدل عنه نحو تعديل البنية بالواو المباينة للمتحيز بينهما:

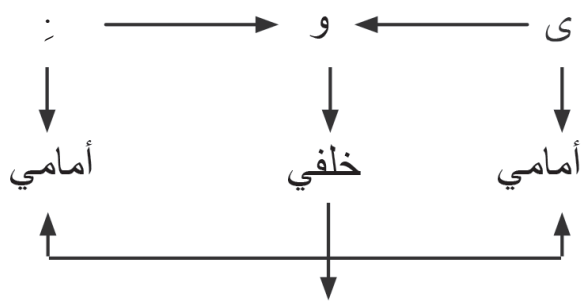

أ: ٥: / ي و ـُـ:/

اختلف الصرفيون في توجيه هذا التجاور بين الخفّة والثقل، مع الاختلاف في موازنته مع التجاور السابق.

فقد عدّه ابن عصفور تجاوراً خفيفاً، إن وازناه بالتجاور السابق، ((وإنما لم يكن ثقل الواو بين الياء والضمة كثقلها بين الياء والكسرة، لأنّ الكسرة والياء منافرتان للواو... وإذا وقعت [الواو] بين ياء وضمة كانت واقعة بين مجانس ومنافر، فلذلك كان وقوعها بين ياء وكسرة))[٤٥].

في حين ردّ الرضي – ت ٦٨٦ هـ – هذا التوجّه؛ ((لكون الكلمة بالضمة بعد الواو أثقل منها بالكسرة بعدها))[٤٦].

ولو دققنا في مخارج هذه الأصوات المتجاورة في النصين لوجدنا: أن كلام الرضيّ أدقّ، لأنّ التجاور الأول: / ي و ـِ/ يأتي بانتقال غير متجانس بين الأصوات المتجاورة من جهة المخرج، في حين نجد أن التجاور الثاني: / ي و ـُ ،/ يكون بانتقال فيه نوع من التجانس لاسيما: / و ـُ/ ، وقد وضحنا في صفحات سابقة أن الانتقال من الصائت المدّي الطويل إلى الصائت القصير المتولّد عنه يسبب عرقلة نطقية؛ بسبب الانتقال من سعة لضيق، يضاف إلى ذلك أن الجهاز النطقي يصعب عليه الانتقال من حال اتساع نحو حال ضيق في موضع نطقي واحد، وهو تصور عبّر عنه الخليل بـ(مشي المقيد)[٤٧].

فالانتقال الثاني أكثر صعوبة وإجهاداً للجهاز النطقي من الانتقال الأول:

- لاختلاف مواضع الانتقال، وتباعد المخارج في الأول.
- لتماثل موضعي الانتقال في الجزء الأخير من التجاور، وتقابل المخرج في التجاور الثاني.

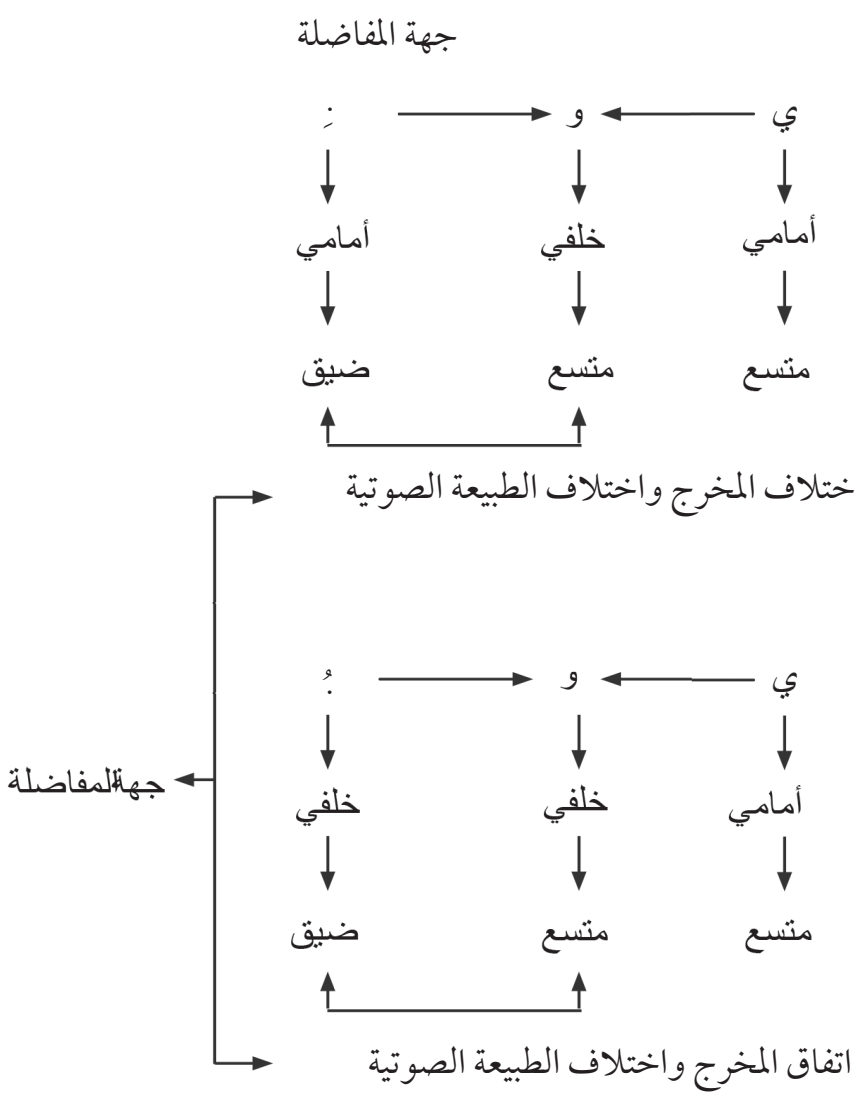

أ: ٦: / يـُ:/

ذهب علماء العربية إلى أن تحريك الياء بالضمّ يعدّ تجاوزاً مستثقلاً، عدل الناطق العربي عنه نحو تجاور آخر؛ إذ ((استثقلت الضمة على الياء فحذفت تخفيفاً))[٤٨].

ونجد أن الأنباري – ت ٥٧٧ هـ – على حقّ في تصوّره هذا، إن دقّقنا في طبيعة هذين الصوتين، وذلك من جهتين:

١. أن موضع إصدار الياء مضادّ لموضع إصدار الضمة، وهذا التضاد يورث صعوبة في آلية النطق.

٢. أن الياء المدّيّة متسعة، والضمة صائت قصير ضيق، والانتقال من وضع إلى وضع مضاد له يولّد صعوبة في النطق أيضاً.

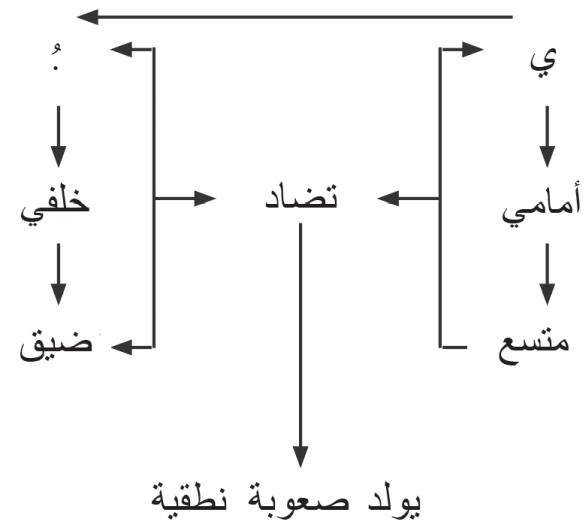

ب:١:/ ـُـ و / / ـَـ و:/

على الرغم من إجماع علماء العربية على أن الفتحة أخفّ الحركات، نظر الصرفيون إلى الضمة في هذين المقطعين على أنها أخف من الفتحة، والعلّة في ذلك؛ أن الواو من جنس الضمة وليست من جنس الفتحة، ومن عادة الجهاز النطقي أن يبحث عن التوافق بين الأصوات؛ ((إذ ينشأ بين جميع الأعضاء التي تتعاون على التصويت نوع من الاتفاق الذي

بمقتضاه يميل كلّ واحد منها بالوضع الذي يتخذه، إلى أنّ ينسجم مع أوضاع الأعضاء الأخرى))[٤٩].

وقد انطلق (نقره كار) من منطوق هذه القاعدة الصوتية الحديثة في تعليل ذلك العدول في خفّة الفتحة وثقل الضمة – مع اختلاف العبارة – بـ ((أنّ الضمة قبل الواو أخفّ من الفتحة قبلها لأنها بعضها))[٥٠].

وعلى الرغم من ذلك الاختلاف في الائتلاف النطقي بين المقطعين، لم يتولّد من المقطع / ـَ و / تنافر يبعده عن التداول العربي، بل كان مقطعاً مباحاً للعربي العدول عنه، كما يجوز له الإبقاء عليه.

ب: ٢: / وـَ / / يـَ:/

أكّد الرضي أنّ الواو والياء المفتوحتين خفيفتان بشرط: أن يقعا في صدارة البناء[٥١].

ولو دقّقنا في سياق هذين التجاورين لوجدنا: أن فيه ما يسوغ خفتهما – بغضّ النظر عن الصدارة المشروطة– لعلتين:

١. أن موضع إصدار الفتحة يتوسط موضعي إصدار الضمة والكسرة:

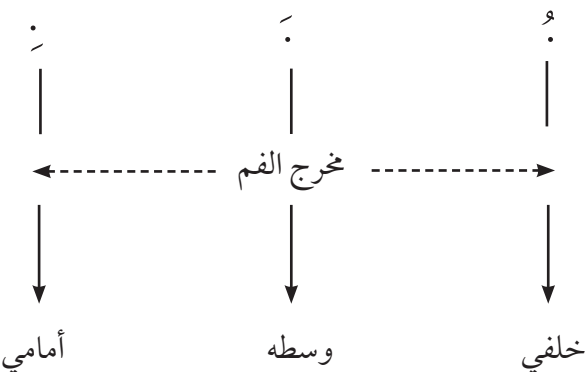

وهذا الحيز بين الفتحة ومخرجي الضمة والكسرة، لا يورث التنافر في النطق.

٢. أنّ الواو والياء صوتان متسعان؛ بسبب المدّ الذي تولّد من تماثل: الضمتين الضيقتين والكسرتين الضيقتين، وهذا الاتساع يجانس الاتساع في الفتح[٥٢].

فالانتقال من متسع إلى متسع لا يورث عرقلة نطقية، بل بالعكس فيه الشيء الكثير من الانسيابية في النطق.

ب: ٣: / يِـ / / يَـ:/

عرضنا فيما سبق إلى المقطع الأول / يِـ /، ووضحنا سبب صعوبته من الوجهة النطقية، لكننا وجدنا بعض النصوص توازنه مع مقطع آخر مفاده:

/ يَـ./

وقد ذهب ابن عصفور إلى أنّ المقطع الأول أخفّ من المقطع الثاني[٥٣]، في حين كره أغلب علماء العربية المقطع الأول / يِـ /، كسيبويه – ت ١٨٠ هـ –، والأخفش الأوسط – ت ٢١٥هـ –، والميداني – ت ٥١٨هـ –، والرضيّ[٥٤].

وفي حقيقة الأمر إنّ التحليل الصوتي يخالف توجّه ابن عصفور، ويؤكد أنّ المقطع الثاني أخفّ من المقطع الأول من جهتين:

أن الانتقال من واسع إلى ضيق، مع تقارب موضع النطق، يعدّ انتقالاً مجهداً للجهاز النطقي، وهي مسألة وضحناها سالفاً.

أن الانتقال من واسع إلى واسع، مع اختلاف موضع النطق، يعدّ أيسر على الجهاز النطقي من الوضع الأول.

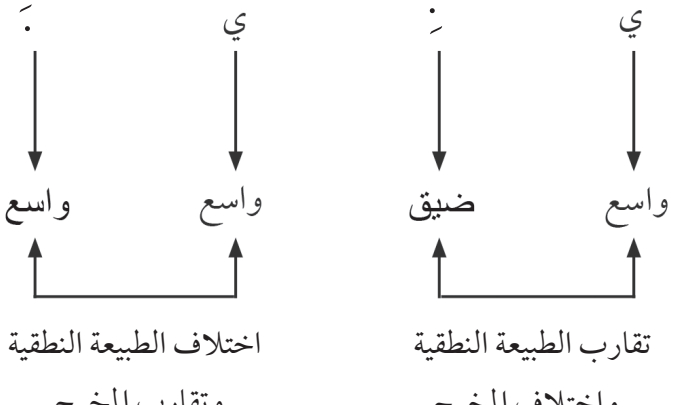

ب: ٤: / ـُا/ / ـِا:/

على الرغم من نظرة الصرفيين إلى الألف نظرة مهملة لعلتين:

١. أن الصرفيين يرونه غير أصلي.

٢. أن الألف لا يحرّك، وحركة الصائت الطويل هي أساس هذا المبدأ الصرفي ،فـ((الألف لا تغير على كل حال، لأنها لو حرّكت صارت غير الألف ،والواو والياء تحركان ولا تغيران))[٥٥].

وجدت بعض النصوص التي تشير إلى حضوره في بعض الأبنية وتغيّره بسبب مجاورة صوائت غير مجانسة؛ إذ ((هناك حالان لا يمكن أن تنطقا، وهما وقوع الضمة أو الكسرة قبل الألف، أي[ـُا] و [ـِا] فلو أردت تصغير ((شاعر)) اضطررت إلى ضم الشين للتصغير، وصار النطق كما يلي: شُايْعرُ وهذا متعذر مستحيل، ولا بدّ حينئذ من قلب الألف واواً تجانس الضمة، فتقول: شُويْعر... ولو أردت أن تجمع (مفتاح) لاضطررت أن تجعل الجمع على (مفاعيل) أي لابد من كسر التاء قبل الألف، فتكون صورة النطق:] مَفَاْتاِح[وهذا متعذر أيضاً، ولا بد من قلب الألف ياء تجانس الكسرة / مفاتيح))[٥٦].

ويتضح من خلال الكلام السابق أن هذين التجاورين متعذران في صياغة الأبنية العربية للتنافر النطقي الحاضر فيهما.

عصارة الدراسة

بعد أن استفضنا الحديث عن مجمل ما يتعلق بموضوع هذه الدراسة ، تجمّعت في الذهن والمتن جملة نتائج، يمكننا تلخيصها في نقاط؛ ليكون معيناً للمطلع على لمّ معطيات هذه الدراسة في آخر المطاف:

١. تأكّد لدينا بعد هذه الدراسة أنّ (التجاور الحركي) مبدأ مفصلي من مبادئ التحليل اللساني عند علماء الصرف، لاسيما في تراثنا اللساني الجليل.

٢. أكّدت هذهالدراسة المقولة المتداولة في الدرس اللساني الحديث: من أن المتن الصرفي يستند في معظم مقولاته التنظيرية وقوانينه التحليلية إلى معطيات الدرس الصوتي.

٣. أنّ القواعد الصوتية محكومة بعامل مهم، مفاده: السياق الصوتي؛ ذلك أنه يؤثر في أغلب معطيات القواعد والقوانين القارّة أو شبه القارّة، وما هذه الدراسة إلاّ مشروع تدليل عليه؛ إذ أثبتت مقولات القدامى، ورصدنا لها: أن قيم الصوائت في اللسان العربي متغيرة؛ بحكم مجاورتها لأصوات أخرى داخل السياق الصوتي.

٤. خرجت الدراسة بأن مقاطع العربية تتنوّع من حيث قيمها، و تداولها في اللسان – بحكم قانون الخفّة والثقل في الأداء –، ولا تتحدّد بوجهي: القبول والرفض – كما يحاول معظم الدارسين، ووجدنا أن المقاطع العربية تأتي على أربعة مستويات، هي:

أ. المقاطع المباحة.

ب. المقاطع المستحبة.

ج. المقاطع المكروهة.

د. المقاطع المرفوضة.

وفي الدراسة جملة نتائج فرعية لا يغفلها ذهن المطلع، عرضنا عن ذكرها؛ لأننا قصدنا إجمال النتائج العامة المهمة في الدراسة.

الهوامش

١) ينظر: الكتاب: ٤/ ٣٧ و١٦٧، و شرح شواهد الشافية: ٤/ ١٨.
٢) عرض د. فوزي الشايب إلى بعض هذه النصوص ولكنه لم يشر إلى كونها مبدأ صرفياً، وعالج بعضها، د. يحيى عبابنة من جهة مقطعية من دون أن يشير أيضاً إلى كونها مبدأ صرفياً يقوم عليه الدرس الصرفي العربي في أغلب تحليلاته، يضاف إلى ذلك أن الأخير تناول تجاور الصوائت القصيرة ولم يتعرض لتجاورها مع الصوائت الطويلة وأنصافها: ينظر: تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٢٨ و ٣٠ ودراسات في فقه اللغة وفونولوجيا العربية: ٩٩ وما بعدها.
٣)اللغة: فندريس: ٩٠.
٤) التصريف العربي من خلال علم الأصوات: د. الطيب البكوش:٥٨.
٥) ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٥٨ و٤/ ٣٣٦ و٤٢٠ والمقتضب: ١/ ٩٢ وسرّ صناعة الإعراب: ١/ ٢١.
٦)ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٨ والتصريف العربي من خلال علم الأصوات: ٨٧.
٧) ينظر: الخصائص: ١/ ٥٩ و الأشباه والنظائر: ٢/ ٤٥ وذهب الأستاذ: إبراهيم مصطفى في حكمه على أنّ الفتحة أخفّ من السكون ينظر: إحياء النحو: ٨٤.
٨)تهذيب اللغة: الأزهري: ١٠/ ٥٩.
٩) شرح المفصل: ١٠/ ٥٩.
١٠) سرّ صناعة الإعراب: ١/ ٣٥ وينظر: الخصائص: ١/ ١٤٨.
١١) الخصائص: ٢/ ٢٩١.
١٢) ينظر: اللغة: ٥١، و في الأصوات اللغوية: دراسة في أصوات المدّ العربية: ٢٢٨.
١٣) ينظر: الكتاب: ٢/ ٤٠٦ والمنصف: ١/ ٣٢٨.
١٤) ينظر: الكتاب: ٢/ ٤٠٦ والمنصف: ١/ ٢٢٤ وفي الأصوات اللغوية: ٢٢٨، و دراسات في علم اللغة: د. كمال محمد بشر: ٧١ و٧٢.
١٥) الكتاب: ٤/ ١١٠.
١٦) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٢، و نزهة الطرف في علم الصرف: الميداني: ٥٥.
١٧) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي: ٣٠.
١٨) لأن الكسرة توصف مخرجياً بالضيق في الدرس الصوتي الحديث، ينظر: في الأصوات اللغوية: ٢٢٨.
١٩) سر صناعة الإعراب: ١/ ٦٥.
٢٠) معاني القرآن: الأخفش: ٢/ ٣٧٩.
٢١)ينظر: الكتاب: ٢/ ٤٠٦، وفي الأصول اللغوية: ٢٢٨.
٢٢) ينظر: م.ن.
٢٣) نظر: الكتاب: ٤/ ٤١٧، وشرح المفصل: ٧/ ١٥٢.
٢٤) ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ٣٢٩.
٢٥) الخصائص: ١/ ٥٩.

٢٦) ينظر: شرح الشافية: ٣/ ٩٥.
٢٧) ينظر: شرح المفصل: ١٠/ ٨٠.
٢٨) ينظر: الممتع في الصرف: ٢/ ٤٣٣.
٢٩) ينظر: الكتاب: ٢/ ٤٠٦، وفي الأصوات اللغوية: ٢٢٨.
٣٠)عرضنا لهذا الموضوع في دراسة منجزة.
٣١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٢.
٣٢) ينظر: الخصائص: ١/ ٥٩.
٣٣) ينظر: الكتاب: ٤/ ٣٤٩.
٣٤) ينظر: الكتاب: ٤/ ٣٤٨، وشرح الشافية: الرضي: ٣/ ٤٢٧.
٣٥) ينظر: شرح الشافية: الرضي: ١/ ٤٤.
٣٦) ينظر: شرح المفصل: ابن يعيش: ١٠/ ٨٠.
٣٧) ينظر: م.ن.
٣٨) سر صناعة الإعراب: ١/ ٢٢.
٣٩) ينظر: م. ن.
٤٠) ينظر: الكتاب: ٤/ ٥٢.
٤١) ينظر: م. ن.
٤٢) شرح المفصل: ابن يعيش: ١٠/ ٥٩ وينظر: مجالس ثعالب: ٢/ ٣٦٠.
٤٣) الممتع في التصريف: ٢/ ٤٢٩.
٤٤) حاشية الصّبان: ٤/ ٢٥٦.
٤٥) الممتع: ٢/ ٤٢٩.
٤٦) شرح الشافية: الرضي: ١/ ١٣٣.
٤٧) إعجاز القرآن: ٢٧٣.
٤٨) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ٥٨.
٤٩) اللغة: ٦٣.
٥٠) شرح الشافية: نقرة كار: ١٦٥.
٥١) ينظر: شرح الشافية: الرضي: ٢/ ٧٢.
٥٢) ينظر هذا الوصف: في الأصوات اللغوية: ٢١٧- ٢١٨.
٥٣) ينظر: الممتع: ٢/ ٤٣٣.
٥٤) ينظر: الكتاب: ٤/ ٥٤ و١١٠، و معاني القرآن: ٢/ ٣٧٩، و نزهة الطرف: ٥٥، و شرح الشافية: ١/ ١٣٢.
٥٥) الكتاب: ٢/ ٢٥٢.
٥٦) المغني الجديد في علم الصرف: د. محمد خير الحلواني: ١١٢- ١١١.

المصادر والمراجع

١) الأشباه والنظائر في النحو:السيوطي: مطبعة دائرة المعارف العثمانية/ حيدرآباد / ١٣٥٩هـ.

٢) إحياء النحو: إبراهيم مصطفى: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر / القاهرة / ١٩٣٧م.

٣) إعجاز القرآن: الباقلاني: تحقيق: سيد أحمد صقر: دار المعارف / القاهرة / ١٩٦٣م.

٤) البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري: تحقيق: طه عبد الحميد طه: الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة/ ١٩٨٠م.

٥) تأملات في بعض ظواهر الحذف الصرفي:
د.فوزي الشايب: حوليات كلية الآداب/ جامعة الكويت/ الحولية العاشرة / الرسالة الثانية والستون / ١٤٠٩-١٤١٠هـ/ ١٦٨٨-١٩٨٩م.

٦)التصريف العربي من خلال علم الأصوات: د.الطيب البكوش/ تونس / ١٩٨٧م.

٧) تهذيب اللغة: أبو منصور الأزهري:تحقيق: عبد السلام هارون ومحمد علي النجار/ المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر/ الدار المصرية للتأليف والترجمة / ١٣٨٤هـ -١٩٦٤م.

٨) حاشية الصبان على شرح الأشموني: طبع عيسى البابي الحلبي/ .

٩) الخصائص: ابن جني/ تحقيق: محمد علي النجار/ دار الكتب المصرية .

١٠) دراسات في علم اللغة: د.كمال محمد بشر: دار المعارف/ مصر/ ١٩٧١م.

١١) دراسات في فقه اللغة وفونولوجيا العربية: د.يحيى عبابنة: دار الشروق / عمان / ٢٠٠٠م.

١٢) دراسة الصوت اللغوي:د.أحمد مختار عمر: عالم الكتب/ القاهرة / ١٣٩٦هـ-١٩٧٦م.

١٣) سر صناعة الإعراب: ابن جني / تحقيق: د. حسن هنداوي/ دار القلم / دمشق / ١٤٠٥هـ١٩٨٥م

١٤)شرح الشافية: الجاربردي: المطبعة العامرة الشرفية/ ١٣١٠هـ.

١٥) شرح الشافية: رضي الدين الاستربادي: تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد: دار الكتب العلمية / بيروت / ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

١٦)شرح الشافية: نقرة كار: مطبعة دار إحياء الكتب العربية/ عيسى الحلبي وشركاه./

١٧) شرح شواهد الشافية: البغدادي: تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين: مطبعة حجازي/ القاهرة/ ١٣٥٦هـ -١٣٥٨هـ.

١٨) شرح المفصل: ابن يعيش: دارالطباعةالنيرية / القاهرة/ ١٩٤٩م.

١٩) في الأصوات اللغوية: دراسة في أصوات المد العربية: د.غالب المطلبي: منشورات وزارة الثقافة والإعلام/ سلسلة دراسات(٣٦٤(العراق / ١٩٨٤م.

٢٠) الكتاب: سيبويه/ تحقيق: عبد السلام محمد هارون/ عالم الكتب/ بيروت / ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٢١)مجالس ثعلب: تحقيق: عبد السلام هارون / دار المعارف/ مصر / ١٩٦٠م.

٢٢) معاني القرآن: الأخفش: تحقيق: فائز فارس: الكويت / ١٩٨١م.

٢٣) معاني القرآن: الفراء تحقيق:د. عبد الفتاح شلبي/ الهيئة المصرية العامة للكتاب عامة للكتاب/ سلسلة تراثنا / ١٩٧٢م.

٢٤) المغني الجديد في علم الصرف: د.محمد خير الحلواني: دار الشرق العربي / بيروت- حلب ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢٥) الممتع في التصريف: ابن عصفور: تحقيق: فخر الدين قباوة: دار الآفاق الجديدة/ بيروت / ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

٢٦) المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي: د.عبد الصبور شاهين: مؤسسة الرسالة / بيروت.

٢٧) نزهة الطرف في علم الصرف: الميداني: دار الآفاق الجديدة/ ١٩٨١م.

السلوك الصوتي للهجات العربية والبنية الصرفية

أ.د.حسن عبد الغني الاسدي

جامعة كربلاء

كلية العلوم الاسلامية

قسم اللغة العربية

المقدمة

أدى تباين السلوك اللهجي تجاه الحركات إلى تفضيل بعضها داخل بنية المفردة أوْ مع ما يتصل بها كما في الظواهر الصوتية التي حدثت بسبب التجاور في بعض مظاهر الإبدال والإدغام. ولقد أدى هذا التباين إلى تأثير خطير في الدرس الصرفيّ العربيّ الذي تتداخل فيه الاعتبارات اللهجيّة مع اعتبارات اللغة الفصحى؛ وقد شهد الدرس تفريعات عدة في مختلف موضوعاته بسبب من هذا التداخل اللهجي ،ولا ريب في أنّ كثرة أوزان الصنف الواحد تعود إلى ذلك، وقد رصد علماء العربية كثيراً من الخصوصيات اللهجية وكان لرضيّ الدين الأستراباذي وقفاته الاستطرادية في أثناء شرحه لشافية ابن الحاجب ومنها ما يصلح أن يكون فقرة خاصة؛ ومنها ما يمكن تسميته بتفريعات لهجة تميم، على صيغ العربيّة العامّة.

تفريعات لهجة تميم:

تبدو تميم – على ما قدّم الرضي في شرحه – في الأوزان الصرفية أكثر تطرفاً من قبائل العرب في نظامها الصرفي، ولكن الحقيقة أنّ هذه القبيلة ربما تكون محافظة على الأصول التاريخية للبنية اللغويّة، من قبيل ظاهرة التخفيف التي تتمّ بإسقاط حركة عين الكلمة وعلى الأغلب تكون هذه الحركة كسرةً أوْ ضمةً؛ وورد سقوط الفتحة قليلاً، ويبدو أنّ سقوط هذه الحركة يعتمد على مبدأ التحقيق النطقي، ويرى رابين[١] أنّ سقوط هاتين الحركتين يعود لأسباب نبْريّة نتيجة ضعف النبر عليهما، وذلك ممّا تميّزت به تميم من الحجاز، وقد توصل د.إبراهيم أنيس[٢] في بحث له عن صيغة الاسم الثلاثي المجرد، وباعتماد نظرة تاريخية مقارنة إلى: أنّ الأصل هو السكون ،وأنّ المتحركة هي صيغ حديثة، وهي نتيجة مخالفة[٣] لتصورات علماء اللغة العربيّة.

وقال الرضيّ (والكلام خاص بوزن الثلاثي): «وجميع هذه التفريعات في كلام بني

تميم، وأما أهل الحجاز فلا يغيرون البناء ولا يفرِّعون»[٤]. ويمتلك الرضيّ في هذا الجانب تصوّراً واضحاً عما عُرف في الدرس الحديث بالتحول الداخلي للصيغ الذي يبرز عند المستشرق الشهير هنري فليش(في كتابه العربية الفصحى) عبر إمكانية ردِّ بعض الأوزان إلى بعض، وبإمكانية وجود أصل يتولد عنه؛ فقد قال الرضي: «يعني بردِّ بعضه إلى بعض أنّه قد يقال في بعض الكلم التي لها وزنان أوْ أكثر من الأوزان المذكورة قبلُ: إنَّ أصلَ بعض أوْزانها البعض الآخر، كما يقال في فَخْذ-بسكون الخاء- إنه فرع فَخِذ بكسرها»[٥]. وآتى على فكرته في التفريع بشيء من التلخيص والبساطة، إذ إنها لم تخلص من تداخل شديد لكثرة استطراداته بذكر أوْزان أخرى للأفعال والأسماء[٦]. يذكر الرضيّ أنَّ فَعِلاً (الحَلْقيّ العين)[٧] فِعْلاً كان كشَهِد أو اسماً كفَخِذ يرد فيه ثلاثة تفريعات اطراداً لا ينكسر، واثنان من هذه التفريعات يشترك فيهما ما ليس عينه حلقياً، وهي:

١. فِعِل (إتباع فائه لعينه)ويختص به الحَلْقيّ، وقد يجيء منه من فِعَل بكسر فتح ما بعد الحَلْقيّ، إتباعاً لكسر الحَلْقيّ، كما قيل في خِبَق على وزن هِجَف للطويل: خِبِق؛ وأما أهلُ الحجاز، فنظروا إلى أنّه حقُّ حروف الحلق إمّا فتحها، أوْ فتح ما قبلها.

٢. فَعْل(بفتح الفاء وسكون العين): نحو شَهْد في الفعل، وفَخْذ في الاسم وهو أول اللغتين اللتين يشترك فيهما الحَلْقيّ وغيره، وفي غير الحَلْقيّ جاء عَلْم في الفعل، وكَبْد في الاسم. قال الرضيّ: «وإنّما سكَّنوا العينَ كراهةَ الانتقالِ من الأخفِّ أي الفتح إلى الأثقل منه أي الكسر في البناء المبني على الخِفَّة، أي بناء الثلاثي المجرَّد، فسكَّنوه لأنَّ السكونَ أخفُّ من الفتح ،ولمثل هذا قالوا في كَرُم الرجلُ: كَرْم، وفى عَضُد: عَضْد، بالإسكان، وقولهم ليس مثل عَلْم في عَلِم»[٨].

٣. فِعْل(بكسر الفاء وسكون العين) ثاني اللغتين اللتين يشترك الحَلْقيّ بهما مع غيره، نحو شِهْد وفِخْذ في الحَلْقيّ وكِبْد وكِتْف في غيره، ولم يسمع في غير الحَلْقيّ في الفعل،

وحكى قُطْرُب في المبني للمفعول نحو: ضِرْب زيدٌ، كما قيل: قِيْل وبِيع وردَّ، وهو شاذ، ونبَّه الرضيُّ على أنَّ الحَلْقيَّ منه يمكن أنْ يكون فرع فِعِل المكسور الفاء والعين كما تقول في إبِلِ: إبِل، أوْ يجوز حدوث قلب مكاني بين الحركة والحرف: أي نقل حركة العين إلى الفاء كراهة الانتقال من الأخفِّ إلى الأثقل(أي: فَعِل فِعْل). وكره حذف أقوى الحركتين، أي الكسرة، والذي من غير الحَلْقيّ لا يكون إلاّ على الوجه الثاني، لأنّه لا يجوز فيه فِعِل بالإتباع. والرضيُّ يتجاوز بهذا التخفيف غيرَ الثلاثي، وفي ما يتجاوز به إلى مستوى السلسلة الصوتية. ويذكر الرضيّ في (فُعُل وفُعْل) أنّه لقائل أنْ يقول: بل الساكنُ العينِ في مثله فرعٌ لمضمومها ،كما هو كذلك في عُنْق اتفاقاً.

ما يشير بوضوح إلى أنّ الرضيّ يعتمد مبدأ الميل إلى الخفة في هذا المسلك اللهجي وللقول بفرعية المخفَّف، وأصالة التحريك. خاصة أنّ الرضيّ يردّ به على من ذهب إلى الاعتماد في فرعيتها على قلة الاستعمال، فعُسْر ويُسْر بالسكون أشهرُ منهما بالضمّ.

فيكون الضمُّ فرعَ السكون.

قال الرضيّ: «فالجوابُ أنّ ثقِل الضمتين أكثرُ من الثقل الحاصل في سائر الأصول المذكورة، فلا يمتنع أنْ يحمل تضاعف الثقل في بعض الكلمات على قلّة استعمالها مع كونها أصلاً»[٩]، ويعزز ذلك بقوله: «وإذا كان الاستثقالُ في الأصل يؤدي إلى ترك استعماله أصلاً كما في نحو يقول ويبيع وغير ذلك ممّا لا يُحْصَ فما المنكر من أدائه إلى قلة استعماله»[١٠]. ويختم الرضيّ وقفته هذه بأنّ (فَعْل) إذا كان حَلْقياً ساكناً جاز تحريكُهُ بالفتح نحو الشَّعْر والشَّعَر والبَحْر والبحَّر، ومثلهما لغتان عند البصريين في بعض الكلمات، وليست إحداهما فرعاً عن الأخرى؛ أما الكوفيون فجعلوا المفتوحَ العينِ فرعاً لساكنها، ورأوا هذا قياساً في كلِّ فَعْل شأنه ما ذكرنا لمناسبة حرف الحَلْق للفتح، وتبرز هذه المناسبة عند الرضيّ فيما كان من التقارب المخرجي بين الفتحة، وحرف الحَلْق لكون الفتحةِ بعضَ الألف (الحَلْقيّ)

«فيكون قبلها جزءٌ من حرف من حَيِّزها»[١١]. وهذا مبنيٌّ على أنَّ مخرجَ الألف من الحَلْق ،فتكون الفتحةُ التي هي بعضُ الألف كما ينصُّ ابنُ جنيّ وغيرُه من علماء العربية مناسبةً مع حروف الحلق لاشتراكها معها في حيِّز النطق.

وفيما توالت فيه فتحتان رأى الرضيّ أنّ الحذف لا يتم لخفة الفتحة، وما جاء فيه ذلك فشاذّ ضرورة نحو قوله:

ومَا كُلُّ مُبْتَاعٍ وَلَوْ سَلْفَ صَفْقُهُ بِرَاجٍ عِ مَا قَدْ فَاتَهُ بِ ـرَدَادِ[١٢]

بل حمله على كثرة الاستعمال وقاسه على ما يحدث للام الأمر في المضارع عندما يسبق بالفاء أو الواو فقال: «فشاذ ضرورة قد شبه بفعل المفتوح الفاء المكسور العين نحو قولهم وليضرب و فلتضرب – أعنى واو العطف وفاءه مع لام الأمر وحرف المضارعة – وذلك لكثرة الاستعمال، فالواو والفاء كفاء الكلمة لكونهما على حرف فهما كالجزء مما بعدهما، ولام الأمر كعين الكلمة، وحرف المضارعة كلامِها، فسكَّن لامَ الأمر، وقُرئ به في الكتاب العزيز، وشبه به نحو «ثم ليفعل»، وهو أقل»[١٣].

تخفيف الهمزة:

أبرز المظاهر اللهجية التخلص من نطق الهمزة عند الحجازيين، ولاسيما قريش، وقد لخّص الرضيّ سبب هذا السلوك بقوله: «اعلمْ أنّ الهمزة لما كانت أدخل الحروف في الحلق ولها نبرة كريهة تجري مجرى التهوع؛ ثقلت بذلك على لسان المتلَّفظ بها، فخفَّفها قوم، وهم أكثر أهل الحجاز، ولاسيما قريش ،رُوِيَ عن أمير المؤمنين علي عليه السلام: نزل القرآن بلسان قريش ،وليسوا بأصحاب نبر، ولولا أن جبرائيل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله عليه وآله ما همزنا، وحققها غيرهم، والتحقيق هو الأصل كسائر الحروف، والتخفيفاستحسان»[١٤].

وما يقوله الرضيّ في أصالة التحقيق مقبول من الناحية التاريخية، إذ ثبت أنّ الهمز أصل في السامية، وقد مالت اللهجات الساميّة إلى التخلص منه أيضاً، ويبدو أنّ الحجازية تبعتها في هذا الصوت الاحتباسي الحنجريّ[١٥]. الذي تبنَّته الفصحى ،فجُعِل لأجل هذا نمطاً صوابياً يروم الناطقون العربُ إبرازَهُ ما أدّى إلى بروز تغييرات تدخل في ضمن ما يُعرف بالتفصُّح أو مراعاة المستوى الصوابي.

والمتأمل في هذا الصوت وأثره الوظيفيّ(الفينولوجيّ) في العربية يجده في أغلب مواقعه وهي سوى (همزة القطع) لا يمثّل فونيماً مميّزاً للمعاني، فنحن لا نجد فرقاً في المعنى بين كلمتي: قائل وقايل، وحمراء وحمرى، وأما ما كان من نحو سال من سأل وسال لسيل الماء، فيبدو أنّ سياق الكلام هو المسؤول عن المعنى المراد لا الهمز.

فالحقيقة أنّ الهمز– كما يبدو– ما هو إلاّ سلوكٌ نَبْريٌّ في الكلمة العربية؛ وإنّ التسمية القديمة للهمز(أي النَّبْر)[١٦] لتشيرُ إلى حقيقة هذا الصوت، فهو نَبْرٌ توتريّ، مُثِّل في العربية بحرف الهمزة؛ ويقابله النبر الطولي وهو صوت المدّ الذي تخفّف إليه الهمزة. وعلى هذا يمكنني أنْ أفسِّر تبادله مع أصوات المدّ بأنّ الحجازيّة تميل إلى النبر الطوليّ أمام غيرها التي مالت إلى النبر التوتري الذي يمثله نطق الهمزة[١٧]. وفي كلتا الحالتين فالعربية تتمتع بثبات عام في نظامها النَّبْري الخاصّ بالبنية اللغويّة (المفردة) ،وتعرف هذه العملية بين الفونيمات في الدرس الحديث بالفونيم الرئيس والتيد

Archiphonoeme and Neutralization[١٨] ؛ ولهذا فوظيفة الهمزة تباينيّة وليست تمييزيّة، ويعرِّف (أندريه مارتينيه) الوظيفةَ التباينيةَ فيقول: «بأنّها الصوت اللغويّ يساعد في أنْ يسهِّل على السامع عملية تحليل الكلام إلى وحدات متعاقبة»[١٩]، وهذه الوظيفةُ غالباً ما تكون منوطةً بالنبر في أكثر اللغات المعروفة[٢٠]، وذلك ينسجم مع كون الهمز أحدَ أنواع النبر(كما قدمت) وقد «كانت العرب تنبر بأشكال مختلفة منها الهمز والمدّ»[٢١].

وكانت النتيجة في عمليات الاستبدال ههنا بروز بنى مخففة إلى جانب البنى المهموزة، وممّا يمكن أنْ يكون تأكيداً للوظيفة التباينيّة الخاصّة بالهمزة ما ذكره الرضيُّ تخلّصاً من التقاء الساكنين وأولهما لين (وعند الدرس الحديث هو المقطع الرابع ص م ص) على نحو ما يحكى عن أبي أيوب السجستانيّ في الشواذ: ﴿**وَلَا الضَّأَّلِّينَ**﴾ (الفاتحة٧)ودأَبَّةوشأَبَّة، وما قرأ به عمرو بن عبيد: ﴿**عَنْ ذَنْبِهِ إِنسٌ وَلَا جَأَنٌّ**﴾ (الرحمن ٣٩) بالهمز والتحريك، وقد قرئ أيضاً: ﴿**يُضَاهِئُونَ**﴾ (التوبة٣٠) و﴿**بِالسُّؤقِ وَالْأَعْنَاقِ**﴾ (ص٣٣). ومنه ما أوْرده[٢٢] عن العجاج في قوله:

يَا دَارَ سَلْمَى يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي فخندفٌ هَامَةُ هَذَا الْعَأْلَمِ

وأيضاً ما حكاه اللحياني في بأز[٢٣] وأنشد أبو علي[٢٤]:

لَحَبُّ المُؤْقِدَيْنِ إِلَيَّ مُؤْسَى

وفي اعتقاد الرضي أنّ هذا «ليس ذلك فراراً من التقاء الساكنين، ولكن لتقارب مخرجي الألف والهمزة»[٢٥]. ويمكن أنْ أفسِّرَ هذا في ضوء المبالغة أو الإسراف في المدنية على ما يقول فندريس[٢٦]، أو التفصّح مراعاة للمستوى الصوابيّ، وقد أبرزت نماذج القراءات مبالغة في ذلك، فقد ذكر الرضي عن قرّاء أهل الكوفة، وابن عامر تحقيق الهمزتين والمعروف أنّه «ليس من كلام العرب أنْ تلتقي همزتان فتحققا »وكذلك نقل الرضي: «إن أهل التحقيق- يعنى غير أهل الحجاز- يخففون إحداهما ويستثقلون التحقيق فيهما، كما يستثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة»[٢٧]. ومما نقله الرضي في السلوك تجاه الهمز ما كان من قراءة أبي عمرو الذي يحذف أوْلى المتفقتين (في الحركة) نحو:﴿ **أَوْلِيَاءُ أُولَئِكَ**﴾ (الأحقاف٣٢)، و﴿**جَاءَ أَشْرَاطُهَا** ﴾(محمد ١٨) و﴿ **مِنَ السَّمَاءِ إِن**﴾ (الشعراء ١٨٧)؛ ونقل عن ورش وقنبل في ثانية المتفقتين قَلْبُها حرفَ مَدٍّ صريحاً: أي ألفاً إن انفتحت الأولى، وواواً إن انضمَّت وياءً إن انكسرت[٢٨].

وجاءت قراءة الكسائي بتخفيف ما أوله همزة الاستفهام من (رأى) المتصل به التاء والنون أرأيت ! أريت[٢٩].

ومنه أيضاً، قال الرضي: «وقد تسهل الهمزة من اللاء بين الهمزة والياء، لكونها مكسورة، على ما هو قراءة ورش: ﴿وَاللَّاءِ يَئِسنَ﴾ (الطلاق٤)، وقد يقال: اللايْ بياء ساكنة بعد الألف من غير همزة، كقراءة أبي عمرو، والبزي»[٣٠] قرأ الأخفش:

﴿وَاللَّائِي يَئِسنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسائِكمْ﴾(الطلاق٤)[٣١].

ومما أُدخِل في باب المبالغة في التحقيق وكان له أثر في إحداث تغيير في نسج البنى ما اشتهر عند تميم من (العنعنة)، قال الرضيّ: «تكون العين في تميم بدلاً من الهمزة في أنْ وهي عنعنة تميم، قال:

أَعَـنْ تَرَسَّمْتَ مِن خَ رْقَ اءَ مَنْزِلَةً مَاءُ الصَّبابَةِ مِن عَينَيْك مَسْجُوم»[٣٢]

ويبدو أنّ ابن دريد قد أدرك هذه المبالغة من تميم، عندما قال: »لأنّ بني تميم يحققون الهمزة فيجعلونها عيناً فيقولون: هذا خِباعُنا، يريدون خِباؤُنا»[٣٣]. وذكر ليتمان أنّ هذه الظاهرة عريقة في الساميات، وقد سُمِع من أهل الحبشة. ويقوّم الرضي هذه الظاهرة عبر العلاقة المخرجيّة، فيقول: «ومن قال: إنه بدل منه، فلقرب مخرجيْهما، ولذا أبدل منه العين، نحو قوله: أَعَنْ تَرَسَّمْتَ»[٣٤]. وهي نظرة لا تعدو أنْ تكون موطناً من المواطن التي تتجلّى فيها ظاهرة الإبدال التي يسعى الرضي فيها دائماً لإبراز العلاقة بين الصوتين.

السلوك الصوتي للهجات والوقف:

يقرر الرضيّ أنّ هذه الحالة (أي حالة الوقف) ذات تأثيرات سلبية في الصوت الأخير وحركته لتسبُّبِها الخلل بالدلالة النحوية وعمل المميزات النحوية (الحركات والتنوين) وذلك لأن الوقف يكون موضعَ الاستراحة وتؤدي مشارفةُ هذه الاستراحة إلى إضعاف واضح في إخراج الصوت الأخير في السلسلة الصوتية، وقد عدَّ الرضيُّ حالةَ الوقف إحدى مواضع التغييرات الصوتية، لأجل ذلك، ورأى أيضاً أنَّ الأواخر هي المحل الذي يظهر فيه التخفيف[٣٥].

وقد توافق الرضيُّ والمحدثون عند ملاحظتهم لمظاهر التطورات الصوتيّة بمختلف

أبعادها، من ذلك ما رآه نولدكه[٣٦]، من أنّ ظاهرة الوقف قد عجَّلتْ بالتغيير الصوتي الذي سمح بضياع ظاهرة الإعراب، لأنّ هذه النهايات الإعرابية تسقط بحسب الاستعمال اللغوي حينما تكون واقعة في آخر الكلمة، ويوافقه على ذلك أيضاً فندريس[٣٧]، إذ يرى أنّ هذه الظاهرة مظهر من مظاهر البلى الصوتيّ الذي يعمل على اختزال طول الكلمة وهدم الإعراب.

وإذا كان الاستحباب المقطعي عند العرب قد سعى إلى جعل الإسكان مظهراً بارزاً من مظاهر الوقف، فإنَّه قد برزت إلى جنب هذا المظهر مظاهرُ أخرى يتجلى فيها بوضوح الميلُ نحو الحفاظ على الحركة الإعرابية حرصاً على بيان المعنى الوظيفي للكلمة، وتلك المظاهر هي الرَّوْمُ والإشْمامُ والتضعيفُ[٣٨]، وبذا فالوقفُ من المواقع التي تبرز فيها التغييرات الصوتية، ومظاهرُ الوقف هي:

أ) **الإسْكانُ**: لغة ربيعة؛ إذ يجيزون إجراء المنصوب المنوَّن مجرى المرفوع والمجرور قال الشاعر: وَآخُذُ من كُلِّ حَيٍّ عُصُمْ[٣٩].

ب) **الهمز**: قال الرضي: «يعني قلب ألف المقصور وقلب غيرها من الألفات ،سواء كانت للتأنيث كحُبْلى أوْ للإلحاق كمِعْزَى أوْ لغيرهما نحو: يضربُها، فإنَّ بعض العرب يقلبها همزة»[٤٠]؛ ويعلِّله بقوله: «وذلك لأنّ مخرج الألف مُتَّسِعٌ، وفيه المدُّ البالغ، فإذا وقفتَ عليه خليتَ سبيلَهُ ولم تضمَّه بشفة ولا لسان ولا حَلْق كضمِّ غيره فيهوي الصوتُ إذا وجد مُتَّسعاً حتَّى ينقطعَ آخرُه في موضع الهمزة. وإذا تفطَّنْتَ وجدتَ ذلك كذلك»[٤١].

وإذا كان الرَّضيُّ يحكم بقبول هذا التحوّل بما يراه من علاقة بين الألف والهمزة؛ فإنَّ الدرس الحديث يتَّخذ لنفسه طريقاً آخر، إذ هو لا يحكم بمثل هذه العلاقة فـ (هنري فليش)[٤٢] يفسّره من خلال وجود نوعين من المصوّتات: الأوّل، ذو توتر رخو، والآخر، ذو توتر شديد، وهو الموجود في العربية واليابانية مع شدّة ذلك في العربية عمّا هو في اليابانيّة، إذ يحدث عند النطق به أن تنغلق الأحبال الصْوتيَّة أوّلاً، ثم تُفتح بالقدر اللازم لإحداث

ذبذبة، فإذا انتهى النطقُ انغلقتْ، وتأتي نهاية الصوت في صورة احتباسٍ، أو قطعٍ ضعيفين، فالذي يحدث في العربيّة أنَّ الانفتاح المفاجئ للأحبال الصَّوْتيَّة يصدر همزة ابتداء بفعل شدَّة التوتر ثم تستعيد الأحبال وضعها بأن تغلق الحنجرة.

ج) **قلب الألف ياءً**: قال الرضي: «اعلم أن فزارة وناساً من قيس يقلبون كلَ ألف في الآخر ياءً سواء كان للتأنيث كحُبلى أوْ لا كمُثنَّى كذا قال النحاة وخص المصنف ذلك بألف حُبلى وليس بوجه»[٤٣]. قال الرضي:«وإنّما قلبوها ياءً لأنّ الألف خفية... فيبدلونها إذن في الوقف حرفاً من جنسها أظهر منها وهي الياء»[٤٤].

والذي جرى في الحقيقة أنَّه يتمُّ عند ابتداء النطق بالألف رفع مقدمة اللسان إلى موضع إصدار شبه الصائت(يْ) فكأنَّ صوت الألف قد جُزِّئ إلى جزأين (الفتحة + يْ)وطيِّئ تفضّلها وَقْفاً ووَصْلاً[٤٥].

د) **قلب الألف واواً**: فبعض طيئ يقلبون ألف أفعى واواً على حين أن بقيتهم يقلبها ياءً لأنّ الواو أبين من الياء كما يعلل الرضيّ: «والقصد البيان والياء أكثر من الواو في لغة طيئ في مثله والذين يقلبونها واواً يدعون الواو في الوصل بحالها في الوقف»[٤٦].

ويعلل الرضي الحالتين السابقتين فيقول: «وإنّما قُلبت واواً أوْ ياءً لتشابه الثلاثة في المدّ وسعة المخرج»[٤٧]. والذي أرى أنّ الذي يحدث هنا مثل ما حدث مع الياء غير أنّ الذي يرتفع في هذه الحالة هو مؤخرة اللسان إلى نقطة إصدار الواو الاحتكاكية (وْ).

هـ) **إشباع الحركة الإعرابية**: وهو عمل أزد السراة، فيما زعم عنهم أبو الخطاب؛ إذ قال الرضيّ: «زعم أبو الخطاب أنّ أزد السراة يقولون: هذا زيدو، ومررت بزيدي كما يقال: رأيت زيدا حرصاً على بيان الإعراب»[٤٨]. وعند الرضي أنّ هذا الوقف يتم عن طريق القلب، أي قلب التنوين واواً، أوْ ياءً أوْ ألفاً؛ الأمر الذي أدى إلى بروز بنية جديدة لهذه الألفاظ.

و) **الترنُّم**: وهو الوقف الخاص بتميم على قوافي الشعر؛ إذ تأتي بصوت النون عند

القوافي المطلقة فتعمل على غلقها وعُرِف اصطلاحاً ب (تنوين الترنّم)، قال الرضيّ: «وهو في الحقيقة لترك الترنم، لأنّه إنّما يُؤتَى به إشعاراً بترك الترنم عند بني تميم في روي مطلق، وذلك أنّ الألف والواو والياء في القوافي تصلح للترنُّم بما فيها من المدِّ، فيبدل منها التنوين لمناسبته إياها، إذا قصد الإشعار بترك الترنم لخلو التنوين من المد، وهذا التنوين يلحق الفعلَ أيضاً والمعرَّف باللام، قال:

أَقِلِّي الْلَومَ عَاذِلَ وَالعِتَابَنْ وقُولِي إنِ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَنْ»[٤٩]

يقول في ذلك د.الجنديّ: «ويظهر- والله أعلم- أنّ لهجة تميم كانت النغمة الموسيقيّة عندها هابطة، وكانت القافية تميل إذ ذاك إلى الغناء في أصواتها وحركاتها ،وذلك يلائم الطابع العام للهجتها، حيث كانت تميل إلى السرعة في نطقها، وتتلمس أيسر السبل إلى ذلك، ولهذا تركت الترنم والإنشاد»[٥٠].

ويبدو أنّ بعض آراء النحاة ههنا تشير إلى أنّ التسمية الاصطلاحية كانت تعني الترنم لا تركه فمثلاً، قال ابن يعيش فيه: »يستعمل في الشعر والقوافي للتطريب معاقباً بما فيه من الغنة لحروف المدّ واللين، وقد كانوا يستلذُّون الغنَّة في كلامهم»[٥١]. على أنّ الرأي الأصوب هنا في اعتقادي ما قاله الرضيّ لأنهم لو كانوا كما يقول ابن يعيش، لأشربوا أصواتَ المدِّ صوتَ الغنة لا أن يسقطوا بعضها ويؤتوا بالنون كاملة، لأن هذا الإشراب يوفر لهم الترجيع والامتداد في الصوت.

ز) **إبدال الياء جيماً**: قال الرضيّ: «ويبدل ناسٌ من تميم الجيمَ مكانَ الياء في الوقف شديدة كانت الياءُ أوْ خفيفة لخفاء الياء كما ذكرنا، وقرب الجيم منها في المخرج مع كونه أظهرَ من الياء فيقول: تميمجٌ وعلجٌ [في تميميٍّ وعليٍّ] وقوله:

خَالِي عُوَيفٌ وأبو علجِّ المُطْعِمانِ اللَّحْمَ بالْعَشِجِّ
وَبالغَدَاةِ فلَقَ البرنْجِّ يُقْلَعُ بالوَدِّ وبالصِّيصِجِّ

من باب إجراء الوصل مجرى الوقف عند النحاة... وأنشد أبو زيد في الياء الخفيفة:

يا ربِّ إنْ كنتَ قَبِلْتَ حَجَّتَجْ فَلا يَـزَالَ شَاحِجٌ يأتيكَ بِجْ

أَقْمَرُ نَهَّاتٌ يُنَزِّى وَفْرَتِجِ»[٥٢]

والعلاقة المخرجية بينهما تسمح بهذا التطوّر، وتؤكّد سلوك نصف المدّ سلوك الصوامت[٥٣].

ح) **الإبقاء على تاء التأنيث**: وذلك في نحو رحمة، وروى الرضيّ أنّه جرى معاملة التاء اللاحقة للأسماء كما تعامل تاء التأنيث الساكنة اللاحقة لأفعال «وزعم أبو الخطاب أنّ ناساً من العرب يقفون على الاسميّة أيضاً بالتاء قال:

اللهُ نَجاكَ بِكَفَّـــيْ مُسْلِمَتْ مِـنْ بَعْدِ مَا وبَعْدِ مـَا وَبَعْدمَـتْ

صَارَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِندَ الغَلْصَمَتْ وكَادَتْ الحُرَّةُ أنْ تُدْعَى أَمَتْ»[٥٤].

ط) **هاء السّكت**: تقف تميم على هذي بالهاء أي هذه، وعند قيس والحجاز وقفاً ووصلاً، ويقول الرضيّ: «إنَّ بعضهم يقلب تاء الجمع أيضاً في الوقف هاءً لكونها مفيدة معنى التأنيث كإفادتها معنى الجمع، فيشبه بتاء المفرد، حكى قطرب: كيف البنون والبناه»[٥٥]. وجاء أيضاً الوقف بالهاء على (أنا)، إذ نقل الرضيّ قول حاتم:

هكذا فَزْدِي أَنَهْ، وكذا في (مَهْ)[٥٦] فكأنه حذف الألف وألحق هاء السكت[٥٧].

ي) **الوقف على مهموز الآخر**: لقد أشار الرضي إلى أنّ نقل الحركة ههنا هو المظهر البارز، وإنْ أدَّى إلى الوزنين المرفوضين (أي الثلاثي عندما تكون عينه مضمومة مسبوقة بكسر، أو تكون العين مكسورة مسبوقة بضم) وهنا يذكر أنّ من بني تميم من يتفادى من الوزنين بأن يتبع العين الفاء فيقول: «هذا البُطُؤْ، ورأيت البُطُؤْ، ومررت بالبُطُؤْ، وهذا الرِّدِئْ ومررت بالرِّدِئْ ورأيت الرِّدِئْ»[٥٨]. واختار آخرون قلب الهمزة إلى حرف علة مجانس للحركة فكأنّهم بها أكثر حرصاً على بيان الإعراب، حيث قال الرضي: «فيقول: هذا الوَثْوْ، والبُطْوْ والرِّدْوْ ومررت بالوَثْيْ، والبُطْيْ والرِّدْيْ...»[٥٩].

أما النصب فلا يقول إلا رأيت الوَثَا والبَطَا والرِّدَا؛ لأنَّه لا يمكن تسكين ما قبل الألف، ومنه أيضاً، قال الرضي: «وبعض العرب - أعني من أهل التحقيق- يُدبِّرون المفتوح ما قبلها بحركة نفسها حرصاً على البيان لعدِّهم الفتحةَ كالعدم؛ فلا تقوم بالبيان حق القيام فيقولون: هذا الكَلَوْ، ورأيت الكَلَا، ومررت بالكَلَيْ»[٦٠].ولم يفعلوا ذلك مع الضمة والكسرة.

ونفهم ممّا سبق أن هناك سلوكاً عند مجموعة من اللهجات المحققة للتخلُّص من الهمز. أمّا الوقف: «فأما أهل التخفيف فإنّهم يخففونها كما هو حق التخفيف فإن كان ما قبلها ساكناً نقلوا حركتها إلى ما قبلها وحذفوها ثم حذفوا الحركة للوقف نحو الخَبْ والرِّدْ والبَطْ فيجيء فيه الإسكان والروم والإشمام والتضعيف، وفي المنصوب المنون يقلب التنوين ألفاً لا غير؛ نحو رأيت بُطَا وردَا وخِبَا، وإنْ كان ما قبلها متحركاً دبرت بحركة ما قبلها فالخطا ألف في الأحوال الثلاثة، وأكمؤ واو وأهنئ ياء، فلا يكون فيها إلاّ الإسكان دون الروم والإشمام»[٦١].

ك) **سين الكسكسة**: قال الرضيّ: «وأما سين الكسكسة، وهي في لغة بكر بن وائل، فهي السين التي تلحقها بكاف المؤنث في الوقف»[٦٢] حتّى لا تلتبس بالتي للمذكر عند الوقف، وقال الرضيّ: «وجعلوا ترك السين في الوقف علامة المذكر»[٦٣]؛ وذلك نحو قولهم: أكرمتكس. وزعم الفرّاء[٦٤] أنّ الكسكسة عبارة عن إلحاق كاف المذكر سيناً في لغة ربيعة ومضر، ويشير هذا إلى اختلاط الأمر عند المتقدمين، بل إنّ منهم من رأى أنها إبدال الكاف سيناً لا إلحاقها بها[٦٥].

ل) **شين الكشكشة**: قال الرضيّ: «وقوم من العرب يلحقون كاف المؤنث: الشين في الوقف، فإذا وصلوا حذفوا، وغرضهم: ما مر في إلحاق السين، وناس كثير من تميم وأسد يجعلون مكان كاف المؤنث في الوقف شيناً، قال:

تَضْحَكُ مِنِّي أَنْ رَأَتْنِي أَحْتَرِشْ ولَوْ حَرِشْتُ لَكَشَفْتِ عَنْ حَرِشْ

وذلك أيضاً للغرض المذكور، وإنّما أبدلوها شيناً، لأنّها مهموسة مثلها ولم يجعلوا مكانها مهموسة من الحلق، لأنّها ليست حلقية، وقد يجري الوصل مجرى الوقف فيقال: إنَّشِ ذاهبةٌ، قال:

فَعَيْناشِ عَيْناهَا وجِيدِشِ جِيدهَا سِوَى أَنَّ عَظْمَ السَّاقِ مِنْشِ دَقِيقُ»[٦٦]

أرى أنّ الظاهرتين السابقتين يمكن أنْ تفسرا على وفق قانون الأصوات الحنكية حيث تميل أصوات أقص الحنك، كالكاف والجيم الخالية من التعطيش كالجيم القاهرية مثلاً ميل بمخرجها إلى نظائرها من الأصوات الأمامية حين تليها في النطق حركة أمامية كالكسرة[٦٧].

الخاتمة

لقد كان للتعدد اللهجي للمحيط اللغوي العربي أثر واضح في دراسة العربية ،وتعدد بناها الصرفية، وعدم استقرارها، ولعله في ضوء فكرة الدراسة يمكن الكشف عن كثير من المظاهر اللهجية على أنّه نتاج هذا التعدد، وبالنظر إلى حدود الدراسة فقد تم رصد أثر هذا التعدد في محاور محددة، مستنداً في الأساس لما ذكر رضي الدين الاستراباذي في شرحه لشافية ابن الحاجب، لغنائه من جانب ولعقلية هذا الشارح المدقق من جانب آخر. ومن **أبرز نتائج الدراسة :**

١. تبدو تميم أكثر تطرفاً من قبائل العرب في نظامها الصرفي، ولكن الحقيقة أنّ هذه القبيلة ربما تكون محافظة على الأصول التاريخية للبنية اللغويّة.

٢. برزت عند الرضي فكرة التفريع عن الأوزان الصرفية الأساسية، وهي فكرة قريبة من فكرة التحويل التي أكثر هنري فليش من الاعتماد عليها عند دراسته العربية .

٣. ظهرت قوانين لفهم كثير من الأبنية التي سببتها اللهجات من نحو: الميل إلى الخفة، وقلة الاستعمال وكثرته، وكراهة الانتقال من صوت لآخر.

٤. ربما تجاوز الرضي في تحليله لأسباب هذه الأبنية وتفاعل أصواتها إلى مستوى السلسلة الصوتية الأوسع من المفردة.

مثَّل الوقف حالة ضعف للأصوات التي يقف عليها، فنحت بعض اللهجات للحفاظ على بنية الكلمة إلى إحداث بعض التغيير عند الوقف. ولاسيما باستبدال النبر الطولي الممثل بالمد بالنبر التوتري الذي تمثله الهمزة.

الهوامش

١) ينظر: اللهجات العربية الغريبة: ١٧٥و١٧٦.

٢) عن أثر القراءات: ٣٢٧-٣٢٨.

٣) عن أثر القراءات: ٣٢٧-٣٢٨.

٤) شرح الشافية: ١/ ٤٠.

٥) شرح الشافية: ١/ ٤٠.

٦) ينظر لما يأتي: شرح الشافية: ١/ ٤٠-٤٧.

٧) أي أن تكون عين الفعل واحداً من الحروف التي مخرجها الحلق وهي: (ء، ه، ا، ع، ح، غ ،خ.)

٨) شرح الشافية: ١/ ٤٢

٩) شرح الشافية: ١/ ٤٦.

١٠) شرح الشافية: ١/ ٤٦.

١١)شرح الشافية: ١/ ١١٩.

١٢) شرح الشافية: ١/ ٤٤.

١٣) شرح الشافية: ١/ ٤٤-٤٥.

١٤) شرح الشافية: ٣/ ٣١- ٣٢.

١٥) ينظر: اللهجات العربية الغريبة: ٢٣٦. في اللهجات العربية: ٧٧، القراءات القرآنية: ١٨.

١٦) عبر الرضي عن الهمزة بالنبرة كما في النص الآنف الذكر فأشار إلى ذلك الغلق الشديد للأوتار الصوتية، وقد كان لهذه الصفة في نطق الهمزة دور بارز في أن يعرف الهمز في وقت مبكر بالنبر وربط النبر مع النون فقال: «لأنّ للنون نبرة: أي رفع الصوت»(شرح الشافية:٣/ ٢٧١)، وقال أيضاً: «لأنّ الرخاوة أن يجري الصوت بالحرف عند إسكانه كالنبر» (شرح الشافية: ٣/ ٢٠٦)، فأشار إلى امتداد التصويت بالحرف ما يؤدي إلى امتلاك الحرف درجة إسماع عالية قياساً بالأصوات الانفجارية؛ وعلى هذا يمكن حمل الدلالتين على الإسماع العالية بعد أن نفهم أن الهمز نبر توتريّ تخالف آلية نطقه آلية

نطق غيره من الأصوات الانفجارية، وأشار بعض المحدثين إلى أنه بمعنى stress أي النبر. ينظر علم الأصوات عند سيبويه وعندنا: ٢٦.

١٧) ينظر: القراءات القرآنية: ١٠٥ و١٠٩.

١٨)الفونيم الرئيسي: أسرة من الفونيمات أبطل التمييز بينها في مواقع معينة، فتداخلت وصارت فونيماً واحداً، ومثال ذلك إبطال التمييز بين التاء والطاء في صيغة الافتعال، والتاء في نحو قادمة. والتحييد مصطلح هذه العملية أي إبطال للتمييز بين أكثر من فونيم في مواقع معينة ،ينظر: دراسة الصوت اللغوي: ٢١٧، وأيضاً أسس علم اللغة: ٨٩، الحاشية(١) ، مدرسة براغ اللغوية: ٣٨-٣٩.

١٩) محاولة ألسنية في الإعلال: ١٧٩..

٢٠) محاولة ألسنية في الإعلال: ١٧٩-- ١٨٠.

٢١) محاولة ألسنية في الإعلال: ١٨٠.

٢٢) وينظر شرح الشافية: ٣/ ٢٥٥.

٢٣) شرح الشافية: ٣/ ٢٠٥.

٢٤) شرح الشافية: ٣/ ٣٠٦.

٢٥) شرح الشافية: ٣/ ٢٠٤، وينظر: ٢/ ٢٥٠.

٢٦) اللغة: ٨٠.

٢٧) شرح الشافية: ٣/ ٦٥.

٢٨) شرح الشافية: ٣/ ٦٥-٦٦، وينظر: السبعة: ١٣٨-١٤٠.

٢٩) شرح الشافية: ٣/ ٣٧، وينظر: السبعة: ٢٥٧.

٣٠) شرح الكافية٢/ ٤١، وينظر: ٢/ ٤٠٤.

٣١) شرح الكافية: ٢/ ٤١.

٣٢) شرح الشافية: ٣/ ٢٠٢-٢٠٣، البيت في مجالس ثعلب: ١/ ٨١، الخصائص: ٢/ ١١.

٣٣) عن لهجة تميم: ٨٨.

٣٤) شرح الشافية: ٣/ ٢٠٨.

٣٥) ينظر فيه: شرح الشافية: ٢/ ٢٧٤، شرح الشافية: ٣/ ١٧٤، وينظر: سر الصناعة: ١/ ١٧٦.

٣٦) اللغات السامية: ٨٠.

٣٧) اللغة: ٤٢٣.

٣٨) في أوجه الوقف، ينظر: شرح المفصّل: ٩/ ٦٧.

٣٩) شرح الشافية: ٢/ ٢٧٢ و٢٧٩.

٤٠) شرح الشافية: ٢/ ٢٨٥.

٤١) شرح الشافية: ٢/ ٢٨٥.

٤٢) التفكير الصوتي عند العرب: ٦٢، حاشية رقم(٤)، وينظر: في الأصوات اللغوية: ٢٧٤.

٤٣) شرح الشافية: ٢/ ٢٨٦، وينظر منه: ٣/ ٢١٠.

٤٤) شرح الشافية: ٢/ ٨٦.

٤٥) شرح الشافية: ٢/ ٢٨٦.

٤٦) شرح الشافية: ٢/ ٢٨٠.

٤٧) شرح الشافية: ٢/ ٢٨٦.

٤٨) شرح الشافية: ٢/ ٢٨٠.

٤٩) شرح الكافية: ١/ ١٤.

٥٠) اللهجات العربية في التراث: ٢/ ٥٢٣.

٥١) شرح المفصل: ٩/ ٣٣.

٥٢) شرح الشافية: ٢/ ٢٨٧، والأبيات الأولى في شرح الشواهد(شرح الشافية: ٤/ ٢١٢-٢١٣) وهو من شواهد سيبويه والأبيات فيه أيضاً: ٤/ ٢١٦ وينظر التصريف الملوكي: ٥٠.

٥٣) ينظر جدول المخارج ٧٣، المخرج السادس، دراسة الصوت اللغويّ: ٢٧١.

٥٤) شرح الشافية: ٢/ ٢٨٩-٢٩٠، وينظر الكتاب ٤/ ١٦٧.

٥٥) شرح الشافية: ٢/ ٢٩٠-٢٩١

٥٦) شرح الشافية: ٢/ ٢٩٥-٢٩٦.

٥٧) شرح الشافية: ٢/ ٢٩٦ و٢٩٧.

٥٨) شرح الشافية: ٢/ ٣١٢.

٥٩) شرح الشافية: ٢/ ٣١٢.

٦٠) شرح الشافية: ٢/ ٣١٣.

٦١) شرح الشافية: ٢١٣-٢١٥.

٦٢) شرح الكافية: ٢/ ٢٠٩.

٦٣) شرح الكافية: ٢/ ٢٠٩.

٦٤) الاقتراح: ١٢٨، وفصول في فقه العربية: ١٤١.

٦٥) ينظر الصاحبيّ: ٥٤.

٦٦) شرح الكافية: ٢/ ٤٠٩. وينظر: شرح الشافية: / ٢٠٠.

٦٧) التطور اللغويّ: ٩٢(ينظر)

المصادر والمراجع

١) أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي/ أبو عمرو بن العلاء/ د.عبد الصبور شاهين/ مكتبة الخانجي / مط المدني/ القاهرة / ط١/ ١٤٠٨ه-١٩٨٧م.

٢) أسس علم اللغة / ماريوباي/ ت:د.أحمد مختار عمر/ منشورات جامعةطرابلس/ كلية التربية/ ١٩٧٣م.

٣) الاقتراح في علم أصول النحو (كتاب)/ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ ه) / تح:د.أحمد سليم الحمصي و د. محمد أحمد قاسم / جروس برس / ط١/ ١٩٨٨م .

٤)التصريف الملوكي / ابن جني (٣٩٢ ه) تح : محمد سعيد النعمان / ط٢/ ١٩٧٠م .

٥)التطور اللغوي ؛ مظاهره وعلله وقوانينه / د. رمضان عبد التواب / الخانجي بالقاهرة والرفاعي بالرياض/ مط المدني/ ط٢/ ١٤٠٤ه-/ ١٩٨٣م.

٦) التطور النحوي للغة العربية / برجستراشر / ت : د. رمضان عبد التواب / الخانجي بالقاهرة والرفاعي بالرياض / مط المجد /١٤٠٢ه - ١٩٨٢م .

٧) التفكير الصوتي عند العرب في ضوء سر صناعة الإعراب/ هنري فليش / مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة / ج٢٣/ ١٩٦٨ م.

٨) الخصائص/ أبو الفتح عثمان بن جني(٣٩٥ه)/ تح:محمد علي النجّار / دار الهدى/ بيروت.

٩) دراسة الصوت اللغوي/ د.أحمد مختار عمر/ عالم الكتب/ مطا سجل الكتب/ مصر/ ١٣٩٦ه - ١٩٧٦م.

١٠) السبعة في القراءات (كتاب)/ ابن مجاهد(٣٢٧ه)/ تح: د.شوقي ضيف /دار المعارف/ مصر/ ط٣/ ١٩٨٨م.

١١) سر صناعة الإعرب / أبو الفتح بن حني / تح : مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين / إدارة إحياء التراث القديم / مط مصطفى الحلبي وأولاده / مصر / ط١ / ج١ / ١٣٤٥ -١٩٥٤ م .

١٢) شرح شافية ابن الحاجب / رضي الدين الاستراباذي (٦٨٦ ه) / تح : محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد / دار الكتب العلمية / بيروت / ١٣٩٥ ه - ١٩٧٥ م .

١٣) شرح الشافية / الجاربردي(ت ٧٤٦ ه) ضمن مجموعة الشافية من علمي الصرف والخط / عالم الكتب / بيروت .

١٤) شرح الكافية (كتاب)الكافية في النحو/ محمد بن الحسن رضي الدين الأستراباذي/ دار الكتب العلمية / بيروت / لبنان / ١٩٨٥م.

١٥) شرح المفصل/ موفق الدين بن يعيش النحوي(٦٤٣ه)/ عالم الكتب / بيروت.

١٦) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها/ أبو الحسين أحمد بن فارس (٣٩٥ ه) / تح: د.مصطفيالشويمي/ مؤسسة أ. بدران للطباعة و النشر/ بيروت/ ١٣٨٣ه-١٩٦٤م.

١٧) العربية الفصحى نحو بناء لغوي جديد/ د.هنريفليش/ دار الشرق / المطبعة الكاثوليكية/ بيروت / ١٩٨٣م.

١٨) علم الأصوات عند سيبويه وعندنا / أ. شادة / صحيفة الجامعة المصرية / س٢ع٥ وع ٦/ ١٩٣١م.

١٩) علم اللغة؛ مقدمة للقارئ العربي / د.محمود السعران / دار النهضة العربية / بيروت.

٢٠) فصول في فقه العربية / د. رمضان عبد التواب/ مكتبة الخانجي بالقاهرة ،والرفاعي بالرياض/ سفنكس للطباعة / ط٢ / ١٤٠٤ه- ١٩٨٣م.

٢١) في اللهجات العربية/ د. إبراهيم أنيس/ مكتبة الانجلو مصرية/ مط الفنية الحديثة/ القاهرة / ط٤/ ١٩٧٣م.

٢٢) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث/ د.عبد الصبور شاهين / مكتبة الخانجي/ بالقاهرة / ١٩٦٦.

٢٣) اللغات الساميّة/ تيودور نولدكه/ ت:د. رمضان عبد التواب/ دار النهضة العربية بالقاهرة/ مط الكمالية/ ١٩٦٣م.

٢٤) اللغة / فندريس/ ت:عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصّاص/ مكتبة الإنجلو مصرية/ مط لجنة البيان العربي/ ١٣٧٠ه - ١٩٥٠م.

٢٥) اللهجات العربية الغريبة القديمة / حايم رابين/ ت:د.عبد الرحمن أيوب/ ذات السلاسل/ الكويت/ ١٩٨٦م.

٢٦) اللهجات العربية في التراث/ د.أحمد علم الدين الجندي / الدار العربية للكتاب / القاهرة / ج٢- ١٣٩٨ه-١٩٧٨ م.

٢٧) اللهجات العربية في القراءات القرآنية/ د.عبده الراجحيّ/ دار المعارف / مصر/ ١٩٦٨م.

٢٨) لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة / د.غالب فاضل المطلبي/ دار الحرية للطباعة/ بغداد/ ١٩٧٨م.

٢٩) كتاب سيبويه / سيبويه/ تح: عبد السلام هارون/ عالم الكتب / بيروت.

٣٠) مجالس ثعلب/ أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب(٢٩١ه)/ تح: عبد السلام هارون/ دار المعارف / مصر/ القسم الأول/ ط٥/ القسم الثاني/ ط٤/ ١٤٠٠ه-١٩٨٠م.

٣١) محاولة ألسنية في الإعلال/ د.أحمد الحمو / عالم الفكر/ مج٢٠ ع٣ / ١٩٨٩م.

٣٢) مدرسة براغ اللغويّة/ د.أحمد مختار عمر/ مجلة الآداب والتربية/ جامعة الكويت / ع١١ / ١٣٩٧ ه - ١٩٧٧ م .

الجيم الصوت المركب في العربية

م.د. جاسم خلف مرص

جامعة واسط

كلية التربية الاساسية

قسم اللغة العربية

المقدمة

الحمد لله الأول بلا أول كان قبله، والآخر بلا آخر يكون بعده..والصلاة والسلام على رسوله المختار، وعلى آله الطيبين الأطهار، وأصحابه المنتجبين الأبرار.

وبعد....

يأتي بحثنا هذا ضمن الدراسات الوصفية ذات الصفة التقويمية، التي تعمل على الإفادة من إفرازات نتاج الفكر المعاصر، من اجل الوصول إلى مواطن التفاعل بين نتاجين،يمثل القديم منهما (الدراسات الصوتية القديمة) الخليل وسيبويه وابن جني وغيرهم، والحديث ما توصلت إليه الدراسات اللسانية المعاصرة، وقد تم اختيار هذا الموضوع بسبب أهميته؛ وذلك لأنه لا يوجد خلاف بين أبناء العرب في العصر الحديث في وصف صوت من أصوات العربية مثلما وجد مع صوت الجيم في العربية الفصحى، فجاءت الدراسة بعد جمع المادة في مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة،عني المبحث الأول منهما بمخرج الجيم بين التراثيين والمحدثين، وتناول الثاني فكرة الصوت المركب، أما الثالث فعالج الصور الأخرى لصوت الجيم في العربية...

وأخيرا... فقد سعينا في بحثنا هذا سعيا مخلصا فان وفقنا فمن الله علينا وإعانته ،وإلا فحسبنا أن ينظر إلى هذا العمل بعين صاحبه الذي يعتقد فيه تقصيرا ويحاول ان يزيله بإرشادات الناظر إليه وتوجيهاته المقومة ممن يرجو أن لا يبخل عليه بها.[1]

الفصل الأول
مخرج الجيم بين التراثيين والمحدثين

قال الخليل الفراهيدي (ت١٧٥هـ)عنها بعد ان ضم معها صوتي (ش،ض) وجعلها مجموعة واحدة((...والجيم والشين والضاد،شجرية لان مبدها من شجر الفم)) ..[٢] اما تلميذه النجيب سيبويه(ت١٨٠هـ)كان أكثر دقة من أستاذه في وصف مخرجها،قال بعد ان نزع منها صوت(الضاد) وأضاف بدلا عنه صوت(الياء) :((ومن وسط اللسان بينه وبين الحنك الأعلى مخرج الجيم والشين والياء))[٣] وقد تابع سيبويه في وصف هذا المخرج جمهور العلماء[٤] وداروا في فلك هذا الاستعمال،فلا نجد ما يعد جديدا في وصف الخالفين له بل رددوا عبارات سيبويه بنصها،أما عن نعت هذه الأصواتالشجرية،فلم يتبع الخليل في – حدود علمي – إلا الزمخشري (ت٥٣٨هـ) وابن الجزري(ت٨٣٣هـ) وقد خص الزمخشري به صوتي (الجيم والضاد) فقط[٥] في حين علل ابن الجزري سبب إدراج الخليل للضاد في أصوت هذه المجموعة بقوله:((... والشجر عنده مفرج الفم أي مفتتحه...وقال غير الخليل هو مجمع اللحيين،لذلك لم يكن الضاد منه))[٦] كما أشار أيضا إلى الصور السائدة لنطق الجيم في زمانه فقال: ((والجيم يجب أن يتحفظ بإخراجها من مخرجها،فربما خرجت من دون مخرجها،فينتشر بها اللسان، فتصير ممزوجة بالشين،كما يفعله كثير من أهل الشام ومصر وربما نبا بها اللسان فأخرجها ممزوجة بالكاف كما يفعله بعض الناس، وهو موجود كثيرا في بوادي اليمن))...[٧] وعن ترتيب هذه الأصوات داخل مخرجها لم يذكر لغويو العربية المتقدمون ترتيبها وأيهما أسبق من الآخر،إنما فعل ذلك لغويو العربية المتأخرون فالجيم والياء عندهم يليان الشين[٨] يستثنى من ذلك أبو العباس المبرد (ت٢٨٥هـ) الذي خالف عامة الجمهور في ترتيب أصوات هذا المخرج على الرغم من موافقته لهم في تعيين أصواته، فقد عد مخرج الشين بعد الكاف ويليها الجيم[٩]. وللدكتور غانم قدوري الحمد رأي لطيف، يذكر فيه كيفية معرفة ترتيب الحروف داخل مخارجها،يرى فيه ان الأصوات التي تخرج من مخرج واحد يمكن ان ترتب داخل

مخرجها على أساس ان الصوت المهموس يكون متقدم نسبيا على الصوت المجهور وان الصوت المنفتح يكون متقدم نسبيا على الصوت المطبق[١٠] على ان بعض المحدثين يرى ان الخلاف بين العلماء في ترتيب هذه الحروف داخل مخارجها،هو خلاف وهمي وان الترتيب داخل المنطقة المخرجية الواحدة ليس ضرورة[١١]، اما موقف الدرس الصوتي الحديث من مخرج صوت الجيم، فينسب صوت الجيم عند أغلب المحدثين الى الغار، فهو صوت (غاري)[١٢] ومنهم من ينسبه الى ادنى الحنك، فيقول عنه (الأدنى حنكي)[١٣] وينسبه بعضهم الى اللثة والحنك فهو عنده (لثوي حنكي)[١٤] ويحدث صوت الجيم عند المحدثين،عندما يندفع الهواء بضغط قوي، فتتوتر عضلات وغضاريف الحنجرة فيعترض الوتران الصوتيان تيار الهواء، فيحدث تذبذب فيهما يتردد صداه في الحلق والفم حتى اذا وصل الهواء الى مخرج الصوت انطبق مقدم اللسان على الحنك الصلب (الغار) انطباقا تاما يعقبه انفصال بطيء ومتراخ[١٥] .

الفصل الثاني
فكرة الصوت المركب

ان صوت الجيم هو الصوت المركب الوحيد في العربية الذي يتصف بهذه الصفة[١٦] وهي صفة مخرجية،ففي نطق هذا الصوت يرتفع مقدم اللسان اتجاه مؤخر اللثة ومقدم الحنك حتى يتصل بهما محتجزا وراءه الهواء الخارج من الرئتين ثم بدلا من ان يفصل عنهما فجأة يتم الانفصال ببطئ فيعطي الفرصة للهواء بعد الانفجار ان يحتك بالأعضاء المتباعدة احتكاكا شبيها بما يسمع من صوت الجيم الشامية[١٧]اما علة تسميته بالصوت المركب فيرجع الى ان الجزء الأول منه (عند النطق به)صوت قريب من الدال والثاني صوت معطش كالجيم الشامية أو الجزء الأول منه صوت قريب من الجيم القاهرية والجزء الثاني منه يشبه الجيم الشامية[١٨] لذلك أطلق عليه صوت مركب، وقيل عنه مركب لانه يجمع بين الشدة والرخاوة فهو يبدأ شديدا وينتهي رخوا[١٩] ويرى الدكتور إبراهيم أنيس

ان السبب في ذلك هو التطور الذي أصاب هذا الصوت إذ قال: ((وتطور هذه الجيم العربية الى الجيم القاهرية أو إلى الدال في لهجة بعض أهالي صعيد مصر تطور طبيعي ربما تبرره القوانين الصوتية لانها في حالة تطورها الى الجيم القاهرية لم تزد على ان تدرجت بمخرجها الى الوراء قليلا فقربت من اقصى الحنك وبهذا زادت شدة وانقطع ما يسمى عادة بالتعطيش اما في تطورها الى الدال فقد قربت بمخرجها الى الإمام وبذلك زادت شدة ايضا وانقطع تعطيشها)) ...[٢٠] في حين رفض بعض المحدثين الاعتراف بالطبيعة المركبة لصوت الجيم، جاء في كتاب أسس علم اللغة ما نصه: (ولعل من المهم هنا ان نشير الى ان عددا من علماء الأصوات يرفضون بالطبيعة المركبة للأصوات المرموز إليها في الانكليزية بـ ch أو J ويفضلون ان ينظروا اليها باعتبارها المقابل الانفجاري للغاري الاحتكاكي المرموز إليه في الانكليزية بـ SH وS في Measure)[٢١] وصوت الجيم عند المحدثين صوت ينحبس الهواء عند النطق به ثم يعقبه انفجار بطئ يتلوه مباشرة احتكاك مسموع فهو اذن صوت مركب انفجاري احتكاكي[٢٢] أطلق عليه بعضهم (الأصوات المزجية أو المزدوجة)[٢٣] على حين عده التراثيون القدامى صوت شديد انفجاري[٢٤] وعُلل ما ذهب اليه التراثيون القدامى بواحد من التفسيرين الاتيين[٢٥] :

١. قد يكون حكمهم بأن الجيم صوت شديد انفجاري راجع الى تأثرهم بالجزء الأول من نطق هذا الصوت وهذا الجزء يتمثل في انحباس الهواء عند بداية النطق به، وهو في ذلك يتفق مع الأصوات الانفجارية عندما تلتقي الأعضاء الناطقة التقاءا تاما بحيث ينحبس الهواء ومعناه حينئذ انهم أهملوا الجزء الثاني وهو الانتقال من الانحباس الى الانفجار البطيء الذي يحدث الاحتكاك.

٢. ربما كانت الجيم تنطق في القديم بما يشبه الجيم القاهرية(g) في اللغة العامية، غير ان هذا التفسير كان غير مرض عند بعض علماء الصوت المحدثين اذ قال معلقا على هذا

التفسير: ((ومن ثم فلا داعي إذن لكد الذهن في اختراع التفسيرات لوصف علماء العربية وعلماء التجويد للجيم بانه صوت شديد كما فعل بعض المحدثين حتى ذهب الى حد ترجيح ان يكونوا وصفوا صوتا آخر هو الجيم القاهرية التي تخرج من أقصى الحنك وهي النظير المجهور لصوت الكاف العربية واستراح الى هذا التفسير باعتبار ان الجيم القاهرية صوت شديد))[٢٦].

ونجد ان بعض المحدثين يرى ان في انغلاق مجرى الهواء غلقا تاما مع هذا الصوت هو المهم ولا يعتمد على حالة الانفجار أو الفتح فيما بعد في وصف هذا الصوت[٢٧] حتى قال:((وقائمة الحروف الشديدة التي نجدها عند سيبويه وعند ابن يعيش مطابقة لنظريتنا الحديثة تمام المطابقة))[٢٨] في حين ذهب الدكتور محمود السعران الى وصفه بانه (انفجاري احتكاكي) أي انه مركب من صفتين[٢٩] وذكر فندريس بأنه انفجاري فاشل قال في وصف انغلاق مجرى الهواء معه ((...الإغلاق الذي لا يستمر إحكامه وفيها كما في الانفجارية حبس ولكن الحبس يتبعه حركة خفيفة من الفتح بحال يجعل الانفجار ينتهي بالاحتكاك فالانفجاري الاحتكاكي (affriquee) انفجاري فاشل)) [٣٠] في حين عدل بعض المحدثين عن استعمال الصوت المركب وسمى الجيم صوتا قليل الشدة[٣١] وقد تفرد الدكتور احمد مختار عمر في تعليل سبب التركيب في هذا الصوت بقوله: ((فببساطة حين نريد ان نتصور نطق صوت كهذا سنتصوره المقابل الانفجاري المجهور لصوت الشين وأنت إذا حاولت ان تنتج صوتا انفجاريا من منطقة الغار سواء كان مهموسا أو مجهورا ستسمع صويتا أخر يسبقه مما يجعلك تسمع الصوت مركبا والتركيب هنا ليس مقصودا وانما ينتج بصورة آلية حين يحاول المرء قفل المجرى باحكام في هذه المنطقة ثم تفجيره))[٣٢] وقد اشار بعض المحدثين الى ذلك،اذ ان انتاج صوت كامل الشدة بين وسط اللسان وما يقابله من سقف الحنك أمر صعب،اذ لابد ان يلحق ذلك الصوت أثارة من الرخاوة والمتوقع ان تكون تلك اللاحقة الصوتية بعد حدوث الانفجار[٣٣] وقد وسمت تلك الأصوات بالأصوات الطفيلية[٣٤]، ثم خلص الدكتور احمد مختار عمر الى القول: ((فالقدماء حين نظروا الى قفل المجرى عدوا الصوت انفجاريا والمحدثون حين نظروا الى

الصويت الذي يسبق النطق عدوا الصوت مركبا))[٣٥] وقد توقف الدكتور غانم قدوري الحمد عند كلمة (يسبقه أو يسبق(في نص الدكتور احمد مختار عمر،وأبدلها بكلمة (يتبعه او يتبع) قال: ((يبدو ان الذي يناسب التحديد الذي قدمه علماء الأصوات المحدثون للجيم حين قالوا أنها صوت مركب هو ان تستبدل كلمة (يسبقه) و (يسبق) الواردة في النص بكلمة (يتيعه) و (يتبع) ففي حدود الكلام عن الجيم العربية الفصيحة نجد إن الصويت الاحتكاكي الذي يحدث في أثناء نطق الجيم يتبع الانفجار وليس يسبقه))[٣٦] على أن اقرب نطق للجيم الفصيحة التي وصفها القدامي هي الجيم التي ينطقها البغداديون اليوم الأمر الذي حمل الدكتور عبد الرحمن أيوب الى القول: ((والجيم العراقية كما ينطق بها سكان بغداد لا تختلف عن الجيم الفصحى التي وصفها سيبويه))[٣٧] والى ذلك ذهب الدكتور حسام النعيمي إذ قال: ((والجيم كما يصفه القدامى، وكما ننطقه اليوم في العراق، داخل في الحروف الشديدة او الانفجارية لانك إذا وقفت عليه لا يجري النفس به نحو: الحج))[٣٨] كما اكد ذلك بعض المحدثين بقوله:((أننا على يقين كامل من ان الجيم التي كان يستخدمها جهور العرب وقت نزول القرآن، هي الجيم التي ينطقها قراء القران وكثير من الناطقين بالعربية اليوم،وهي التي تحدث عنها علماء العربية وعلماء التجويد، ووصفوها بأنها صوت شديد انفجاري))...[٣٩].

الفصل الثالث
الصور الأخرى لصوت الجيم في العربية

حدد سيبويه وجمهور العلماء الحروف الفروع في العربية[٤٠] وذكروا منها:

١. الشين التي كالجيم، نحو: أجدق في أشدق.

٢. الكاف التي كالجيم، قال ابن عصفور(ت٦٦٩هـ): ((وقد اخبر ابو بكر بن دريد انها لغة في اليمن، يقولون في كمل:جمل وهي كثيرة في عوام أهل بغداد))[٤١].

٣. الجيم التي كالكاف،جاء في الممتع: ((وهي بمنزلة ذلك،فيقولون في (رجل): ركل، فيقربونها من الكاف))[٤٢].

٤. الجيم التي كالشين، نحو: اشتمعواواشدر في اجتمعوا وأجدر.

ومما يلفت النظر إن سيبويه لم يمثل في كتابه لهذه الحروف، وانما مثل لها ابن دريد(ت٣٢١هـ)في الجمهرة[٤٣] وقد تناقل عنه هذه الأمثلة فيما بعد العلماء الخالفون له[٤٤] قال السيرافي (ت٣٦٨هـ): ((فأولها الكاف التي بين الجيم والكاف، وقد خبرنا أبو بكر بن دريد انها لغة في اليمن، يقولون في جمل: كمل وركل في رجل ،وهي عند اهل المعرفة منهم معيبة مرذولة والجيم التي كالكاف، وهي كذلك، وهما جميعا شيء واحد...والجيم التي كالشين))...[٤٥] ثم علل سبب ذلك بقوله: ((إلا ان اصل احدهما الجيم وأصل الآخر الكاف ثم يقلبونه إلى هذا الحرف الذي بينهما ...))[٤٦] كذلك فرق بين (الشين التي كالجيم، والجيم التي كالشين) إذ قال:((...والفرق بينهما ان الشين التي كالجيم في نحو الاشدق انما قربت فيه الشين من الجيم بسبب الدال))...[٤٧] وقال في موضع آخر: ((ويكثر ذلك في الجيم اذا سكنت وبعدها دال أو تاء،نحو اجتمعوا والأجدر يقولون فيه اشتمعوا و الاشدر،فيقربون الجيم من الشين)) [٤٨].

اما موقف الدرس الصوتي الحديث من ذلك،فقد ذهب الدكتور احمد مختار عمر إلى القول ان هناك احتمالان تفرضهما صور نطق الجيم في الساميات أو في اللهجات القديمة أو المعاصرة وهما[٤٩]:

١. ان تكون هي المقابل المجهور للكاف، وهو النطق المصري المعروف للجيم،ولا يعكر على هذا سوى وصف القدماء هذا النطق بأنه مستهجن ولكن مما يؤيد هذا الفرض:... أهل عدن يجعلون الجيم كافا فيقولون لرجب ركب،والرجل ركل، وقد روى ان النبي ﷺ أتى بروثة عند الاستجمار فالقاها وقال:هي ركس... ما روى عن بعض القراء إنهم كانوا يقرءون: (حتى يلك الكمل في سم الخياط)[٥٠]... يذهب أنو ليتمان[٥١] إلى أن هذا النطق هو النطق السامي القديم ويؤيده بأمثلة من اللغات السامية الباقية فكلمة (جمل) في السريانية وفي العبرية وفي الحبشية تنطق بصوت يشبه صوت الجيم القاهرية.

٢. اما الاحتمال الثاني فهو ان يكون نطقا قريبا من نطق الدال ويؤيده شيئان:

أ. وجود هذا النطق في اللهجات الحديثة، وخاصة في صعيد مصر وبعض مناطق الجزائر كما يمكن ان تفسر على أساسه بعض الكلمات الموجودة في سوريا والعراق.

ب. ما ترجحه المحافظة على إبراز موسيقى الفواصل من نطق الجيم اقرب إلى الدال في آيات مثل تلك الموجودة في (سورة البروج) حيث وردت آية مختمة بحرف الجيم تلتها ثماني آيات بحرف الدال، اما عن كتابة الجيم(g) أو الجيم القاهرية (كافا) فسببه ما يلي[٥٢]:

١. خافوا أن يكتبوها بالرمز الأصلي(ج) فتنطق جيما فصيحة قرشية[dj] فيفوت الغرض،فكتبوها برمز أقرب الأصوات إليها وهو الكاف لاتفاقهما في المنطقة والشدة(الانفجار).

٢. من المحتمل انهم كتبوها بالجاف الفارسية (ک) ثم ضاعت الشرطة من الرمز بفعل النساخ، و خلص بعض المحدثين للقول: ((على ان كتابة جيم القاهرية بالكاف معقول ومقبول،وقد كان هذا الاستعمال السائد في كتابة اللغة التركية عندما كانت تكتب بالرموز العربية قبل تحولها الى حروف لاتينية في عهد كمال أتاتورك سنة ١٩٢٧م ففي اللغة التركية نوعان من الجيم أحدهما ينطق كما تنطق جيم القاهرة وهذه كانوا يكتبونها بالكاف ،اما الجيم الاخرى فكانت تكتب بالرمز التقليدي[ج]))[٥٣].

وذكر الدكتور إبراهيم أنيس ان لصوت الجيم من الناحية الصوتية ثلاثة أنواع ،شديدة خالصة الشدة وتلك هي الجيم المصرية ومزدوجة من الشدة والرخاوة وهي المسماة الفصيحة، والرخوة الخالصة الرخاوة وهي الجيم الشامية[٥٤] ويرى الدكتور أنيس ان (صوت الجيم) هو الصوت الذي فرق بين أبناء الأمة العربية إذ قال: ((هذا الصوت هو الذي فرق بين أبناء العرب في العصر الحديث وجعل منهم أحزابا وشيعا فللقاهري جيمه، وللصعيدي والسوداني جيمه، وللشامي والمغربي جيمه وقد كنا ونحن صغار نطالب دائما بتعطيش الجيم حتى خيل ألينا انه على قدر مبالغتنا في تعطيشها تكون الفصاحة أو التفاصح)) [٥٥] ثم أشار إلى قانون صوتي عرفه اللغويون الأوربيون في أواخر القرن التاسع عشر هو (قانون الصوت الحنكي palata Law) وقد لخصه بقوله: ((وملخص هذا القانون ان علماء الأصوات قد لاحظوا حين عقدوا المقارنة بين صور الألفاظ الإغريقية واللاتينية وما صارت أليه هذه الصور في اللغات الأوربية الحديثة ان الصوتيين اللذين مخرجهما من أقصى الفم وهما الجيم الخالية من التعطيش والكاف قد تطورا في كثير من كلمات اللغات الأوربية الحديثة))[٥٦] ثم يربط الدكتور أنيس هذا التطور في هذا الصوت بالتعطيش فقال: ((اما صوت الجيم G في كل من الإغريقية واللاتينية فقد خلا من التعطيش وظل هكذا في الألمانية ولكنه في الفرنسية والانجليزية قد تطور في كثير من الكلمات فأصابه التعطيش حين وليه حركة أمامية مثل i،e، وظل على حاله أي دون تعطيش حين وليه حركة خلفية أو خلا من الحركة...جاء منه في الانجليزية Regent فعطشت الجيم لان بعدها حركة أمامية،ولم تعطش في RegaI))[٥٧] ويستمر الدكتور أنيس في كلامه فيقول: ((وفي ضوء هذا القانون اذا نظرنا إلى الجيم العربية وجدنا أنها من الأصوات المرققة بإجماع علماء العربية من القدماء، ولا تكاد ترد في كلمة واحدة مع صوت من أصوات التفخيم... أي ان الجيم العربية ترد مع الحروف المرققة في الكثرة الغالبة من الكلمات التي فيها جيم،بقى ان نتبين كيف تحرك الجيم في الكلمات العربية...فاذا جمعت المرات التي شكلت فيها الجيم بالفتحة والكسرة

وجدنا انها في حدود١٢٦٤ مرة أي ان الجيم في الألفاظ القرآنية مشكلة في أغلب حالاتها بحركة أمامية، وان الحركة الخلفية فيها أي الضمة قليلة جدا إذا قيست بمرات الحركة الأمامية،فنسبة الحركة الخلفية للجيم لا تكاد تجاوز عشر الحركة الأمامية)) [٥٨] ويخلص الدكتور إبراهيم أنيس إلى القول: ((ويمكن من اجل هذا ان نقرر –ونحن مطمئنون– ان الجيم حين تحرك تؤثر في اللغة العربية الحركة الأمامية أي الكسرة أو الفتحة المرققة،وعليه فلسنا ندهش حين تتطور من صوت خال من التعطيش إلى صوت معطش،لان الحركة الأمامية قد جذبتها إلى الأمام وأصبح مخرجها إلى وسط الحنك بعد ان كان أقصى الفم لذلك كله نرجح ان الجيم الخالية من التعطيش هي الأصل)) [٥٩] وتميل الدراسة إلى ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس من بُعد الجيم العربية عن التعطيش،ومما يؤيد ذلك أنها ان بعدت عن التعطيش كانت حينئذ أخت الكاف في المخرج لذلك يندر ان يجتمعان في كلمة واحدة، قال ابن جني(ت٢٩٥هـ): ((حروف أقصى اللسان القاف والكاف والجيم وهذه لا تجتمع البتة)) [٦٠] ، وجاء في الجمهرة: ((لم تجمع العرب الجيم والكاف إلا في كلمات خمس أو ست))... [٦١] وأشار إلى ذلك ابن سنان الخفاجي (ت٤٤٦هـ) في سر الفصاحة: (...كل ذلك اعتمادا للخفة وتجنبا للثقل في النطق فان القاف والكاف والجيم لم تتجاور في كلامهم البتة لم يات عنهم قج،ولاجق ولا كج ولا جك)... [٦٢] وأشار الدكتور كمال محمد بشر بعد أن ناقش قضية الجيم إلى إن للجيم في العربية ولهجاتها ثلاث صور [٦٣] :

١. صوت لثوي – حنكي مركب (انفجاري احتكاكي) مجهور،[dj] وهو عنده – أي الدكتور كمال محمد البشر_نطق القرشيين وهو المتبع حتى الآن في قراءة القران الكريم.

٢. صوت قصي انفجاري مجهور [g] وهو السائد الان في بعض جهات اليمن شمالا وجنوبا وفي حواضر الجمهورية العربية المتحدة ويقال انه الاصل في النطق.

٣. صوت لثوي – حنكي احتكاكي مجهور وهو نطق الشاميين.

ثم خلص الدكتور بشر إلى القول: ((وبالرغم من ان وصف علماء العربية للجيم ينطبق أكثر ما ينطبق على الجيم القصية الانفجارية (جيم القاهرة) نلاحظ انهم نسبوها الى منطقة اخرى هي تلك المنطقة التي نخرج منه الشين والياء))...[٦٤].

وقد عُلل وصف علماء العربية للجيم بالاتي:[٦٥]

١. ان هؤلاء العلماء اختلط عليهم الامر فنسبوا خواص الصوتين (الجيم القاهرية والجيم القرشية) الى صوت واحد، هو ما تكلموا عنه ووصفوه بهذه الطريقة غير الدقيقة.

٢. اذا كان المقصود هو الجيم القرشية حقيقة فيكون نسبتهم لها إلى هذه المنطقة سايم ومقبول، اذ الجيم القرشية والشين لثويان – حنكيان، أو هما من وسط الحنك فعلا .

الخاتمة

كشفت الدراسة إن الخلاف في وصف مخرج الجيم لم يقتصر على القدامى فحسب،وإنما سرى ذلك الخلاف بين المحدثين أيضا.

أظهرت الدراسة إن أول من أشار من القدامى إلى ترتيب حروف (مجموعة الجيم) داخل مخرجها أبو العباس المبرد، فقد عد مخرج الشين بعد الكاف ويليها الجيم، وتبعه العلماء الخالفون في ذلك فيما بعد.

أوضحت الدراسة ان فكرة الصوت المركب،هي صفة مخرجية لا يتصف بها في العربية الا صوت الجيم.

كشفت الدراسة ان في نطق الجيم يرتفع مقدم اللسان اتجاه مؤخر اللثة ومقدم الحنك حتى يتصل بهما محتجزا وراءه الهواء الخارج من الرئتين ثم بدلا من ان يفصل عنهما فجأة يتم الانفصال ببطئ فيعطي الفرصة للهواء بعد الانفجار ان يحتك بالأعضاء المتباعدة.

مالت الدراسة إلى ما ذهب إليه بعض المحدثين من القول إن القدماء نظروا إلى قفل المجرى مع (صوت الجيم) فعدوا الصوت انفجاريا، في حين نظر المحدثون إلى الصويت الذي يسبق النطق فعدوا الصوت مركبا.

رجحت الدراسة ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس من بُعد الجيم العربية عن التعطيش.

وأخيرا خلصت الدراسة إن للجيم في العربية ولهجاتها ثلاث صور:

١. صوت لثوي – حنكي مركب (انفجاري احتكاكي) مجهور.
٢. صوت قصي انفجاري مجهور.
٣. صوت لثوي – حنكي احتكاكي مجهور.

الهوامش

١) العين١/ ٥٨

٢) الكتاب٤/ ٤٣١

٣) ينظر المقتضب١/ ١٩٢، وجمهرة اللغة١/ ٤، والجمل/ ٣٧٥، و سر صناعة الاعراب١/ ٥٧، وسر الفصاحة/ ٢٢.

٤) ينظرالمفصل/ ٣٩٦

٥) النشر١/ ٢٠٠

٦) النشر١/ ٢١٧

٧) ينظر ارتشاف الضرب١/ ٣، والنشر١/ ٢٠٠

٨)ينظر: المقتضب .١:١٩٢.

٩) ينظر الدراسات الصوتية عند علماء التجويد/ ١٨٥

١٠) ينظر الأصوات اللغوية/ ١١٣-١١٤

١١)ينظراللغة العربية معناها ومبناها/ ٧٩ومناهج البحث في اللغة/ ١٢٤والمدخل الى علم اللغة/ ٦١ والتشكيل الصوتي/ ٤٩

١٢) ينظر دروس في علم أصوات العربية/ ٣٠

١٣)ينظر علم اللغة مقدمة للقارئ العربي/ ١٣٩، و علم اللغة العام-الأصوات/ ١٦١-١٦٢،في فقه اللغة وقضايا العربية/ ١١

١٤) ينظر الأصوات اللغوية/ ٦٩، وعلم اللغة العام-الأصوات/ ١٦٠-١٦١،ودراسة الصوت اللغوي/ ٣٣٥،والدراسات الصوتية عند علماء العربية/ ٤٣

١٥) علم الأصوات اللغوية/ ٧٨

١٦)ينظرعلم اللغة العام -الأصوات/ ١٦٠،وعلم الأصوات اللغوية/ ٧٨

١٧) علم اللغة العام-الأصوات/ ١٦١

١٨) علم الأصوات اللغوية/ ٧٨

١٩) الاصوات اللغوية/ ٦٩

٢٠) اسس علم اللغة/ ٨٥

٢١) ينظر أصوات اللغة/ ٢١٢-٢١٣مناهج البحث في اللغة/ ١٠٣-١٠٤ والمدخل الى علم اللغة/ ٦١،وعلم الأصوات العام-أصوات اللغة العربية/ ١٢٤

٢٢)الاصوات اللغوية للدكتور عبد القادر عبد الجليل/ ١٤٥وينظر علم الأصوات اللغوية/ ٧٨

٢٣) ينظر الكتاب٤/ ٤٣٣،وسر صناعة الاعراب١/ ٦٩

٢٤) علم اللغة العام-الأصوات/ ١٦٢
٢٥) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد/ ٢٨٥
٢٦) دروس في علم أصوات العربية/ ٣٥
٢٧) دروس في علم أصوات العربية/ ٣٥
٢٨) ينظر علم اللغة مقدمة للقارئ العربي/ ١٨٣
٢٩) اللغة/ ٥٠
٣٠) ينظر الأصوات اللغوية/ ٧٩
٣١) دراسة الصوت اللغوي/ ٣٣٩
٣٢)ينظر في التطور اللغوي/ ٧٩، والدراسات الصوتية عند علماء التجويد/ ٢٨٢
٣٣) المصدر نفسه/ ٣٣٩
٣٤) دراسة الصوت اللغوي/ ٣٤٠
٣٥) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد/ ٢٨٣
٣٦) محاضرات في اللغة/ ١٣١
٣٧) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني/ ٣١٦
٣٨) الدراسات الصوتية عند علماء التجويد/ ٢٨٦
٣٩)ينظر الكتاب٤/ ٤٣٣،وسر صناعة الاعراب١/ ٥٩،وجمهرة اللغة١/ ٦-٧،وشرح كتاب سيبويه٦/ ٤٤٨-٤٤٩،وسر الفصاحة/ ٢٢،والممتع الكبير في التصريف/ ٤٢٢
٤٠) الممتع الكبير في التصريف/ ٤٢٢
٤١) المصدر نفسه/ ٤٢٢
٤٢) ينظر جمهرة اللغة١/ ٦-٧
٤٣) ينظر شرح كتاب سيبويه ٦/ ٤٤٨-٤٤٩،و سر الفصاحة/ ٥٤،والممتع الكبير في التصريف/ ٤٢٢
٤٤) شرح كتاب سيبويه ٦/ ٤٤٨-٤٤٩
٤٥) المصدر نفسه٦/ ٤٤٨-٤٤٩
٤٦) المصدر نفسه٦/ ٤٤٨
٤٧) المصدر نفسه٦ / ٤٤٩
٣٨) ينظر دراسة الصوت اللغوي/ ٣٣٦-٣٣٨
٤٩) سورة الأعراف/ ٤٠

٥٠) ينظر علم اللغة العام –الأصوات/ ١٦٣ عن مقال للدكتور أنو ليتمان،مجلة كلية الآداب(جامعة القاهرة(المجلد العاشر،الجزء الأول، سنة١٩٤٨،ص١-٣

٥١)ينظرعلم اللغة العام –الأصوات/ ١٦٤

٥٢) علم اللغة العام – الأصوات/ ١٦٤

٥٣) الأصواتاللغوية / ٦٩

٥٤) المصدر نفسه/ ٦٩-٧٠

٥٥) الأصوات اللغوية/ ٧٠

٥٦) المصدر نفسه/ ٧٠

٥٧) المصدر نفسه/ ٧٠-٧١

٥٨) المصدر نفسه/ ٧١-٧٢

٥٩) سر صناعة الاعراب١/ ٢٨٢

٦٠) جمهرة اللغة١/ ٤٥

٦١) سر الفصاحة/ ٥٩

٦٢) علم اللغة العام – الأصوات/ ١٦٥

٦٣) المصدر نفسه/ ١٦٥

٦٤) المصدر نفسه/ ١٦٥-١٦٦

المصادر والمراجع

١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ،لأبي حيان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)تحقيق الدكتور مصطفى أحمد النماس،ط١٤٠٩،١هـ- ١٩٨٩م.

٢) أسس علم اللغة، ماريوباي، ترجمة الدكتور أحمد مختار عمر، ط٨، عالم الكتب، القاهرة ،١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

٣)الأصوات اللغوية،للدكتور إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، ط٥، ١٩٧٥م.

٤)الأصوات اللغوية،للدكتور عبد القادر عبد الجليل،ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان- الأردن١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٥)التشكيل الصوتي في اللغة العربية ،للدكتور سلمان العاني،ترجمة الدكتور ياسر الملاح والدكتور محمد محمود الغالي،ط١،النادي الأدبي الثقافي - السعودية ١٤٠٣ هـ-١٩٨٣م.

٦)الجمل،لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧ هـ) تحقيق ابن أبي شنب،باريس ط١٣٧٦،١هـ- ١٩٥٧م.

٧) جمهرة اللغة،لأبي بكر ابن دريد (ت٣٢١هـ) تحقيق الدكتور رمزي منير بعلبكي،دار العلم للملايين.

٨)الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، للدكتور غانم قدوري حمد، وزارة الأوقاف، العراق، مطبعة الخلود،ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٩)الدراسات الصوتية عند علماء العربية، عبد الحميد الهادي إبراهيم الاصيبعي،ط١، منشورات كلية الدعوة الإسلامية،طرابلس١٤٠١هـ-١٩٩٢م.

١٠) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني،للدكتور حسام سعيد النعيمي ،منشورات وزارة الثقافة والإعلام في جمهورية العراق١٩٨٠م.

١١) دراسة الصوت اللغوي ، للدكتور أحمد مختار عمر،ط٤،عالمالكتب،القاهرة١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

١٢) دروس في علم أصوات العربية،جانكانتنيو،ترجمة صالح القرمادي،مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية،تونس١٩٦٦م.

١٣) سر صناعة الإعراب،لأبي الفتح عثمان بن جني(ت٣٩٢هـ) تحقيق مصطفى السقا وآخرين،مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده،مصر،ط١، ١٩٥٤م.

١٤) سر الفصاحة،لأبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي (ت٤٦٦هـ)قدمه واعتنى به ووضع حواشيه إبراهيم شمس الدين، ط١، كتاب - ناشرون،لبنان

١٥) شرح كتاب سيبويه،لأبي سعيد الحسن بن عبد

الله(ت٣٦٨هـ)،الهيئة المصرية للكتاب،القاهرة ١٩٧٥ م.
١٦) علم الأصوات العام –أصوات اللغة العربية،للدكتور بسام بركة، مركز الإنماء القومي، بيروت،لبنان.
١٧) علم الأصوات اللغوية ،للدكتور مناف مهدي الموسوي، ط٢،دار الكتب العلمية،بغداد١٤١٩هـ– ٢٠٠٧م.
١٨) علم اللغة العام–الأصوات،للدكتور كمال محمد بشر، دار المعارف بمصر ١٩٧٠م.
١٩) علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ،للدكتور محمود السعران، ط١، دار النهضة العربية للطباعة والنشر القاهرة١٩٩٧م.
٢٠) العين،الخليل بن احمد الفراهيدي (ت١٧٠هـ) تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي، دار الرشيد للنشر، بغداد ومطابع الرسالة الكويت١٤٠٠هـ–١٩٨٠م.
٢١) فقه اللغة وقضايا العربية،للدكتور سميح أبو مغلي،ط١،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،الاردن ١٤٠٧هـ–١٩٨٧م .
٢٢) في التطور اللغوي، للدكتور عبد الصبور شاهين،ط١،مكتبة دار العلوم ،القاهرة ١٣٩٥هـ– ١٩٧٥م.
٢٣) الكتاب،لأبي بشر عمرو بن عثمان (ت١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون،القاهرة١٩٧٥م.
٢٤) اللغة،ج.فندريس،تعريب عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص،مكتبة الانجلو المصرية بالقاهرة١٩٥٠م.
٢٥) اللغة العربية معناها ومبناها،للدكتور تمام حسان،ط٥،عالم الكتب القاهرة ٢٦)١٤٢٧هـ– ٢٠٠٦م .
٢٧) محاضرات في اللغة،للدكتور عبد الرحمن أيوب، مطبعة المعارف،بغداد١٩٦٦م.
٢٨) المدخل إلى علم اللغة،للدكتور رمضان عبد التواب،ط١،مطبعة المدني القاهرة ١٩٨٢م.
٢٩) المقتضب،لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد(ت٢٨٥هـ)تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة،لجنة أحياء التراث الإسلامية، لقاهرة.
٣٠) الممتع الكبير في التصريف،لابن عصفور الاشبيلي(ت٦٦٩هـ)تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة،ط١،مكتبة لبنان –ناشرون ١٩٩٦م.
٣١) مناهج البحث في اللغة،للدكتور تمام حسان،ط٣،دار الثقافة،الدار البيضاء ١٣٩٤هـ– ١٩٧٤م.
٣٢) النشر في القراءات العشر،لأبي الخير محمد بن محمد بن الجزري (ت٨٣٣هـ)، المكتبة التجارية الكبرى،مصر.